

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



التقرير الاقتصادي

لعام 2023

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ





حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه





سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح
حفظه الله





سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح
حفظه الله

مجلس الإدارة



السيد / باسل أحمد الهارون
المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



السيدة / سحر عبدالعزيز الرميح
نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا



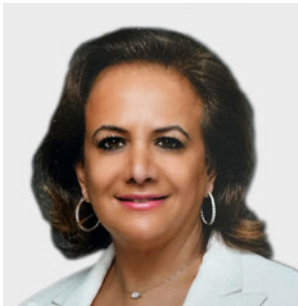
السيد / عبد الوهاب راشد الهارون
عضوًا



السيد / زياد عبدالله النجم
وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا



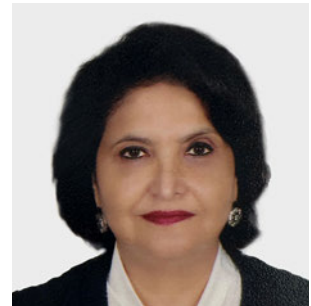
السيدة / أسيل سليمان المنيفي
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا



السيدة / فاطمة محمد البدر
عضوًا



الدكتور / ميرزا حسين حسن
عضوًا



السيدة / هناء عبدالرزاق رزوقي
عضوًا

المحتويات:

1	كلمة المحافظ
7	ملخص تنفيذي
13	الفصل الأول: أداء الاقتصاد المحلي
35	الفصل الثاني: التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي
61	الفصل الثالث: المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي
77	الفصل الرابع: المالية العامة
93	الفصل الخامس: القطاع الخارجي
109	الفصل السادس: بورصة الكويت

كلمة المحافظ

السيد / باسل أحمد الهارون

محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم التقرير الاقتصادي السنوي الثاني والخمسين، الذي يوثق أهم التطورات الاقتصادية والمالية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال عام 2023. ويأتي إصدار هذا العام في ظل عديد من التحديات المتسارعة والمخاطر التي واجهت الاقتصاد العالمي، فرغم انحسار معدلات التضخم في عام 2023 بعد أن وصلت ذروتها في العام السابق، استمرت البنوك المركزية في غالبية دول العالم في تشديد سياساتها النقدية، وظل هدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة عن طريق رفع أسعار الفائدة يُشكّل أولوية قصوى في كثير من هذه الدول، مع استمرار صانعي السياسات في مراقبة آثار ذلك من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي وعلى الظروف المالية والنشاط الاقتصادي ككل. ومن جانب آخر، واجه الاقتصاد العالمي عدداً من التحديات الأخرى أبرزها استمرار التوترات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات الديون العامة، والتغيرات المناخية. وعلى المستوى الاقتصادي الإقليمي، تشكل الحروب الإقليمية التي بدأت في الربع الأخير من عام 2023 صدمة إضافية للمنطقة، فضلاً عن تراجع الأسعار العالمية للنفط والخفض الطوعي للإنتاج النفطي، وتشديد السياسات النقدية. وإزاء تلك التطورات وأثرها على أداء الاقتصاد المحلي، تشير التقديرات الأولية الربعية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لدولة الكويت قد سجل انكماشاً معدله 3.6% خلال عام 2023 مقارنةً بنمو معدله 5.9% في العام السابق. هذا، وقد تباطأ معدل التضخم ليبلغ متوسطه نحو 3.6% خلال عام 2023، بعد أن سجل نحو 4.0% خلال عام 2022.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية خلال عام 2023، استمر بنك الكويت المركزي في تبني نهج متوازن ومدروس في إدارة سياسته النقدية بهدف عدم تعريض النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في دولة الكويت لتداعيات سلبية حادة، وفي ضوء متابعته المتواصلة للأوضاع الاقتصادية محلياً وعالمياً، ومراقبته لتداعيات التوترات الجيوسياسية، وتوجهات السياسة النقدية

في الاقتصادات العالمية، رفع بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 سعر الخصم مرتين بإجمالي 75 نقطة أساس ليصبح عند 4.25%، مستكملاً بذلك سلسلة من عمليات الرفع المتدرجة الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاءٍ مجزٍ وموثوقٍ للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام. في حين استمرت جهود بنك الكويت المركزي في مواكبة أحدث المستجدات والمتغيرات العالمية في مجال الصناعة المصرفية والمدفوعات الإلكترونية، وتم الإطلاق التدريجي للبوابة الرقمية الخاصة بتقديم المنتجات والخدمات من قبل القطاع المصرفي.

كما واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 مساعيه الرامية لتحقيق الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأجنبية، وذلك على النحو الذي ساهم في الحد من الضغوط التضخمية في أسعار السلع المستوردة، وذلك عبر سياسة سعر الصرف التي ينتهجها بنك الكويت المركزي والقائمة على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، إذ تشكل ركيزة ملائمة للسياسة النقدية وساهمت في بقاء معدل التضخم منخفض ومستقر لسنوات عديدة.

وتؤكد مؤشرات أداء القطاع المصرفي في عام 2023 على ما يتمتع به هذا القطاع من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة وفاعلية، فقد وصلت الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي على مستوى النشاط المحلي نموها بمعدل 3.8% وبقيمة 3180.6 مليون دينار في نهاية عام 2023. إلى جانب ذلك، شهد إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية ارتفاع قيمته 14.8 مليون دينار ونسبته 5.2% في نهاية عام 2023 مقارنة بالعام السابق.

وعلى صعيد المالية العامة، تحرص حكومة دولة الكويت على تطبيق الإصلاحات المالية واستكمال مشاريع البنية التحتية المرتبطة برؤية «كويت جديدة 2035»، إذ تهدف تلك الإصلاحات إلى تعزيز الإدارة المالية الحصيفة وترشيد الإنفاق العام وتنمية الإيرادات العامة للدولة. وقد سجلت الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية 2023/22 فائضاً فعلياً لأول مرة منذ 9 سنوات بلغت قيمته نحو 6368.3 مليون دينار (يشكل ما نسبته 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك بعد استقطاع مبلغ 64.3 مليون دينار لصندوق احتياطي الأجيال القادمة، مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4340.6 مليوناً للسنة المالية السابقة.

أما فيما بالقطاع الخارجي، فقد واصل الحساب الجاري تحقيق فائض بلغت قيمته نحو 15791.2 مليون دينار في عام 2023، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 19327.9 مليون دينار في العام السابق. ويؤكد تراجع قيمة الفوائض المالية المحققة في الحساب الجاري (والمرتبطة إلى حد كبير بتطورات أداء أسواق النفط العالمية) أهمية تكثيف الجهود الرامية نحو تعزيز الأداء الاقتصادي على أسس مستدامة.

وفيما يخص أداء بورصة الكويت، تراجع أداء مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت خلال عام 2023، على الرغم من الأداء الإيجابي الذي شهدته معظم البورصات العالمية في العام ذاته، فقد انخفض مؤشر السوق العام لبورصة الكويت بنسبة 6.5% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية العام السابق، وسجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة الأسهم المتداولة وكمياتها) تراجعاً في العام المذكور مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2022.

وختامًا، يفتتم بنك الكويت المركزي هذه المناسبة ليرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح حفظه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح حفظه الله، لما يحظى به البنك من رعاية ودعم مستمر. كما نود في هذا المقام أن نتقدم بعميق الشكر والامتنان لجميع الوزارات والجهات الحكومية، والقطاع المصرفي والمؤسسات المالية والجهات الأخرى العاملة في دولة الكويت لتعاونهم الصادق في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير، متطلعين لمزيد من توطيد أطر التواصل والتنسيق المثمر من أجل خدمة وطننا الغالي، ومواصلة مسيرة العطاء لتحقيق مزيد من التقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق،،،





ملخص تنفيذي

يتناول التقرير الاقتصادي لعام 2023 أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال العام، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بإيجاز على النحو التالي:

أولاً- أداء الاقتصاد المحلي:

بعد أن حقق الاقتصاد الكويتي نمواً ملحوظاً في عام 2022 بمعدل 5.9% رغم التحديات التي واجهت النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي والتي كان أبرزها الارتفاعات القياسية في معدلات التضخم وتشديد السياسات النقدية والصراعات الجيوسياسية، إلا أن الأداء الاقتصادي في عام 2023 قد تراجع على خلفية التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي، واستمرار البنوك المركزية في تبني السياسات النقدية المتشددة الرامية لمواجهة التضخم، وتراجع الأسعار العالمية للنفط مع تراجع الكميات المنتجة من النفط الخام الكويتي وفقاً لسياسات أوبك، وتداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة التي بدأت في أواخر عام 2023. ومن جانب آخر، تباطأ معدل التضخم بدولة الكويت خلال العام المذكور، نتيجة للسياسة النقدية المتوازنة التي ينتهجها بنك الكويت المركزي مما ساهم -إلى جانب سياسات الدعوم والتسعير في دولة الكويت- في احتواء آثار ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة.

وتشير التقديرات الأولية الربعية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) لدولة الكويت قد سجل انكماشاً معدله 3.6% خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق الذي حقق فيها نمواً معدله 5.9%. وقد جاء ذلك محصلةً لتراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بمعدل 4.3% خلال العام المذكور، وتراجع الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية بمعدل 2.9% خلال عام 2023.

وفيما يتعلق بتطور المؤشرات النفطية، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2023 انخفاضاً ليصل إلى نحو 84.31 دولاراً للبرميل مقارنةً بنحو 101.08 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، بما يمثل انخفاضاً قيمته 16.77 دولاراً ونسبته 16.6%. كما شهدت معدلات الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضاً من نحو 2706.42 ألف برميل يومياً خلال عام 2022 إلى نحو 2590.67 ألف برميل يومياً كمتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل انخفاضاً بواقع 115.75 ألف برميل يومياً ونسبة 4.3%. وعلى جانب الكميات المُصدّرة من النفط الكويتي، انخفض إجمالي تلك الكميات من نحو 1843.31 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2022 إلى نحو 1567.54 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل انخفاضاً بنحو 275.77 ألف برميل يومياً ونسبة 15.0%.

وفيما يتصل بالتطورات المرتبطة بالمستوى العام للأسعار المحلية، تباطأ معدل التضخم المحتسب على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) ليلعب متوسطه

نحو 3.6% خلال عام 2023، وذلك بعد أن سجل نحو 4.0% خلال عام 2022، ونحو 3.4% خلال عام 2021. هذا، وقد جاء قسم «الأغذية والمشروبات» كأكبر الأقسام مساهمة في معدل التضخم المذكور بنحو 31.1%، يليه قسم «خدمات المسكن» بنحو 22.9%، ثم قسم «الكساء وملبوسات القدم» بنحو 14.7%.

وعلى صعيد تطورات السكان والقوى العاملة، تُشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت في عام 2023 بنحو 2.6% مقارنةً بنحو 2.4% في عام 2022، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2023 إلى نحو 4.860 ملايين نسمة (نحو 60.9% ذكور ونحو 39.1% إناث) مقابل نحو 4.736 ملايين نسمة في نهاية العام السابق. كما تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي القوى العاملة بمعدل 5.1% مقارنةً بنحو 2.2% في عام 2022، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 3.0 ملايين مقارنةً بنحو 2.9 مليوناً في العام السابق.

ثانياً- التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. وعليه، واصل بنك الكويت المركزي دورة التشديد النقدي لاحتواء الضغوط التضخمية، حيث قام خلال العام 2023 برفع سعر الخصم مرتين وإجمالي 75 نقطة أساس، فقرر رفع سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس ليصبح عند 4.0% اعتباراً من 26 يناير 2023، ثم تبعه برفع آخر بواقع 25 نقطة أساس ليصبح عند 4.25% اعتباراً من 27 يوليو 2023. وقد جاء استكمال سلسلة عمليات الرفع تلك في إطار النهج المتوازن والمتدرج الذي يتبعه البنك المركزي لسياسته النقدية الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، والمحافظة على تنافسية وجاذبية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تشكل أحد المصادر الأساسية لتمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وبما يكرس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وفي سياقٍ موازٍ، واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 جهوده في تعزيز استقرار سعر صرف الدينار الكويتي وذلك من خلال تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة «غير معلنة» من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. وقد جاءت تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام 2023 ضمن هوامش ضيقة نسبياً، مقارنةً بتحركات أكثر اتساعاً للعملات الأخرى الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي.

وواصلت أسعار الفائدة المحلية تحركها في إطار رسم وتنفيذ السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بما في ذلك حرص البنك على تعزيز الأجواء الداعمة لمختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات غير النفطية، واحتواء الضغوط التضخمية المحلية، والمحافظة على

تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارها ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية التي تستهدف تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. لذا، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية ارتفاعاً لجميع الآجال خلال عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022 تماشياً مع توجهات السياسة النقدية بما يعزز دعائم الاستقرار النقدي. وفي ضوء ذلك، استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي. إلى جانب ذلك، شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية ارتفاعاً لجميع الآجال خلال عام 2023، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2022.

وتُشير البيانات إلى تباطؤ معدلات النمو في مؤشرات السيولة المحلية والودائع المصرفية والائتمان المصرفي خلال عام 2023 مقارنةً بمعدلات نموها في العام السابق، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 1.0% بعد ارتفاعه بنسبة 6.5% في العام السابق. وقد ارتفع إجمالي ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2023 بنسبة 3.9% مقابل ارتفاعها في عام 2022 بنسبة 5.3%. كذلك حققت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة للمقيمين من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ارتفاعاً نسبته 1.7% في نهاية عام 2023 مقابل ارتفاع نسبته 7.7% في نهاية عام 2022 مقارنةً بنهاية العام السابق له.

واستمر بنك الكويت المركزي خلال العام 2023 في مواكبة أحدث المستجدات والمتغيرات العالمية في مجال الصناعة المصرفية، وذلك استكمالاً لجهوده في سبيل توفير السياسات والتعليمات الرقابية الملائمة لدعم المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال المتطورة في مجال صناعة الخدمات المالية. وانطلاقاً من استراتيجية التحول الرقمي لدى بنك الكويت المركزي، تم الإطلاق التدريجي للبوابة الرقمية الخاصة بتقديم المنتجات والخدمات من قبل القطاع المصرفي والتي ستساهم في تقليل المعاملات الورقية وتسهيل استيفاء المتطلبات وتسريع الإجراءات مما سينتج عنه تعزيز القدرة على اتخاذ القرار. وفي مجال دعم وتشجيع الابتكار، أنشأ بنك الكويت المركزي خلال العام 2023 مركز الابتكار «وُلوج» الذي يهدف إلى تحفيز أصحاب الأفكار المبتكرة على تقديم المقترحات والأفكار في جوانب الإبداع والابتكار والتطوير، وذلك للوصول إلى حلول مبتكرة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية والتكنولوجيا الإشرافية والتنظيمية.

وكذلك استمرت جهود بنك الكويت المركزي في مجال تطوير وتعزيز المدفوعات الإلكترونية، حيث أصدر خلال عام 2023 تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، والتي حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني، وقد تضمنت المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء.

ثالثاً- المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

يتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 77 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام 2023، وتشمل 22 بنكاً محلياً منها 5 بنوك تقليدية و5 بنوك إسلامية، وبنكاً واحداً متخصصاً، و11 فرعاً لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و23 شركة استثمار (منها 8 شركات تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (واحدة منها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و32 شركة صرافة.

وتأكيداً لما يتمتع به القطاع المصرفي الكويتي من قوة وسلامة، واصلت الميزانية المجمعة للقطاع المصرفي الكويتي على مستوى النشاط المحلي نموها من نحو 84486.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 87666.8 مليوناً في نهاية عام 2023، محققاً بذلك نموّاً معدله 3.8% و بقيمة 3180.6 مليون دينار في نهاية عام 2023. وجاءت تلك الزيادة في الأصول مدفوعة بارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص «المقيم» (تشكل ما نسبته 48.9% من إجمالي الأصول) بنحو 774.0 مليون دينار وبنسبة 1.8%، وارتفاع الموجودات الأجنبية (تشكل ما نسبته 28.4% من إجمالي الأصول) بما يعادل 2111.4 مليون دينار وبنسبة 9.3% في نهاية العام المذكور. وعلى جانب المطلوبات، ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2023 (تشكل ما نسبته 42.6% من إجمالي الأصول) لتصل إلى نحو 37343.2 مليون دينار، مقابل نحو 36914.0 مليوناً في نهاية العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 429.2 مليون دينار ونسبته 1.2%.

وتشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (32 شركة) في نهاية عام 2023 إلى أن إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات قد بلغ نحو 298.1 مليون دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته 14.8 مليون دينار ونسبته 5.2% عن مستواه البالغ 283.3 مليوناً في نهاية العام السابق.

رابعاً- المالية العامة:

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 28802.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 18614.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً قيمته نحو 10187.5 مليون دينار ونسبته 54.7%. هذا، وقد ارتفعت نسبة الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2023/22 إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 لتصل إلى نحو 51.4% من معدلها خلال السنة المالية السابقة البالغ نحو 43.5%. وجاء هذا الارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة الفعلية محصلة لارتفاع الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما

قيمته نحو 10496.0 مليون دينار ونسبته 64.7% لتصل إلى نحو 26713.0 مليوناً في السنة المالية 2023/22 مقارنةً بنحو 16217.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 308.5 ملايين دينار ونسبته 12.9% لتصل إلى نحو 2089.0 مليون دينار مقابل نحو 2397.5 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة.

كما تشير البيانات إلى انخفاض المصرفيات العامة الفعلية بنحو 585.9 مليون دينار ونسبة 2.6% لتصل إلى نحو 22369.2 مليون دينار خلال السنة المالية 2023/22 مقابل نحو 22955.1 مليون دينار للسنة المالية السابقة. أما نسبة إجمالي المصرفيات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت لتصل إلى نحو 40.0% خلال السنة المالية 2023/22 من معدلها البالغ نحو 53.7% خلال السنة المالية السابقة. ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفاً على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصرفيات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة فائضاً فعلياً لأول مرة منذ 9 سنوات بلغت قيمته نحو 6368.3 مليون دينار (يشكل ما نسبته 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك بعد استقطاع مبلغ 64.3 مليون دينار لصندوق احتياطي الأجيال القادمة، مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4340.6 مليوناً للسنة المالية السابقة 2022/21.

خامساً- القطاع الخارجي:

تُشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري سجل فائضاً بلغت قيمته نحو 15791.2 مليون دينار في عام 2023، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 19327.9 مليون دينار في العام السابق، بانخفاض قيمته 3536.7 مليون دينار ونسبته 18.3%. وقد جاء الانخفاض في الفائض خلال الفترة المشار إليها كمحصلة لانخفاض قيمة فائض الميزان السلعي (فوب) بنحو 6322.6 مليون دينار ونسبته 28.7%، وارتفاع عجز حساب الخدمات بنحو 679.3 مليون دينار ونسبته 13.1% من جانب، وارتفاع قيمة فائض حساب الدخل الأساسي بنحو 1953.6 مليون دينار ونسبة 24.5%، وتراجع قيمة العجز في حساب الدخل الثانوي بنحو 1511.5 مليون دينار ونسبة 25.6% من جانبٍ آخر. ومن الجدير بالذكر أن قيمة الصادرات النفطية قد شهدت انخفاضاً لتبلغ نحو 23978.3 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نحو 28790.6 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 4812.3 مليون دينار ونسبته 16.7%، وهو ما انعكس على تراجع قيمة فائض الميزان السلعي.

سادساً - تطورات بورصة الكويت:

شهدت معظم البورصات العالمية أداءً إيجابياً خلال عام 2023، وذلك بعد أن تراجع أداؤها بشكل ملحوظ في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى مرونة أداء الاقتصادات الرئيسية، وتباطؤ معدلات التضخم، وتفاؤل المستثمرين مع التوقعات بإنهاء دورة تشديد السياسة النقدية العالمية التي بدأت مارس 2022. وفي ذات الاتجاه، شهدت مؤشرات أسواق الأوراق المالية في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً خلال عام 2023 ولكن بنسبة أقل من الأسواق العالمية، حيث سجل مؤشر مورغان ستانلي للبورصات الخليجية ارتفاعاً بلغت نسبته 1.7%. وجاء ذلك محصلة لعدد من العوامل أبرزها انخفاض الأسعار العالمية للنفط في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، وتدفقات رؤوس الأموال لدول المنطقة على خلفية رفع أسعار الفائدة، ونمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في بعض دول المنطقة، والاستمرار في تبني الإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص.

أما بورصة الكويت، فقد تراجع أداء مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية فيها خلال عام 2023، فقد انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 6.5% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية العام السابق، وكذلك انخفض مؤشر السوق الأول بنحو 7.9%. كما سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) تراجعاً مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2022. وقد انخفضت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة بما نسبته 13.8% في نهاية عام 2023 لتصل إلى نحو 40259.67 مليون دينار، وذلك بعد ارتفاع نسبته 12.9% في العام السابق.



أداء الاقتصاد المحلي

أداء الاقتصاد المحلي

انكماش القطاع
النفطي

%4.3

انكماش القطاعات
غير النفطية

%2.9

خلال عام 2023

انكماش الناتج المحلي
الإجمالي الحقيقي

%3.6

خلال عام 2023

%4.0 بعد أن سجل نحو

خلال عام 2022

%3.6 تباطأ معدل التضخم ليبلغ متوسطه نحو

خلال عام 2023

أبرز الأقسام التي ساهمت في معدل التضخم خلال عام 2023

%14.7 الكساء
وملبوسات
القدم

%22.9 خدمات
المسكن

%31.1 الأغذية
والمشروبات

%2.1 تباطأ معدل التغير في الرقم القياسي
لأسعار الجملة ليبلغ نحو

السكان والقوى العاملة

ارتفاع إجمالي عدد السكان بنسبة **2.6%** ليبلغ نحو **4.860** مليون نسمة لعام **2023**

3.313 ارتفاع عدد السكان
غير الكويتيين
ليبلغ
مليون نسمة

1.546 ارتفاع عدد السكان
الكويتيين ليبلغ
مليون نسمة

ارتفاع إجمالي أعداد القوى العاملة بنسبة **5.1%** ليبلغ نحو **3.0** مليون في عام **2023**

2.505 ارتفاع أعداد القوى العاملة
غير الكويتية إلى نحو
مليون

500 ارتفاع أعداد القوى العاملة
الكويتية إلى نحو
ألف

توزيع القوى العاملة حسب القطاع في عام **2023**

%3.4 ارتفاع أعداد القوى العاملة
في القطاع الحكومي بنحو

%4.8 ارتفاع أعداد القوى العاملة
في القطاع الخاص بمعدل

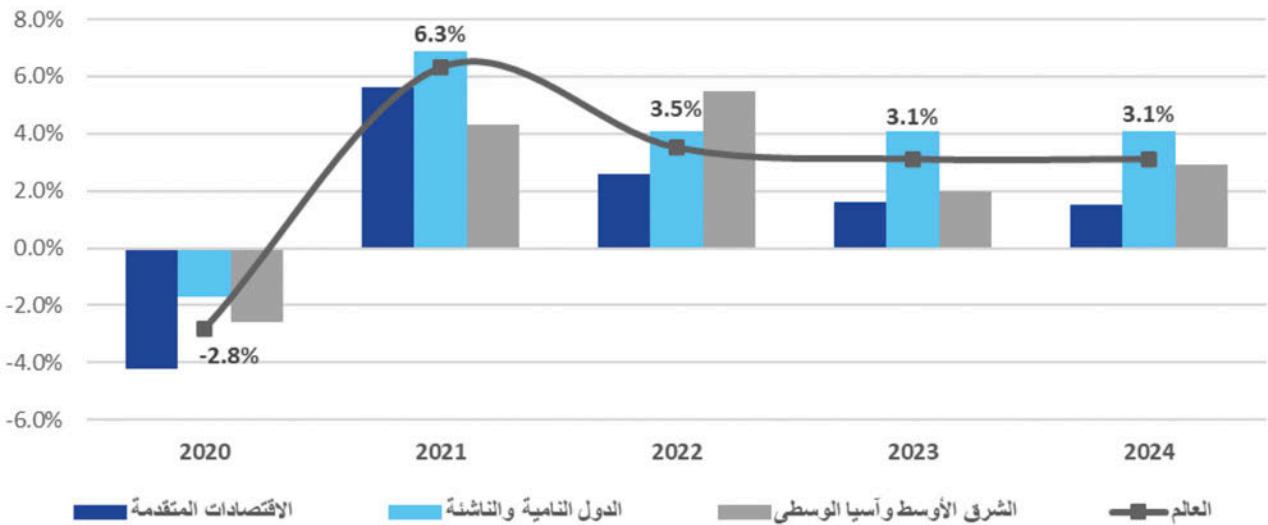
أداء الاقتصاد المحلي

أولاً: النمو الاقتصادي العالمي والإقليمي

شهد عام 2023 استمرار عديد من الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة والتحديات التي واجهت النمو الاقتصادي، فقد استمرت غالبية الاقتصادات الكبرى في تبني السياسات النقدية التشددية رغم انحسار الضغوط التضخمية خلال العام المذكور مقارنةً بمستوياتها في العام 2022، وكذلك استمرت الحرب الروسية الأوكرانية للعام الثاني على التوالي بما لها من تداعيات على المشهد الاقتصادي العالمي، علاوة على ارتفاع مستوى المديونية خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وتشديد الأوضاع المالية العالمية، والتغيرات المناخية، وغيرها. وقد ساهمت هذه العوامل في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في عام 2023 مقارنةً بمستوياته في العام السابق.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - يناير 2024، سيُسجل الاقتصاد العالمي نمواً بنحو 3.1% خلال العامين 2023 و2024، مقارنةً بنمو نسبته 3.5% خلال عام 2022. كما سُسجل الاقتصادات المتقدمة نمواً بنسبة 1.6% و1.5% خلال عامي 2023 و2024 على الترتيب مقارنةً بنمو نسبته 2.6% خلال عام 2022. وسُسجل دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى نمواً بنسبة 2.0% و2.9% خلال عامي 2023 و2024 على الترتيب مقارنةً بنمو نسبته 5.5% خلال عام 2022.

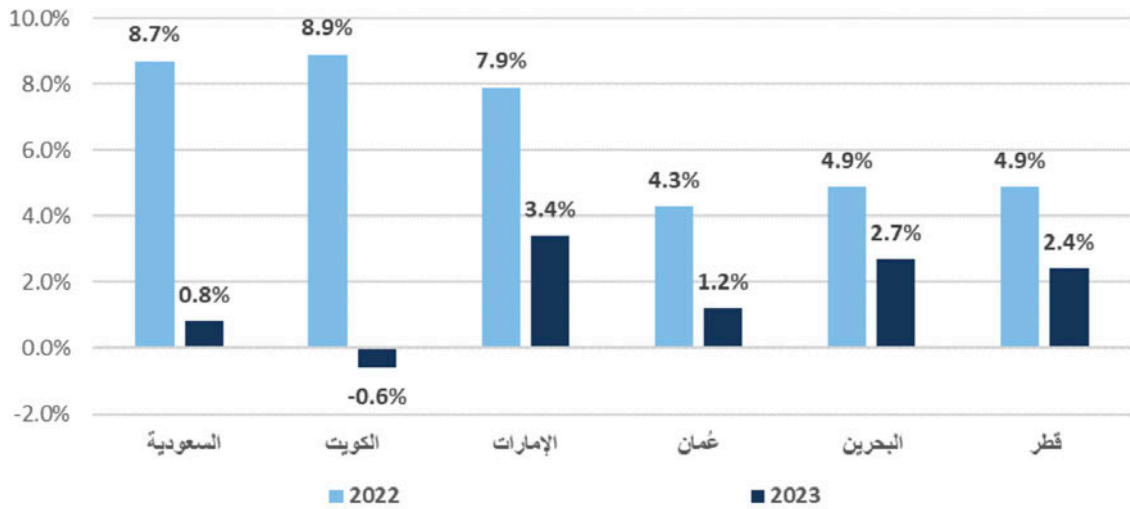
رسم بياني (1-1)
معدلات النمو الاقتصادي العالمي



المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023 ويناير 2024

وعلى مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي - أكتوبر 2023، وفي ضوء سلسلة تخفيضات إنتاج النفط الخام على خلفية قرارات «أوبك+» الصادرة في أكتوبر 2022 وأبريل 2023 ويونيو 2023، من المتوقع بأن ينكمش القطاع النفطي ليؤثر بدوره على معدلات النمو في دول المجلس. كذلك أشار الصندوق إلى أن آفاق الاقتصاد يخيم عليها قدر كبير من عدم اليقين، حيث تؤثر العديد من العوامل بشكل سلبي على زخم النمو الاقتصادي لدول المنطقة، ومن ضمن ذلك استمرار التحديات والمخاطر الجيوسياسية وتراجع إنتاج النفط وتشديد بيئة السياسات وغيرها. وتشير التقديرات إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليبلغ معدله نحو 1.5% خلال عام 2023 بعد أن حقق نموًا بمعدل 7.9% في عام 2022، فيما يقدر انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بنحو 0.6% خلال العام 2023، مع توقع تحسن النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عامي 2024 و2025 مع انحسار بعض العوامل المؤثرة سلباً على آفاق النمو.

رسم بياني (1-2)
معدلات النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية



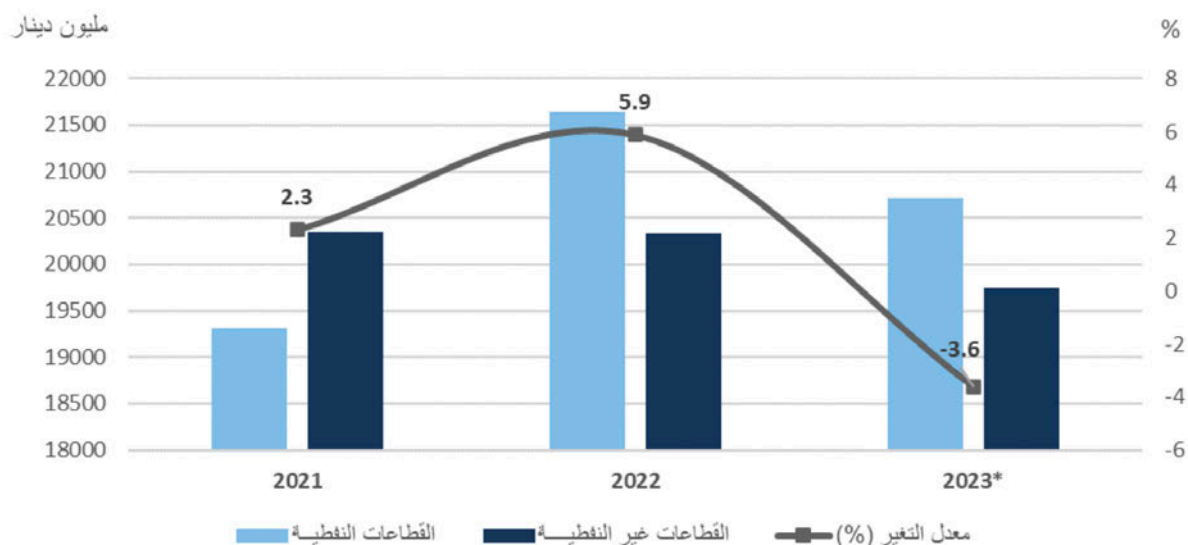
المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت لعام 2023 إلى تراجع القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بمعدل 2.9% مقارنةً بالعام السابق لتصل إلى نحو 19745.1 مليوناً. أما من حيث الأهمية النسبية للقيمة المضافة لمجموع القطاعات غير النفطية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال عام 2023، فقد بلغت نحو 48.8% مقابل نحو 48.4% خلال عام 2022. ومن جهة أخرى، انخفضت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للقطاع النفطي بنحو 4.3% لتصل إلى نحو 20709.6 ملايين دينار خلال عام 2023، مقابل نحو 21644.4 مليوناً خلال العام السابق.

ومحصلةً لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 40454.7 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نحو 41983.1 مليون دينار خلال عام 2022، وبما يمثل تراجعاً معدله 3.6% مقارنةً بنمو معدله 5.9% خلال عام 2022.

رسم بياني (1-3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء
* بيانات ربعية.

جدول (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية) (مليون دينار)

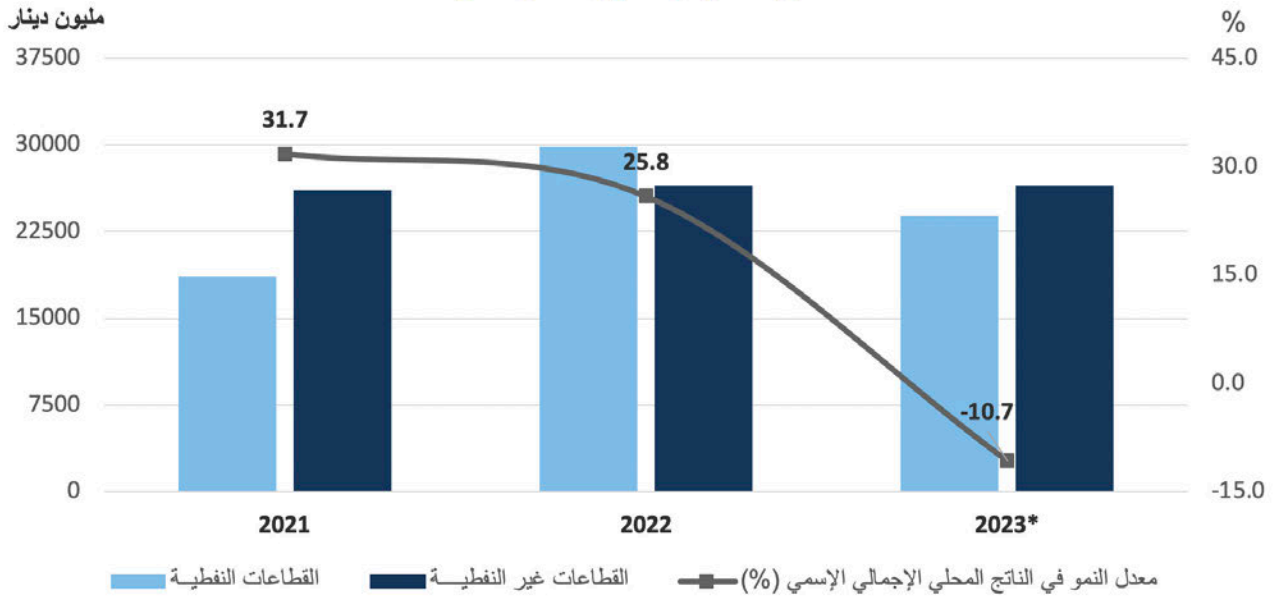
البيان	2023*	2022	2021
القطاعات النفطية	20,709.6	21,644.4	19,309.8
معدل التغير (%)	-4.3	12.1	-0.9
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	51.2	51.6	48.7
القطاعات غير النفطية	19,745.1	20,338.7	20,349.5
معدل التغير (%)	-2.9	-0.1	5.4
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	48.8	48.4	51.3
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري	40,454.7	41,983.1	39,659.4
معدل التغير (%)	-3.6	5.9	2.3

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

وعلى صعيدٍ آخر، وخلال عام 2023، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية لمجموع القطاعات غير النفطية ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى نحو 26470.8 مليون دينار، مقابل نحو 26449.5 مليوناً خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 21.2 مليون دينار ومعدله 0.1%، بعد أن ارتفعت بما قيمته 306.4 ملايين دينار ومعدله 1.2% خلال عام 2022. وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات من

قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 52.6% خلال عام 2023، مقابل نحو 47.0% خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية لمجموع القطاعات النفطية تراجعاً بنحو 6065.2 مليون دينار وبمعدل 20.3% لتصل إلى نحو 23816.9 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نحو 29882.2 مليوناً خلال العام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 50287.7 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نحو 56331.7 مليوناً خلال عام 2022، وبما يمثل تراجعاً بما قيمته 6044.0 مليوناً ومعدله 10.7% خلال العام المشار إليه، مقارنةً بنمو قيمته 11550.0 مليون دينار ومعدله 25.8% خلال العام السابق.

رسم بياني (1-4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء
* بيانات ربعية.

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية) (مليون دينار)

البيان	2023*	2022	2021
القطاعات النفطية	23,816.9	29,882.2	18,638.6
معدل التغير (%)	-20.3	60.3	67.1
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	47.4	53.0	41.6
القطاعات غير النفطية	26,470.8	26,449.5	26,143.1
معدل التغير (%)	0.1	1.2	14.4
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	52.6	47.0	58.4
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المُشترى	50,287.7	56,331.7	44,781.7
معدل التغير (%)	-10.7	25.8	31.7

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

وفيما يلي مزيد من التفصيل لتطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ- القطاعات النفطية

جاء انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي خلال عام 2023 متأثراً بانخفاض الأسعار العالمية للنفط وبالتالي انخفاض أسعار النفط الخام الكويتي، وكذلك انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الكويتي. وفي هذا الصدد، تُشير بيانات منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" إلى انخفاض متوسط السعر الفوري لسلة نفوط "أوبك"، ليصل إلى نحو 82.95 دولاراً للبرميل خلال عام 2023 مقارنةً بنحو 100.08 دولاراً للبرميل لعام 2022، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 17.13 دولاراً للبرميل ونسبته 17.1%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2023 انخفاضاً ليصل إلى نحو 84.31 دولاراً للبرميل مقارنةً بنحو 101.08 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 16.77 دولاراً ونسبته 16.6%.

وفي ذات الاتجاه، سجل متوسط الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضاً من نحو 2706.42 ألف برميل يومياً خلال عام 2022 إلى نحو 2590.67 ألف برميل يومياً كمتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل انخفاضاً بواقع 115.75 ألف برميل يومياً ونسبة 4.3%. ومن جهة أخرى، ارتفعت كميات الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة من نحو 812.21 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2022 إلى نحو 1063.38 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل ارتفاعاً بواقع 251.17 ألف برميل يومياً ونسبة 30.9%. أما كمية إنتاج الغاز المسال، فقد ارتفعت من نحو 171.29 ألف برميل مكافئ يومياً في المتوسط خلال عام 2022 إلى نحو 180.75 ألف برميل مكافئ يومياً في المتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل ارتفاعاً بواقع 9.46 ألف برميل ونسبة 5.5%. وعلى صعيد الكميات المصدرة من النفط الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو 1843.31 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2022 إلى نحو 1567.54 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2023، وبما يمثل انخفاضاً بنحو 275.77 ألف برميل يومياً ونسبة 15.0%.

ب- القطاعات غير النفطية

كما تمت الإشارة لذلك آنفاً، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للقطاعات غير النفطية انكماشاً خلال عام 2023 معدله 2.9% لتصل إلى نحو 19745.1 مليون دينار، مقارنةً بانكماش طفيف معدله 0.1% خلال العام 2022. وتُشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لأنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (تمثل نحو 26.0% من الناتج المحلي غير النفطي والأعلى بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي) قد شهدت تراجعاً طفيفاً

خلال عام 2023 بنحو 8.0 ملايين دينار وبمعدل 0.2% لتصل إلى نحو 5143.0 مليون دينار، مقابل نحو 5151.0 مليون دينار، خلال العام السابق.

من جانب آخر، سجلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لأنشطة **الوساطة المالية والتأمين** (تمثل نحو 18.0% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا قيمته 39.5 مليون دينار ومعدله 1.1% لتصل إلى نحو 3545.6 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل انخفاض قيمته 117.3 مليون دينار ومعدله 3.2% خلال العام السابق. وبلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لأنشطة **التعليم** (تمثل نحو 10.7% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا في قيمتها المضافة بنحو 78.2 مليون دينار ومعدله 3.8% لتصل إلى نحو 2112.1 مليون دينار خلال عام 2023 مقابل نحو 2033.8 مليون دينار خلال العام السابق. في حين سجلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لأنشطة **التشييد والبناء** (تمثل نحو 5.2% من الناتج المحلي غير النفطي) انخفاضًا بنحو 8.2 ملايين دينار وبنسبة 0.8% لتصل إلى نحو 1026.4 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نموًا بنحو 19.2 مليون دينار وبمعدل 1.9% خلال العام السابق.

أما فيما يتعلق بأنشطة **الخدمات الأخرى** (تمثل نحو 18.2% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجلت تراجعًا في قيمتها المضافة بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 بنحو 72.7 مليون دينار ومعدله 2.0% لتصل إلى نحو 3563.4 مليون دينار مقابل نحو 3636.1 مليون دينار خلال العام السابق. كما سجلت أنشطة **الصناعات التحويلية** (تمثل 16.3% من الناتج المحلي غير النفطي) تراجعًا في قيمتها المضافة بالأسعار الثابتة بنحو 671.0 مليون دينار ومعدله 17.3% لتصل إلى نحو 3213.8 مليون دينار خلال عام 2023 بعد تراجع بنحو 391.8 مليون دينار وبمعدل 9.2% خلال العام السابق. وبلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لأنشطة **الاتصالات** (تمثل نحو 7.5% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2023 نحو 1472.4 مليون دينار مقابل نحو 1487.9 مليون دينار خلال العام السابق، وهو ما يمثل تراجعًا قيمته 15.5 مليون دينار ومعدله 1.0%. كما بلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة **لنشاط الكهرباء والغاز والمياه** (يمثل نحو 8.3% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2023 نحو 1646.7 مليون دينار مقابل نحو 1542.9 مليون دينار خلال العام السابق، وهو ما يمثل نموًا قيمته 103.7 ملايين دينار ومعدله 6.7% كذلك تراجعت القيمة المضافة لأنشطة **تجارة الجملة والتجزئة** (تمثل نحو 7.6% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2023 بنحو 42.6 مليون دينار ومعدله 2.8% لتصل إلى نحو 1495.1 مليون دينار مقارنةً بنمو قيمته 116.4 مليون دينار ومعدله 8.2% خلال العام السابق.

جدول (3)
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي
(مليون دينار)

*2023	2022	2021	البيان
217.8	207.5	199.4	الزراعة وصيد البحر
3,213.8	3,884.9	4,276.6	الصناعات التحويلية
1,646.7	1,542.9	1,450.4	الكهرباء والغاز والمياه
1,026.4	1,034.6	1,015.4	التشييد والبناء
1,495.1	1,537.7	1,421.3	تجارة الجملة والتجزئة
266.0	226.5	182.9	الفنادق والمطاعم
610.5	508.0	478.3	النقل والتخزين
1,472.4	1,487.9	1,456.0	الاتصالات
3,545.6	3,506.1	3,623.4	الوساطة المالية والتأمين
3,563.4	3,636.1	3,645.2	الخدمات الأخرى
5,143.0	5,151.0	5,028.8	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
2,112.1	2,033.8	1,962.3	التعليم
1,328.7	1,275.4	1,219.7	الصحة والعمل الاجتماعي
584.4	516.8	502.7	الأسر المعيشية التي تعين أفرادًا لأداء الخدمات المنزلية
26,225.7	26,549.2	26,462.2	المجموع الجزئي
2,172.2	2,126.8	2,124.8	خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة
-4308.4	-4083.7	-3987.9	الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)
19,745.1	20,338.7	20,349.5	إجمالي القطاعات غير النفطية
-2.9	-0.1	5.4	معدل التغير (%)

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

وعلى صعيد آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نموًا طفيفًا خلال عام 2023 قيمته نحو 21.2 مليون دينار ومعدله 0.1% لتصل إلى نحو 26470.8 مليون دينار. وسجل نشاط **الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي** (يمثل نحو 27.8% من الناتج المحلي غير النفطي)، نموًا في قيمته المضافة بالأسعار الجارية خلال عام 2023 بنحو 140.3 مليون دينار ومعدله 2.6% لتصل إلى نحو 5490.2 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته 66.1 مليون دينار ومعدله 1.3% خلال العام السابق. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة لنشاط **الوساطة المالية والتأمين** (يمثل نحو 22.1% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا بنحو 46.3 مليون دينار وبمعدل 1.1% خلال عام 2023 لتصل إلى نحو 4360.5 مليون دينار مقارنةً مع نمو بنحو 157.4 مليون دينار وبمعدل 3.8% خلال العام السابق. في حين شهد نشاط **التعليم** (يمثل نحو 14.7% من الناتج المحلي غير النفطي) نموًا خلال عام 2023 بنحو 32.1 مليون دينار ومعدله 1.1% لتصل قيمته إلى نحو 2906.4 ملايين دينار مقارنةً بنمو قيمته 64.5 مليون دينار ومعدله 2.3% خلال العام السابق. كما سجل نشاط **تجارة الجملة والتجزئة** (يمثل نحو 10.7% من الناتج المحلي غير النفطي)، نموًا قيمته نحو 10.6 ملايين دينار ومعدله 0.5% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو 2116.3 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنةً بنمو قيمته نحو 241.0 مليون دينار ومعدله 12.9% خلال العام السابق.

أما فيما يتعلق بنشاط **الصحة والعمل الاجتماعي** (يمثل نحو 9.8% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجل نموًا بنحو 61.4 مليون دينار وبمعدل 3.3% لتصل القيمة المضافة إلى نحو 1928.5 مليون دينار خلال عام 2023 مقارنة مع نموًا بنحو 155.2 مليون دينار وبمعدل 9.1% خلال العام السابق. وأما نشاط **التشييد والبناء** (يمثل نحو 8.5% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجل نموًا في قيمته المضافة بنحو 89.9 مليون دينار وبمعدل 5.7% لتصل إلى نحو 1678.4 مليون دينار خلال عام 2023 مقارنةً بنحو 1588.5 مليون دينار خلال العام السابق. وفيما يخص أنشطة **الخدمات الأخرى** (يمثل نحو 22.7% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجلت تراجعًا في قيمتها المضافة بالأسعار الجارية بنحو 25.2 مليون دينار وبمعدل 0.6% لتصل إلى نحو 4477.2 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نموًا قيمته نحو 15 مليون دينار ومعدله 0.6% خلال عام 2022. كما سجل نشاط **الصناعات التحويلية** (يمثل نحو 19.4% من الناتج المحلي غير النفطي)، تراجعًا في قيمته المضافة بالأسعار الجارية بنحو 588.7 مليون دينار ومعدله 13.3% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو 3836.5 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنةً بتراجع قيمته نحو 516.2 مليون دينار ومعدله 10.4% خلال العام السابق.

جدول (4)
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية حسب أقسام النشاط الاقتصادي
(مليون دينار)

البيان	2021	2022	*2023
الزراعة وصيد البحر	211.7	226.2	238.1
الصناعات التحويلية	4,941.4	4,425.2	3,836.5
الكهرباء والغاز والمياه	1,078.4	1,063.2	1,217.1
التشييد والبناء	1,433.3	1,588.5	1,678.4
تجارة الجملة والتجزئة	1,864.8	2,105.7	2,116.3
الفنادق والمطاعم	242.4	313.8	380.9
النقل والتخزين	975.3	1,212.6	1,534.1
الاتصالات	1,685.2	1,736.2	1,736.8
الوساطة المالية والتأمين	4,156.8	4,314.2	4,360.5
الخدمات الأخرى	4,476.3	4,502.4	4,477.2
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	5,283.8	5,349.9	5,490.2
التعليم	2,809.8	2,874.3	2,906.4
الصحة والعمل الاجتماعي	1,711.9	1,867.0	1,928.5
الأسر المعيشية التي تعين أفرادًا لأداء الخدمات المنزلية	761.9	783.8	887.6
المجموع الجزئي	31,632.8	32,363.0	32,788.5
خدمات الوساطة المالية المقاسة بطريقة غير مباشرة	2,849.2	2,965.4	3,040.2
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	28,783.6	29,397.6	29,748.3
إجمالي القطاعات غير النفطية	26,143.1	26,449.5	26,470.8
معدل التغير (%)	14.4	1.2	0.1

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
* بيانات ربعية.

ثالثاً: مستويات الأسعار المحلية

1. الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

تمثل التطورات المرتبطة بالمستوى العام للأسعار المحلية أحد المؤشرات الهامة التي يمكن من خلالها التعرف على بعض جوانب الأداء الاقتصادي. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر لاتجاهات التضخم في الاقتصاد المحلي، حيث تعكس التغيرات في ذلك الرقم من فترة لأخرى التغيرات التي تطرأ على متوسط سعر (تكلفة) سلة منتقاة من السلع والخدمات التي يقوم المستهلك بشرائها في دولة الكويت. ويتم ترجيح مكونات تلك السلة بأوزان تمثل نمط معدلات إنفاق المستهلكين استناداً إلى نتائج بحوث الدخل والإنفاق الأسرى التي يتم إجراؤها لهذا الغرض. وتضم سلة السلع والخدمات التي يتم على أساسها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت، السلع والخدمات المكونة للبنود الرئيسية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي، وأبرزها كل من خدمات المسكن، والأغذية والمشروبات، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة، والكساء وملبوسات القدم، وغيرها.

وخلال عام 2023 أظهر الاقتصاد العالمي تباطؤاً خلال الأشهر الأخيرة. لكنه مازال أدنى من المستويات القياسية التي سجلها خلال عامي 2021 و2022. كما أظهر ارتفاع التضخم الأساسي «باستثناء أسعار المواد الغذائية والطاقة» إلى 2.8% خلال عام 2023. في حين انخفضت أسعار الطاقة والسلع الغذائية والاستهلاكية نسبياً في عام 2023، ويعزى انخفاض أسعار الطاقة إلى ضعف النشاط الاقتصادي العالمي ووفرة الإمدادات نتيجة زيادة الإنتاج النفطي الأمريكي والدول غير الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك»، في حين توقف تراجع أسعار المواد الغذائية نتيجة زيادة التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر وتغيير مسارات الشحن. حيث شهدت أسعار المواد الغذائية انخفاضاً بنحو 1.4% على أساس سنوي مقارنة بارتفاعها بنسبة 11.0% في عام 2022.

وفي هذا الصدد، تشير الإحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع إلى أن معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (بخلاف الطاقة) قد انخفض خلال عام 2023 بمعدل 5.7% مقابل ارتفاعه بمعدل 7.5% خلال عام 2022 وبمعدل 26.0% خلال عام 2021. وعلى المستوى التفصيلي، سجل الرقم القياسي للأسعار العالمية للغذاء خلال عام 2023 انخفاضاً بنحو 6.8% مقابل ارتفاعه بنحو 14.2% خلال عام 2022، وتباطأ معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المشروبات ليسجل نحو 4.0% خلال العام المذكور مقابل نحو 14.1% خلال عام 2022، وانخفض الرقم القياسي لأسعار المواد الزراعية بنحو 15.6% مقابل ارتفاعه بنحو 5.9% لعام 2022، في حين ارتفع معدل التضخم في الرقم القياسي لأسعار المعادن بنحو 0.6% خلال عام 2023 مقابل انخفاضه بنحو 5.6% خلال عام 2022.

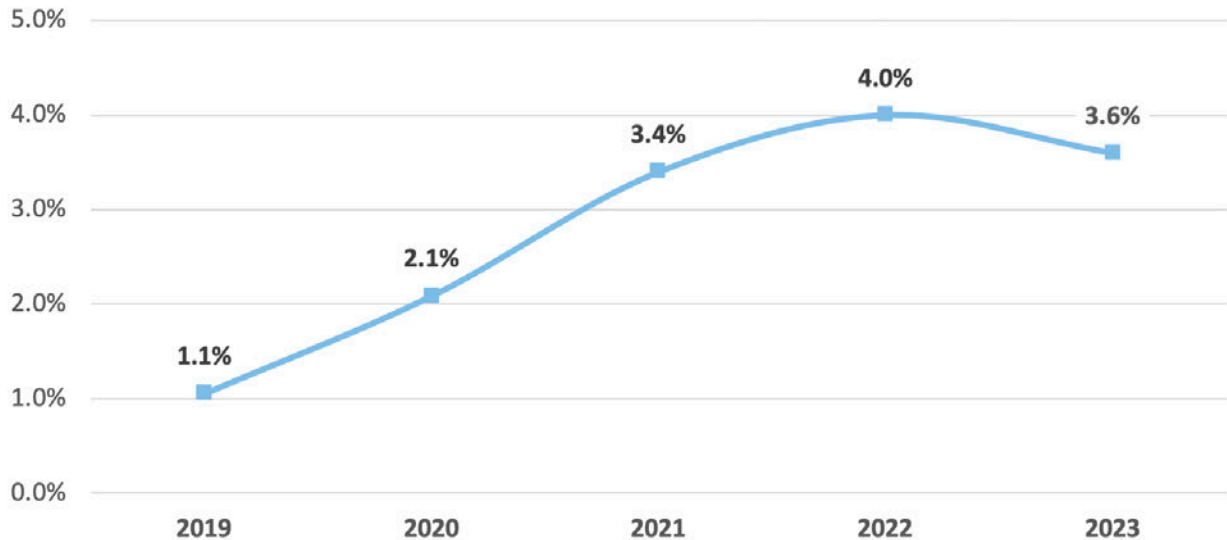
جدول (5)
تطورات الأسعار العالمية للسلع (معدلات التغير%)

2023	2022	2021	البيان
5.7-	7.5	26.0	السلع الأولية بخلاف الطاقة:
6.8-	14.2	26.2	- الغذاء
4.0	14.1	22.7	- المشروبات
15.6-	5.9	15.8	- المواد الخام الزراعية
0.6	5.6-	46.9	- المعادن
36.7-	63.6	101.8	الطاقة

المصدر: صندوق النقد الدولي.

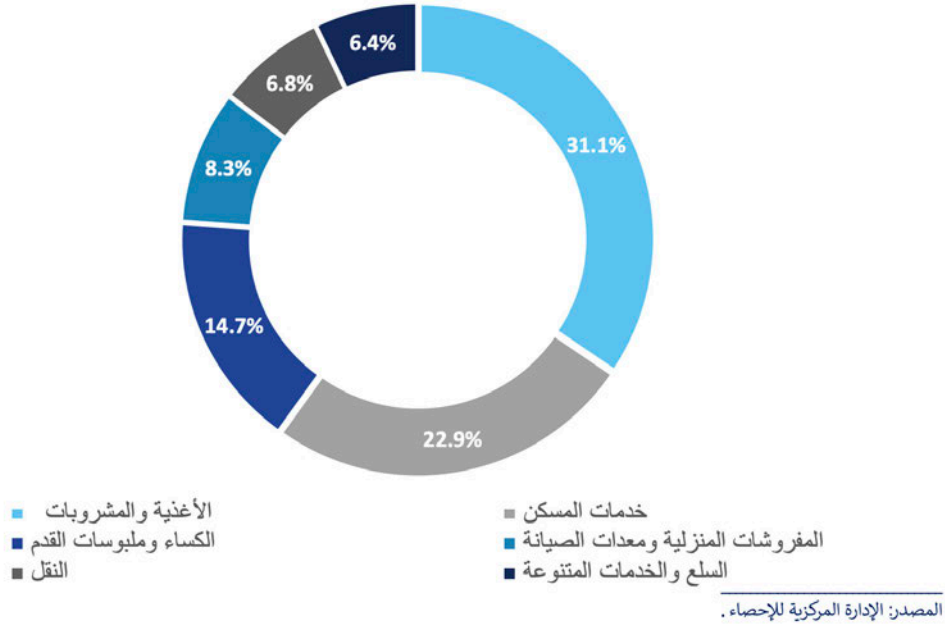
وفي هذا الإطار، تباطأ معدل التضخم المحتسب على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) ليبلغ نحو 3.6% خلال عام 2023، وذلك بعد أن سجل نحو 4.0% خلال عام 2022، ونحو 3.4% خلال عام 2021. هذا، وقد جاء قسم «الأغذية والمشروبات» كأكبر الأقسام مساهمة في معدل التضخم المذكور بنحو 31.1%، يليه قسم «خدمات المسكن» بنحو 22.9%، ثم قسم «الكساء وملبوسات القدم» بنحو 14.7%.

رسم بياني (1-5)
معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك



المصدر: الادارة المكنة للإحصاء.

رسم بياني (1-6)
المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2023
بحسب الأقسام الرئيسية (%)



وقد جاء التباطؤ في معدل التضخم خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 محصلةً للتغيرات في الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك فيما بين عامي المقارنة، حيث تباطأ معدل التضخم في متوسط أسعار كل من قسم التعليم ليبلغ نحو 0.5% خلال عام 2023 مقابل نحو 12.0% خلال عام 2022، وقسم النقل ليبلغ نحو 3.0% خلال عام 2023 مقابل نحو 4.0% خلال عام 2022، وقسم الأغذية والمشروبات ليبلغ نحو 6.3% لعام 2023 مقابل نحو 7.4% لعام 2022، ومن جانب آخر، ارتفع معدل التضخم في متوسط أسعار كل من قسم خدمات المسكن ليبلغ نحو 2.7% خلال عام 2023 مقابل نحو 2.2% خلال عام 2022، وقسم الكساء وملبوسات القدم ليبلغ نحو 6.7% خلال عام 2023 مقابل نحو 5.7% خلال عام 2022، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة ليبلغ نحو 2.5% خلال عام 2023 مقابل 2.0% خلال عام 2022، وقسم المطاعم والفنادق ليبلغ نحو 3.3% خلال عام 2023 مقابل 2.7% خلال عام 2022، وقسم الاتصالات ليبلغ نحو 1.9% خلال عام 2023 مقابل 1.8% خلال عام 2022، وقسم الصحة ليبلغ نحو 2.5% خلال عام 2023 مقابل 2.1% خلال عام 2022.

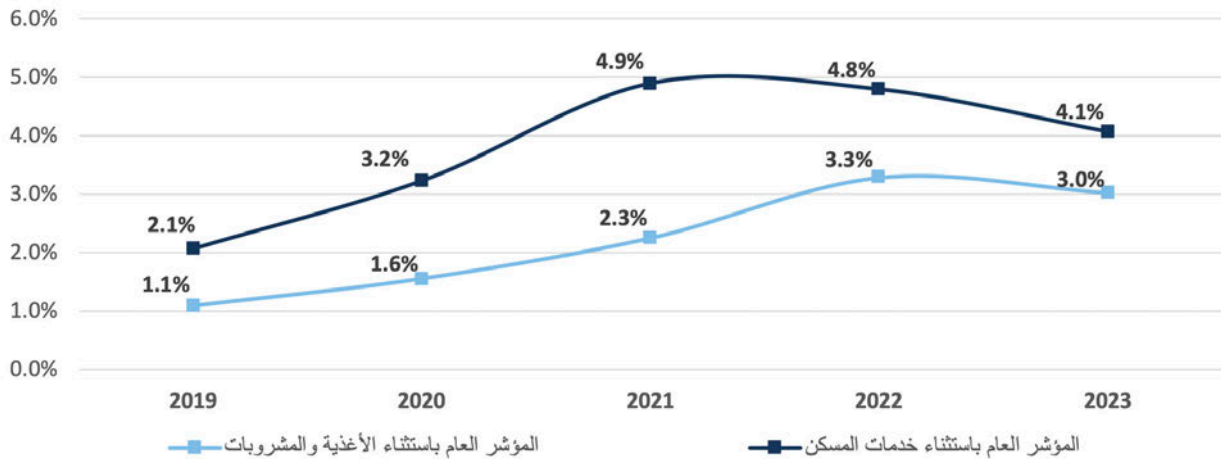
جدول (6)
تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية (%)

البيان	الأوزان الترجيحية	2021	2022	2023
الرقم القياسي لأسعار المستهلك:	100.0	3.4	4.0	3.6
- الأغذية والمشروبات	16.7	9.5	7.4	6.3
- السجائر والتبغ	0.3	0.6	0.1	0.3
- الكساء وملبوسات القدم	8.0	6.1	5.7	6.7
- خدمات المسكن	33.2	0.4	2.2	2.7
- المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	11.4	3.5	2.0	2.5
- الصحة	1.5	2.3	2.1	2.5
- النقل	7.5	4.4	4.0	3.0
- الاتصالات	4.0	4.5	1.8	1.9
- الترفيهية والثقافية	3.8	6.3	3.7	2.9
- التعليم	4.2	5.3	12.0	0.5
- المطاعم والفنادق	3.4	0.8	2.7	3.1
- السلع والخدمات المتنوعة	5.8	4.2	3.3	4.1

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفي ذات الاتجاه تباطأ معدل التضخم الأساسي خلال العام 2023، ويستخدم هذا المؤشر للتعرف على الاتجاهات التضخمية التي لا تتأثر بالتذبذبات والتقلبات المؤقتة. وقد سجل معدل التضخم الأساسي (Inflation Core) باستثناء قسم الأغذية والمشروبات خلال عام 2023 نحو 3% مقابل نحو 3.3% لعام 2022، ونحو 2.3% خلال العام 2021. وكذلك تباطأ معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك باستثناء قسم خدمات المسكن ليبلغ نحو 4.1% خلال عام 2023 بعد ان سجل نحو 4.8% في عام 2022.

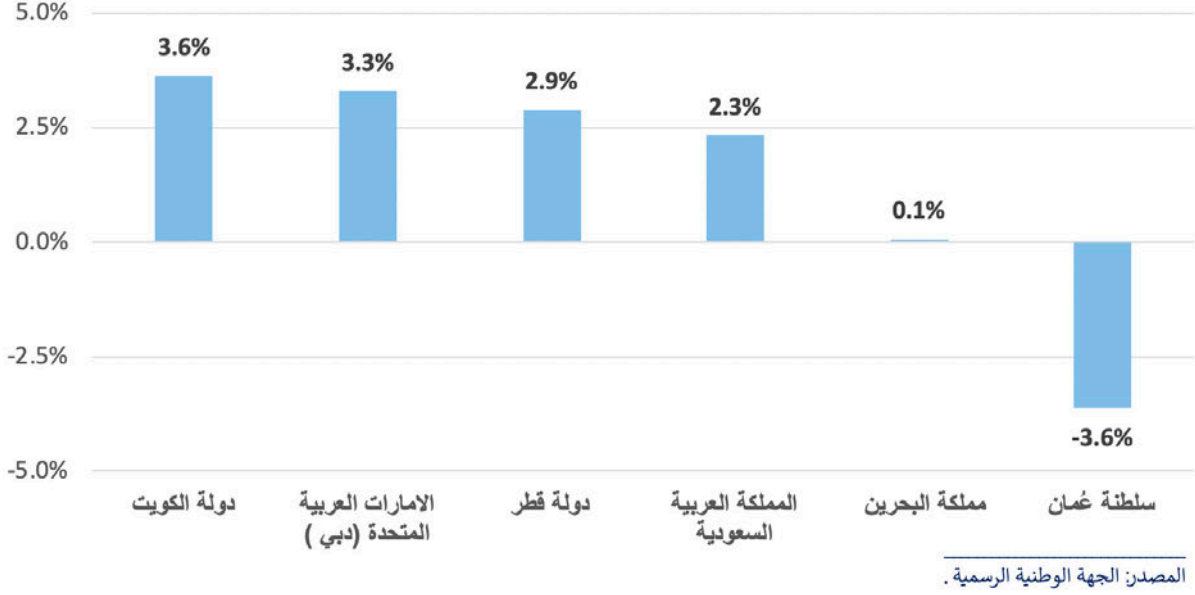
رسم بياني (1-7)
معدلات التضخم الأساسي (%)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ومن جانب آخر، تباينت معدلات التضخم المسجلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال العام 2023، حيث تشير الإحصاءات المتوافرة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول المجلس خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق إلى أن معدل التضخم قد بلغ أعلاه في دولة الكويت بنحو 3.6%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي) بنحو 3.3%، تليها دولة قطر بنحو 2.9%، ثم المملكة العربية السعودية بنحو 2.3%، ثم مملكة البحرين بنحو 0.1%، في حين انخفض في سلطنة عُمان بنحو 3.6%.

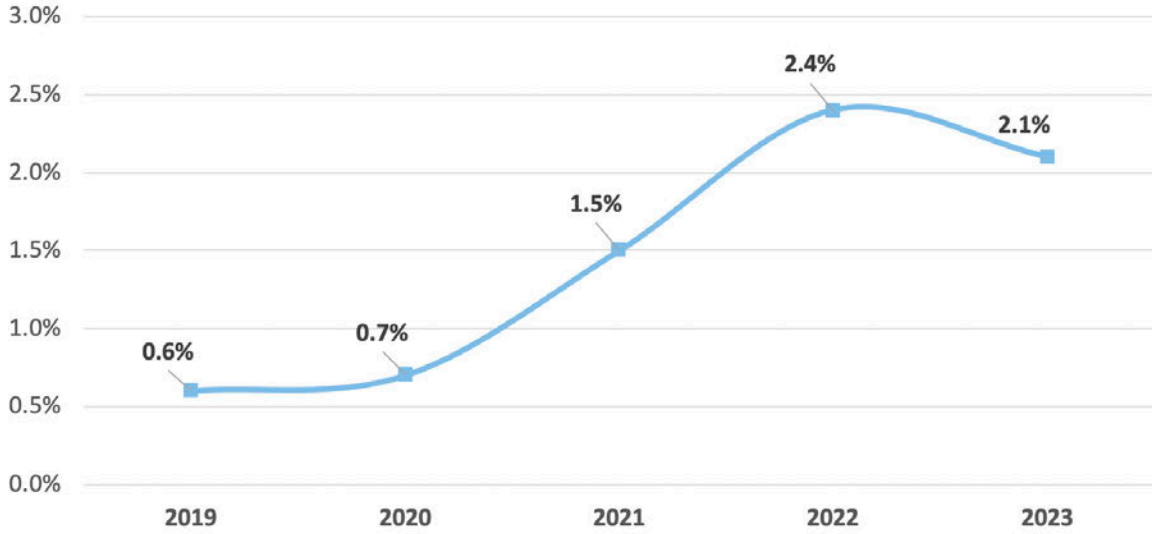
رسم بياني (1-8)
معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
خلال عام 2023 (%)



2. الرقم القياسي لأسعار الجملة:

يُستخدم الرقم القياسي لأسعار الجملة لقياس التغيرات التي تطرأ على أسعار البيع بالجملة في الأسواق المحلية، وذلك لكل من السلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة مرجحة بأوزان تمثل أهميتها النسبية في إجمالي مبيعات الجملة سنة الأساس، وهو ما يفيد في التعرف على تأثير كل من المصادر المحلية والخارجية على الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد المحلي. كما تساعد دراسة التغيرات التي تطرأ على الرقم القياسي لأسعار الجملة في قياس وتحليل انعكاساتها على التطورات التي يشهدها الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تباين المكونات التي يشملها كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار الجملة، فالأول يتضمن الخدمات المحلية مثل خدمات المسكن والتعليم والصحة والنقل والمواصلات وغيرها، إضافة إلى السلع الاستهلاكية، أما الثاني فلا يتضمن الخدمات، ولكنه يشمل السلع الإنتاجية (الوسيلة والرأسمالية) بجانب السلع الاستهلاكية. وتشير تطورات الرقم القياسي لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100) بحسب الأقسام الرئيسية في دولة الكويت إلى انخفاض معدل التغير في ذلك الرقم ليصل إلى نحو 2.1% خلال عام 2023، وذلك بعد أن بلغ نحو 2.4% خلال عام 2022.

رسم بياني (1-9)
معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء هذا الانخفاض في معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال عام 2023 محصلة لانخفاض معدل التغير في متوسط أسعار قسم استغلال المحاجر (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 0.3% في الرقم القياسي لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 3.2% خلال عام 2023 بعد أن بلغ نحو 7.5% خلال عام 2022، وانخفض معدل التغير في متوسط أسعار قسم الصناعات التحويلية (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 90% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 2.0% خلال عام 2023 بعد أن بلغ نحو 2.4% خلال عام 2022. ومن جانب آخر، جاء انخفاض معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال العام 2023 محصلة لانخفاض معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 64.4% في الرقم القياسي لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 2.0% خلال عام 2023 بعد أن بلغ نحو 3.0% خلال عام 2022، وارتفع معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 35.6% في الرقم القياسي لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 2.3% خلال عام 2023 بعد أن بلغ نحو 1.4% خلال عام 2022.

جدول (7)
تطور معدلات التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة (%)
سنة الأساس (2007 = 100)

البيان	الأوزان الترجيحية	2021	2022	2023
الرقم القياسي لأسعار الجملة:	100.0	1.5	2.4	2.1
بحسب الأقسام الرئيسية:				
- الزراعة والحراثة وصيد الأسماك	4.5	0.2	4.5	6.0
- استغلال المحاجر	0.3	3.0	7.5	3.2
- الصناعات التحويلية	90.0	1.6	2.4	2.0
- توليد الكهرباء ومعالجة المياه	5.2	0.0	0.0	0.0
الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة	64.4	1.9	3.0	2.0
الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً	35.6	0.6	1.4	2.3

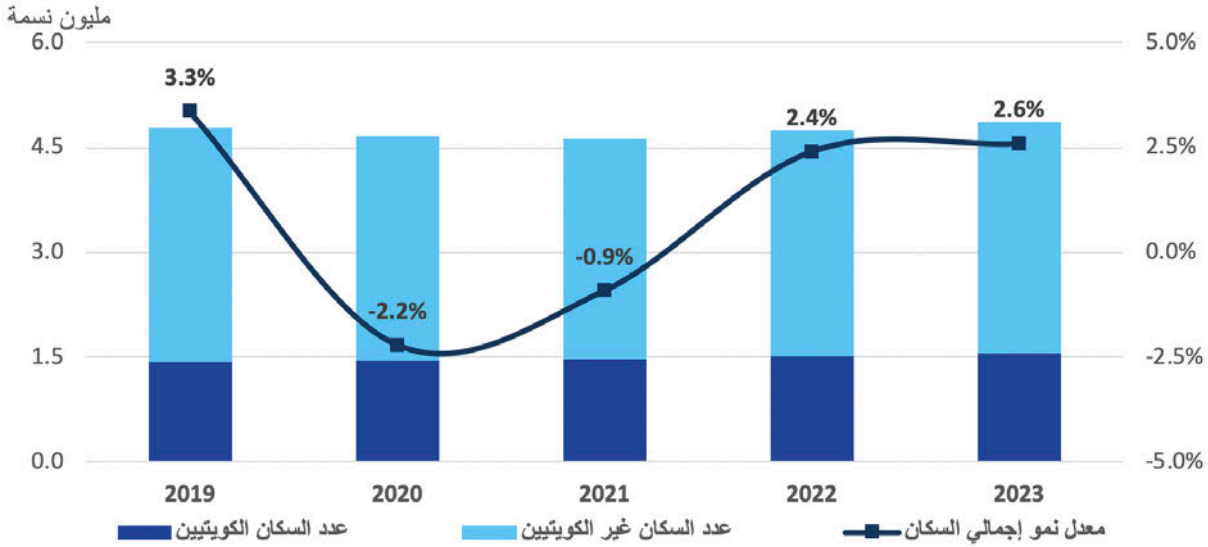
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

رابعاً: السكان والقوى العاملة

تبين إحصاءات السكان والقوى العاملة تطور الخصائص الديموغرافية لسكان دولة الكويت، كالتركيبة النوعية والعمرية والتعليمية والعملية للسكان والقوى العاملة، سواء الكويتيون منهم وغير الكويتيين، وما يرتبط بذلك من مؤشرات هامة مثل تطور معدلات نمو السكان والقوى العاملة، ومعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، ومعدلات البطالة ومعدلات الإعاقة السكانية، وغيرها.

وتُشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت في عام 2023 بنحو 2.6% بعد أن ارتفع بنحو 2.4% في عام 2022، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2023 إلى نحو 4.860 ملايين نسمة (نحو 60.9% ذكور ونحو 39.1% إناث) مقابل نحو 4.736 ملايين نسمة (نحو 60.7% ذكور ونحو 39.3% إناث) في العام السابق. ويعزى الجانب الأكبر (76.6%) من ذلك النمو في أعداد السكان بدولة الكويت لارتفاع أعداد السكان غير الكويتيين في العام 2023 الذين وصل عددهم إلى نحو 3.313 ملايين نسمة (نحو 66.3% ذكور ونحو 33.7% إناث) مقابل نحو 3.219 ملايين نسمة (نحو 66.2% ذكور ونحو 33.8% إناث) في العام السابق، وبمعدل ارتفاع بلغ نحو 2.9% (ارتفاع بمعدل 2.1% في عام 2022).

رسم بياني (1-10)
تطور أعداد السكان بدولة الكويت

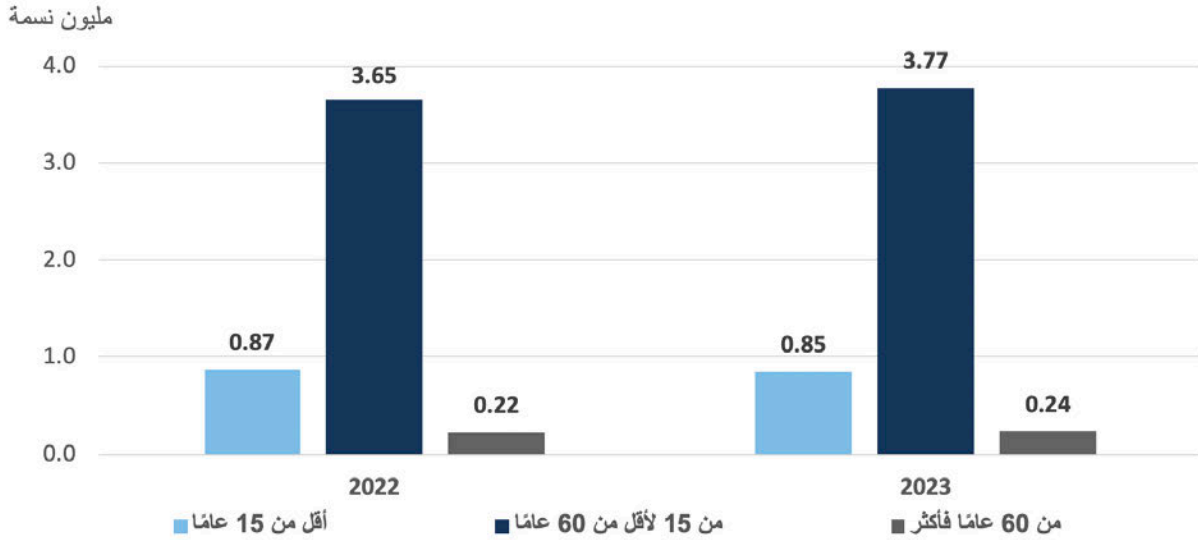


المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

أما أعداد السكان الكويتيين في نهاية عام 2023، فقد ارتفع بنحو 1.9% (ارتفاع بمعدل 3.0% في عام 2022)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية العام المذكور إلى نحو 1.546 مليون نسمة (نحو 49.1% ذكور ونحو 50.9% إناث) مقابل نحو 1.517 مليوناً (نحو 49.1% ذكور ونحو 50.9% إناث) في العام السابق. ونتيجة للتطورات السابقة في أعداد السكان، ارتفعت نسبة السكان غير الكويتيين من جملة السكان في عام 2023 لتصل إلى نحو 68.2% (68.0% لعام 2022)، وانخفضت نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان لتصل في عام 2023 إلى نحو 31.8% (32.0% لعام 2022).

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كل من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعاقة المرتبطة بها، فقد تزايدت نسبة السكان النشطين اقتصادياً (ذوي الأعمار من 15 عاماً إلى أقل من 60 عاماً) في جملة السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو 77.6% في عام 2023 مقابل نحو 77.0% في العام السابق. أما بالنسبة للتوزيع العمري للسكان الكويتيين، فقد بلغت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً نحو ثلث عدد السكان الكويتيين في عام 2023 ونسبة 32.0%، ما يعكس اتساع تلك الشريحة وزيادة الحاجة إلى توفير مزيد من فرص العمل.

رسم بياني (1-11)
توزيع السكان بحسب فئات العمر في عامي 2022 و2023

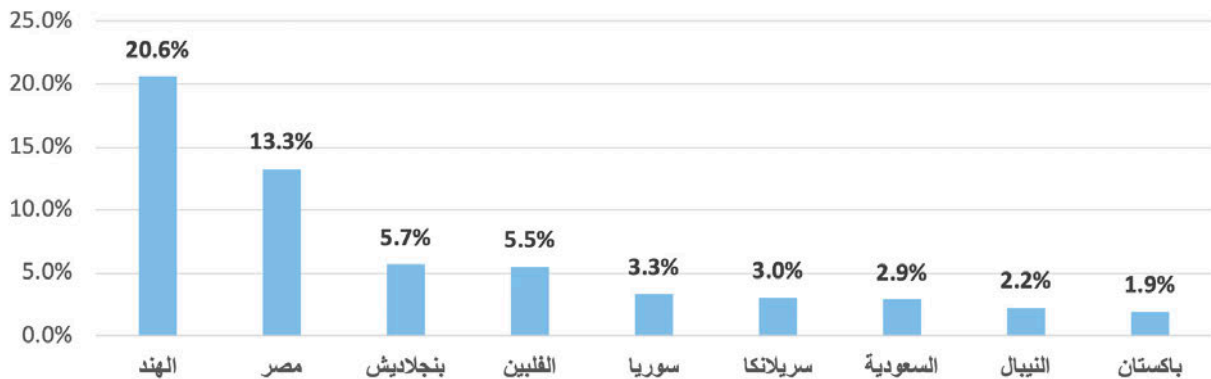


المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وتتركز أعداد السكان غير الكويتيين في عدد من الجنسيات، فبالنسبة للتوزيع النسبي لسكان غير الكويتيين بحسب الجنسية في نهاية عام 2023، تشير البيانات إلى أن عدد السكان من الجنسية الهندية يأتي في المرتبة الأولى ونسبة 20.6% من إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت، يلي ذلك السكان من الجنسية المصرية ونسبة 13.3%، ثم السكان من الجنسية البنغلادشية بنسبة 5.7%. ويمثل أعداد السكان غير الكويتيين من الجنسيات الخمس الأكبر نحو 48.9% من إجمالي أعداد السكان بدولة الكويت في نهاية

عام 2023.

رسم بياني (1-12)
الأهمية النسبية للسكان غير الكويتيين بحسب الجنسية كما في عام 2023



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة خلال العام 2023، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع إجمالي القوى العاملة بمعدل 5.1% مقارنةً بنحو 2.2% في عام 2022 ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 3.0 ملايين مقارنةً بنحو 2.9 مليوناً في العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة غير الكويتية بنحو 5.3% لعام 2023 بعد ان ارتفعت تلك الأعداد بنحو 1.5% في عام 2022، لتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 2.505 مليوناً في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 2.377 مليوناً في العام السابق. كذلك ارتفعت أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 3.9% في عام 2023 مقابل ارتفاع بنحو 5.6% في عام 2022، وتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 500.0 ألفاً في عام 2023 (نحو 243.5 ألفاً وبنسبة 48.7% ذكور، ونحو 256.4 ألفاً وبنسبة 51.3% إناث) مقارنةً بنحو 481.1 ألفاً في العام السابق.

جدول (8)
تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت

البيان	2021	2022	2023
1) الكويتيون:	455742	481054	499969
معدل التغير (%)	1.3	5.6	3.9
الأهمية النسبية للجملة (%)	16.3	16.8	16.6
2) غير الكويتيين:	2341937	2377498	2504575
معدل التغير (%)	2.2-	1.5	5.3
الأهمية النسبية للجملة (%)	83.7	83.2	83.4
3) جملة القوى العاملة: (1 + 2)	2797679	2858552	3004544
معدل التغير (%)	1.7-	2.2	5.1

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

واتساقاً مع التطورات سالفة الذكر على صعيد أعداد السكان والقوى العاملة، انخفض مؤشر الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 617 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 657 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في عام 2022. وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد انخفض ذلك المؤشر ليلعب نحو 2093 فرداً لكل ألف فرد في عام 2023 مقابل نحو 2155 فرداً لكل ألف فرد في العام السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل 3.9% مقابل زيادة أعداد السكان الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 0.9% في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق. وكذلك انخفض مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو 354 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في عام 2022 إلى نحو 323 فرداً لكل ألف فرد في عام 2023، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل 5.3% مقابل انخفاض أعداد السكان غير الكويتيين خارج قوة العمل بمعدل 3.9% في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق.

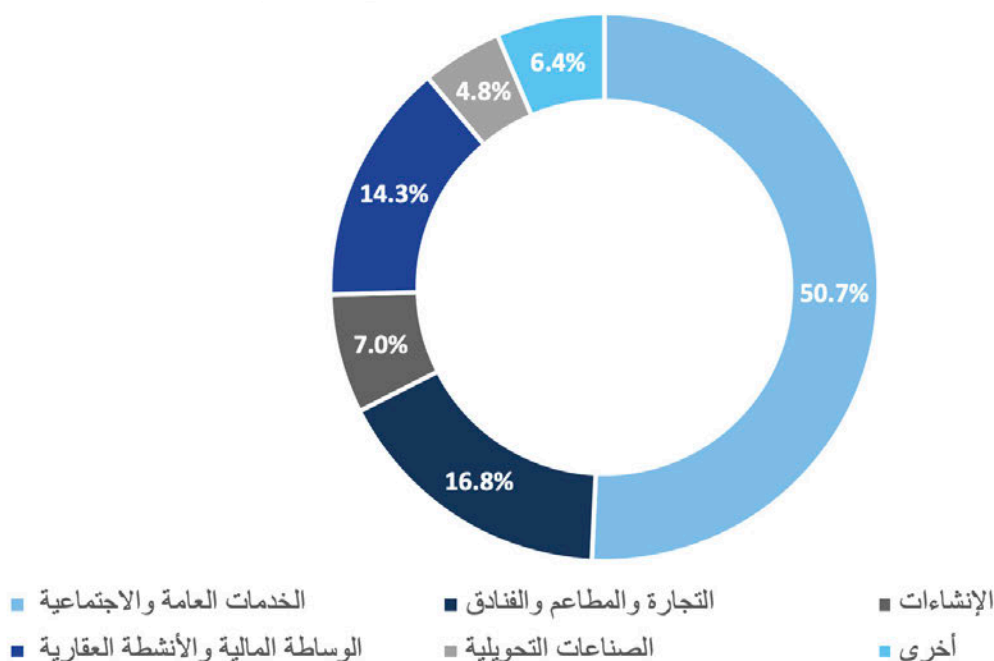
جدول (9)
تطور مؤشرات الإعاقة في دولة الكويت

2023	2022	2021	البيان
معدلات الإعاقة (لكل 1000 فرد من القوى العاملة):			
2093	2155	2233	- الكويتيون
323	354	347	- غير الكويتيين
617	657	654	معدلات الإعاقة لجملة السكان

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ولا يزال تركيز القوى العاملة في مجالات الخدمات العامة والاجتماعية، حيث تشير الإحصاءات فيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2023، إلى أن أنشطة «الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية والمنظمات الدولية» قد استحوذت على المرتبة الأولى بنسبة 50.7% من إجمالي تلك العمالة، ثم الأنشطة المرتبطة «التجارة والمطاعم والفنادق» بنسبة 16.8%، ثم «الإنشاءات» بنسبة 7.0%. أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في عام 2023، فقد تركزت تلك العمالة أيضاً في الأنشطة المرتبطة «بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية» (78.5%)، ثم «الوساطة المالية والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال» (14.3%) ثم «التجارة والمطاعم والفنادق» 16.8%.

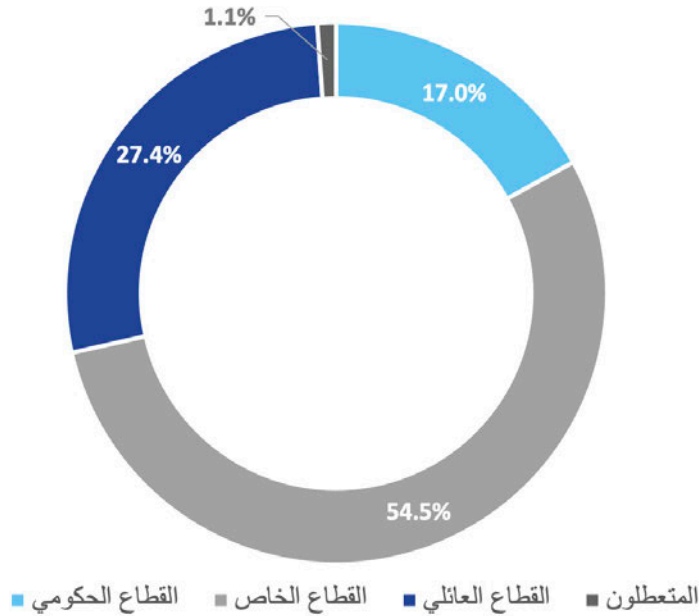
رسم بياني (1-13)
التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي كما في نهاية عام 2023 (%)



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع مجموع أعداد القوى العاملة في «القطاع الخاص» بمعدل 4.8% في نهاية عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، في حين أن الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة تراجعت من نحو 54.7% في عام 2022 إلى نحو 54.5% في عام 2023 (نحو 95.6% غير كويتي ونحو 4.4% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص). وفيما يتعلق بأعداد القوى العاملة في «القطاع الحكومي»، فقد ارتفعت تلك الأعداد بنحو 3.4% في عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، وأما الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة فقد انخفضت بشكل طفيف من نحو 17.2% في عام 2022 إلى نحو 17.0% في عام 2023 (نحو 78.0% كويتي ونحو 22.0% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). ومن جانب آخر، ارتفعت الأهمية النسبية لأعداد «المتعطلين في إجمالي القوى العاملة بشكل طفيف لتصل إلى نحو 1.1% (نحو 89.3% كويتي ونحو 10.7% غير كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 1.0% في نهاية العام السابق.

رسم بياني (1-14)
الهيكل النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات لعام 2023 (%)



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.



التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

التطورات النقدية

في نهاية عام 2023

حافظ سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة خاصة وغير معلنة لعملات أهم الدول التي تربطها بالكويت علاقات تجارية ومالية مؤثرة.

ارتفاع شبه النقد

%4.9

انخفاض الكتلة النقدية (ن1)

%7.8

ارتفاع عرض النقد (ن2)

%1.0

العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (ن2)

%7.2

• ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية

%8.6

• انخفاض صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية بنسبة

نمو محفظة القروض لدى البنوك المحلية (المقدمة للمقيمين) بنحو **816** مليون دينار وبنسبة **1.7%** لتصل إلى **47.7** مليار دينار في نهاية عام **2023**

%24.2

ارتفاع قيمة تمويل الواردات المدفوعة عن طريق البنوك المحلية

ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية بنحو **429** مليون دينار وبنسبة **1.2%** لتصل إلى **37.3** مليار دينار في نهاية عام **2023**

قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم مرتين بإجمالي **75** نقطة أساس ليصبح عند **4.25%**

• ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي.

• استمرار الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي.

استمرار تراجع الرصيد القائم لأدوات الدين العام ليصل إلى نحو **210** مليون دينار

انخفاض الرصيد القائم لأذونات وسندات الخزنة والتورق المقابل إلى نحو **3.2** مليار دينار

التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

أولاً: التطورات النقدية

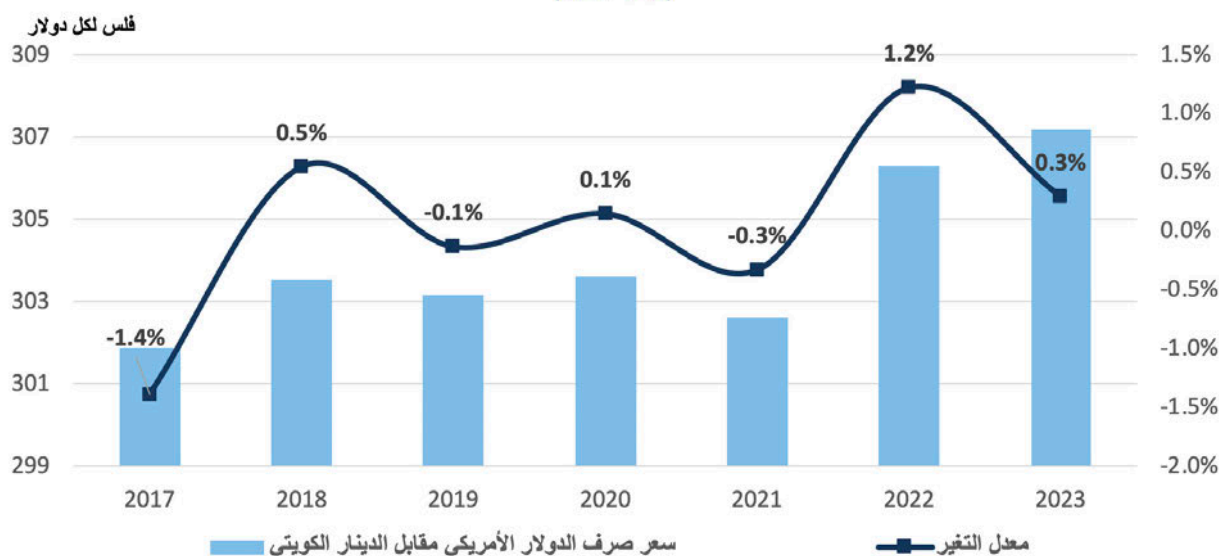
تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي لترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي بما يوفر الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني ويحفز النمو الاقتصادي المستدام، إضافة إلى حرص البنك المركزي على تعزيز تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخلات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الرئيسية الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة. كما واصل بنك الكويت المركزي خلال العام 2023 دورة التشديد النقدي لاحتواء الضغوط التضخمية، حيث قام منذ مارس 2023 برفع سعر الخصم مرتين بإجمالي 75 نقطة أساس، حيث قرر رفع سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس خلال شهر يناير من عام 2023 ليصبح عند 4.0% اعتباراً من 26 يناير 2023، ثم تبعه برفع آخر خلال العام بواقع 25 نقطة أساس وذلك في 27 يوليو 2023 ليصبح عند 4.25%.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2023، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

1. تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 جهوده في تعزيز استقرار سعر صرف الدينار الكويتي وذلك من خلال تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة «غير معلنة» من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يُعزّز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

رسم بياني (1-2)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
(نهاية الفترة)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، فيلاحظ ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي بشكل طفيف مقابل الدينار الكويتي في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية العام السابق بما قيمته 0.85 فلس ونسبته 0.3%. وخلال الفترة المذكورة، شهد سعر صرف الدولار ارتفاعاً مقابل كل من الين الياباني بنسبة 6.4%، والجنيه الإسترليني بنسبة 5.8%، واليورو بنسبة 3.8%. ومن جانب آخر، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي في نهاية العام المذكور انخفاضاً مقابل الفرنك السويسري بنسبة 8.6%.

جدول (10)
أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2023

الجنه الإسترليني	الفرنك السويسري	الين الياباني	اليورو	الدينار الكويتي ⁽¹⁾	نهاية الفترة
1.20	0.93	134.10	1.06	306.30	2022
1.27	0.85	142.63	1.10	307.15	2023
5.8	-8.6	6.4	3.8	0.3	معدل التغير (%)

المصدر: بنك الكويت المركزي.
(1) بالفلس.

عزز نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به من قدرة البنك المركزي على حماية الاقتصاد الوطني من التذبذبات الحادة التي قد تحدث أحياناً في أسعار صرف العملات الرئيسية، كما وفرت هذه السياسة دعامة فعّالة ومرونة نسبية لسعر الصرف خلال الفترات التي كان يرتفع فيها سعر صرف الدولار الأمريكي. وفي هذا الصدد، تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع التداولات اليومية خلال عام 2023 كانت ضمن هوامش ضيقة نسبياً، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو 1.5%. أما مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فتشير البيانات

إلى تقلبات أكثر حدة، حيث وصلت الفروقات بين أعلى وأدنى سعر إلى معدلات بلغت 19.1% مقابل الين الياباني، و10.8% مقابل الجنيه الإسترليني، و10.5% مقابل الفرنك السويسري، و7.6% مقابل اليورو.

جدول (11)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2023

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
الدينار كويتي (فلس)	309.20	304.65	4.6	1.5
الجنيه الإسترليني	0.85	0.76	0.1	10.8
اليورو	0.96	0.89	0.1	7.6
الفرنك السويسري	0.94	0.85	0.1	10.5
الين الياباني	151.71	127.41	24.3	19.1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطورات أسعار الفائدة المحلية:

واصلت أسعار الفائدة المحلية تحركها في إطار رسم وتنفيذ السياسة النقدية لبنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي بما في ذلك حرص البنك على تعزيز الأجواء الداعمة لمختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعات غير النفطية، واحتواء الضغوط التضخمية المحلية، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارها ثابته راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية التي تستهدف تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي. واستمر بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ 30 مارس 2008، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى لسعر الفائدة سنوياً على القروض الاستهلاكية والقروض المقسطة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية فوق سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المقسطة (الإسكانية)، والتي تُمنح لمدة أقصاها خمس عشرة سنة، فإنها تُمنح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بنداً ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبق كل خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبق عند المراجعة متماشياً مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى ألا يتجاوز مقدار التغير في سعر الفائدة نقطتين مئويتين زيادةً أو نقصاناً عن سعر الفائدة المطبق بمقتضى عقد القرض قبل التغير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

جدول (12)
تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي
(% سنويًا)

الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي				نهاية الفترة
القروض الاستهلاكية	معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة (المعدل)	معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة (المعدل)	سعر الخصم (المعدل)	
6.00	7.00	5.50	3.00	2018
5.75	6.75	5.25	2.75	2019
4.50	5.50	4.00	1.50	2020
4.50	5.50	4.00	1.50	2021
6.50	7.50	6.00	3.50	2022
7.25	8.25	6.75	4.25	2023

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وشهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع هذه المتوسطات خلال عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022 لجميع الآجال تماشياً مع توجهات السياسة النقدية بما يعزز دعائم الاستقرار النقدي، وبنحو 1.892 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 1.870% إلى نحو 3.762%)، وبنحو 1.932 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 2.167% إلى نحو 4.099%). وفي ذات الاتجاه، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال عام 2023 مقابل عام 2022 وبنحو 1.793 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 1.281% إلى نحو 3.074%)، وبنحو 1.830 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 1.577% إلى نحو 3.407%). وفي ضوء ذلك، استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي، حيث بلغ الهامش نحو 0.687 نقطة مئوية لعام 2023 مقابل نحو 0.588 نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر، ونحو 0.692 نقطة مئوية مقابل نحو 0.591 نقطة مئوية في العام السابق للودائع استحقاق 3 أشهر. إلى جانب ذلك شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية ارتفاعاً لجميع الآجال خلال عام 2023، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2022.

جدول (13)
متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الفترة
	بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي		بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي	
0.743	1.542	2.285	0.820	1.329	2.149	2018
0.833	2.007	2.839	0.895	1.812	2.707	2019
0.821	0.568	1.389	0.803	0.444	1.247	2020
0.810	0.250	1.060	0.735	0.171	0.906	2021
0.591	1.577	2.167	0.588	1.281	1.870	2022
0.692	3.407	4.099	0.687	3.074	3.762	2023

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام خلال العام 2023، والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنة واحدة لتبلغ 4.625% في نهاية عام 2023 مقابل 4.500% في نهاية عام 2022. كما ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزانة استحقاق سنتين لتبلغ 4.625% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية عام 2022، كما ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على كل من سندات الخزانة استحقاق 3 سنوات، و5 سنوات، و7 سنوات و10 سنوات لتبلغ 4.625% و4.625%، و4.625% و4.750% على الترتيب في نهاية عام 2023 مقارنةً بمستوياتها بنهاية عام 2022.

ومن جانب آخر، ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 3 أشهر لتبلغ 4.375% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 4.125% في نهاية عام 2022، كما ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 6 أشهر لتبلغ نحو 4.500% في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 4.250% نهاية العام السابق.

3. تطورات عرض النقد:

يعتبر عرض النقد من المتغيرات النقدية الأساسية التي يمكن من خلالها التعرف على مستويات السيولة المحلية ومدى اتساقها مع اتجاهات النشاط الاقتصادي في البلاد. هذا، وتعكس متابعة التطورات في عرض النقد وتحليل التغيرات في مكوناته والعوامل المؤثرة في تلك التغيرات العديد من التطورات النقدية الهامة، خاصةً تلك التي ترتبط بتنظيم أوضاع السيولة المحلية وجهود بنك الكويت المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي وبما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي المحلي والظروف الاقتصادية المحيطة. وتُشير البيانات إلى تباطؤ معدلات النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام 2023 مقارنةً بمعدلات نموها في العام السابق، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى نحو 38986.3 مليون دينار في نهاية عام 2023 مسجلاً ارتفاعاً قيمته نحو 402.0 مليون دينار ونسبته 1.0% مقارنةً بنهاية عام 2022.

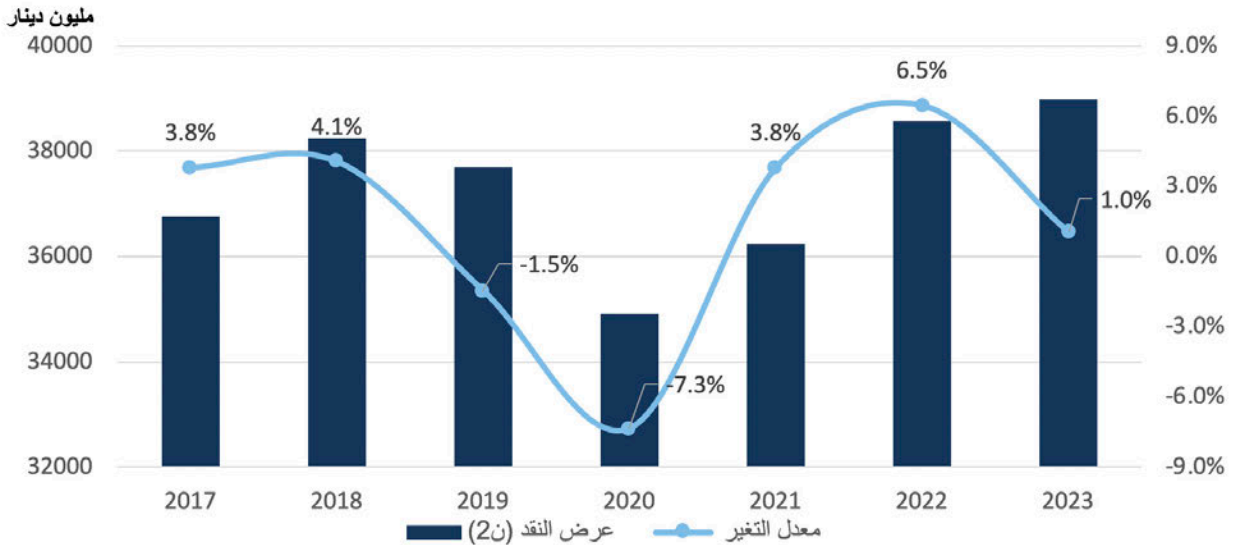
جدول (14)
تطور إجماليات عرض النقد
(مليون دينار)

التغير (%)	البيان	البيان	
		2023	2022
-7.8	الكتلة النقدية (ن1)	10711.9	11618.8
-1.6	ومنها: النقد المتداول خارج البنوك المحلية	1643.1	1670.3
4.9	شبه النقد	28274.4	26965.5
5.1	الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	26464.2	25190.9
2.0	الودائع بالعملات الأجنبية	1810.3	1774.7
1.0	عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2)	38986.3	38584.3
1.0	عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن3)	38986.3	38584.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد جاء صافي الارتفاع المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) في نهاية عام 2023 محصلةً للارتفاع في شبه النقد بما قيمته 1308.9 ملايين دينار ونسبته 4.9% من جهة، والانخفاض في الكتلة النقدية (ن1) (المفهوم الضيق لعرض النقد) بنحو 906.9 ملايين دينار ونسبة 7.8% من جهةٍ أخرى. وترتيباً على ذلك، انخفضت الكتلة النقدية (ن1) كنسبة من عرض النقد (ن2) من نحو 30.1% في نهاية عام 2022 إلى نحو 27.5% في نهاية عام 2023، في حين ارتفع شبه النقد كنسبة من عرض النقد (ن2) من نحو 69.9% في نهاية عام 2022 إلى نحو 72.5% في نهاية عام 2023. وقد جاء الانخفاض في الكتلة النقدية (ن1) نتيجةً لانخفاض كلٍّ من أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب (المحررة بالدينار الكويتي) في عام 2023 بما قيمته 879.7 مليون دينار ونسبته 8.8% مقارنةً بمستوياتها في عام 2022، ورصيد النقد المتداول بنحو 1.6% خلال العام المذكور. في حين جاء الارتفاع الذي شهده شبه النقد خلال عام 2023 نتيجة الارتفاع في أرصدة كل من ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية المحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) بما قيمته 1273.3 مليون دينار ونسبته 5.1%، وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى تلك البنوك بنحو 35.6 مليون دينار ونسبة 2.0%.

رسم بياني (2-2)
تطورات عرض النقد (ن2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام 2023، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد - وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كلٍّ من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة- إلى أن صافي الارتفاع المشار إليه في عرض النقد (ن2) خلال عام 2023، قد جاء محصلةً للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو 1700.5 مليون دينار ونسبة 7.2% من جهة، والانخفاض في صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة بنحو 1298.5 مليون دينار ونسبة 8.6% من جهةٍ أخرى.

ويُعزى الانخفاض المشار إليه في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية في نهاية عام 2023 محصلةً للارتفاع في كل من صافي البنود الأخرى بما قيمته 1728.4 مليون دينار ونسبته 8.4%، والمطالب على القطاع الخاص بما قيمته 1061.2 مليون دينار ونسبته 2.4%، وصافي رصيد المطالب على الحكومة بما قيمته 765.1 مليون دينار ونسبته 6.4%، والمطالب على المؤسسات العامة بما قيمته 133.9 مليون دينار ونسبته 3.7% في نهاية عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، والذي كان له أثر انكماشى على صافي الموجودات المحلية.

جدول (15)
العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)
(مليون دينار)

التغير (%)	القيمة	البيان		
		2023	2022	
1.0	402.0	38986.3	38584.3	عرض النقد (ن2)
-8.6	-1298.5	13738.7	15037.2	صافي الموجودات المحلية:
-6.4	-765.1	-12770.7	-12005.6	المطالب على الحكومة (صافي) ⁽²⁾
2.4	1061.2	-45170.0	-44108.8	المطالب على القطاع الخاص
3.7	133.9	3729.7	3595.8	المطالب على المؤسسات العامة
8.4	1728.4	-22390.3	-20661.9	البنود الأخرى (صافي)
7.2	1700.5	25247.6	23547.1	صافي الموجودات الأجنبية:
-1.2	-155.7	13037.2	13192.9	البنك المركزي
17.9	1856.2	12210.4	10354.2	البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ويعكس الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية الارتفاع في كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو 1856.2 مليون دينار ونسبة 17.9% من جهة، والانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو 155.7 مليون دينار ونسبة 1.2% من جهة أخرى، وجاء الانخفاض المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي محصلة لانخفاض إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما يعادل 15.8 مليون دينار ونسبة 119.6%)، والارتفاع في إجمالي الموجودات الأجنبية (بما يعادل 139.9 مليون دينار ونسبة 1.1%). كما جاء الارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية نتيجةً للارتفاع في إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل 2111.4 مليون دينار ونسبة 9.3%)، والارتفاع في إجمالي مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل 255.2 مليون دينار وبما نسبته 2.1%).

جدول (16)
صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية
(مليون دينار)

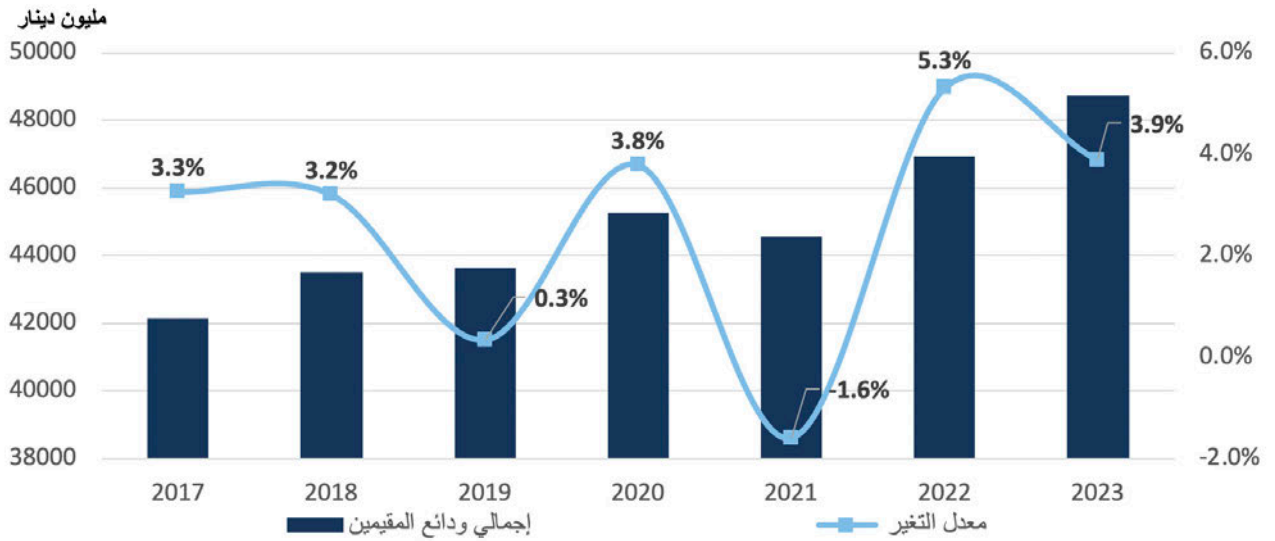
التغير (%)	القيمة	نهاية عام 2023			نهاية عام 2022			البيان
		الصافي	المطلوبات الأجنبية	الموجودات الأجنبية	الصافي	المطلوبات الأجنبية	الموجودات الأجنبية	
-1.2	-155.7	13037.2	29.0	13066.2	13192.9	13.2	13206.1	البنك المركزي
17.9	1856.2	12210.4	12650.6	24861.0	10354.2	12395.4	22749.6	البنوك المحلية
7.2	1700.5	25247.6	12679.6	37927.2	23547.1	12408.6	35955.7	الإجمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي

4. تطور الودائع المصرفية:

ارتفع إجمالي ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2023(*)، حيث ارتفع إجمالي تلك الأرصدة بنحو 1817.3 مليون دينار ونسبة 3.9% لتصل تلك الأرصدة إلى نحو 48727.3 مليون دينار مقابل نحو 46910.0 ملايين دينار في نهاية عام 2022. وقد جاء هذا الارتفاع ليعكس بشكل أساسي ارتفاع أرصدة ودائع الحكومة (التي تشكل نحو 9.5% من إجمالي تلك الأرصدة) خلال العام المذكور بما قيمته 1255.5 مليون دينار ونسبة 37.2%. وارتفع ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية (التي تشكل نحو 76.6% من إجمالي تلك الأرصدة) في نهاية عام 2023 بنحو 429.2 مليون دينار ونسبة 1.2% مقارنةً بنهاية العام السابق.

رسم بياني (2-3)
إجمالي أرصدة ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (17)
أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية
(مليون دينار)

التغير (%)	التغير (قيمة)	2023	2022	البيان
1.1	393.6	35532.9	35139.3	الودائع بالدينار الكويتي:
-8.8	-879.6	9068.8	9948.4	تحت الطلب
-14.2	-958.2	5804.8	6763.0	الادخار
12.1	2231.5	20659.4	18427.9	لأجل
-	-	-	-	شهادات الإيداع
2.0	35.6	1810.3	1774.7	الودائع بالعملة الأجنبية
1.2	429.2	37343.2	36914.0	الإجمالي

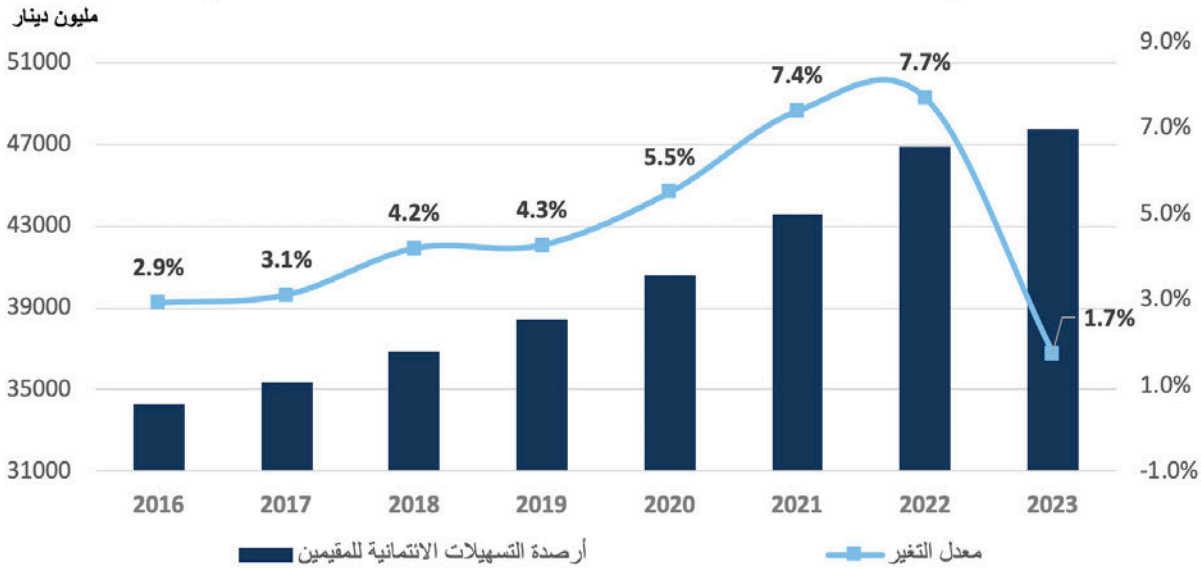
المصدر: بنك الكويت المركزي.

(*) يقصد بالمقيمين الأشخاص الكويتيين (الطبيين والاعتباريين)، وكذلك الأشخاص غير الكويتيين الحاصلين على إذن عمل أو تصاريح إقامة صادرة من الجهات الرسمية لمدة سنة أو أكثر.

5. تطورات الائتمان المصرفي:

شهدت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدّمة للمقيمين من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ارتفاعاً بلغت قيمته 816.2 مليون دينار ونسبته 1.7%، لتصل إلى نحو 47700.9 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 46884.7 مليون دينار في نهاية عام 2022، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعاً في نهاية عام 2022 نسبته 7.7% مقارنةً بنهاية عام 2021.

رسم بياني (2-4)
إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين (على مستوى النشاط المحلي)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته 39.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية. وقد بلغ الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية ما قيمته نحو 286 مليون دينار ونسبة 1.5%. وتُشير تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجهة إلى كل من القروض الإسكانية بما نسبته 1.8% والقروض الأخرى بما نسبته 7.4%، وانخفاض القروض الاستهلاكية بما نسبته 0.02%.

وقد عززت القروض المقدمة للقطاع الإنشائي من نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية، حيث شهد عام 2023 نمواً إيجابياً لأرصدة القروض المقدمة للقطاع الإنشائي (تمثل نحو 5.0% من أرصدة التسهيلات الائتمانية بنهاية العام المذكور) بما قيمته 303.0 ملايين دينار ونسبته 14.5%، بعد أن سجلت ارتفاعاً بنسبة 23.3% في العام السابق.

كما سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية نمواً بنهاية عام 2023 لكل من قطاع شراء أوراق مالية (بقيمة 221.1 مليون دينار ونسبة 6.9%)، وقطاع التجارة (بقيمة 214.9 مليون دينار ونسبة 6.8%)، وقطاع

مؤسسات مالية غير البنوك (بقيمة 192.5 مليون دينار ونسبة 18.8%)، وقطاع العقار (بقيمة 132.2 مليون دينار ونسبة 1.4%). وفي مقابل ذلك، تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع النفط وال خام والغاز (بقيمة 169.2 مليون دينار ونسبة 8.1%)، والقروض للبنوك (بقيمة 91.7 مليون دينار ونسبة 7.8%). وقطاع الصناعة (بقيمة 142.2 مليون دينار ونسبة 5.9%) وقطاع الخدمات الأخرى (بقيمة 128.0 مليون دينار ونسبة 3.5%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة 1 مليون دينار ونسبة 3.3%)، وقطاع الخدمات العامة (بقيمة 1.5 مليون دينار ونسبة 1.3%).

جدول (18)
تطور التوزيع القطاعي لأرصدة الجزء النقدي المُستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية للمقيمين
(مليون دينار)

القطاع	2022	2023	التغير (قيمة)	التغير (%)
التجارة	3178.5	3393.4	214.9	6.8
الصناعة	2391.9	2249.7	-142.2	-5.9
الإنشاء	2091.3	2394.3	303	14.5
الزراعة وصيد الأسماك	28.7	27.8	-1.0	-3.3
قروض للبنوك	1170.4	1078.8	-91.7	-7.8
المؤسسات المالية (غير البنوك)	1025.8	1218.3	192.5	18.8
التسهيلات الشخصية:	18475.7	18761.8	286.0	1.5
- القروض الاسكانية	15740.4	16016.8	276.4	1.8
- سكن خاص ونموذجي	326.3	303.4	-22.9	-7.0
- القروض الاستهلاكية	1967.3	1967.0	-0.3	-0.02
- أخرى	441.7	474.6	32.8	7.4
شراء أوراق مالية	3215.5	3436.6	221.1	6.9
العقار	9497.1	9629.3	132.2	1.4
النفط الخام والغاز	2079.3	1910.1	-169.2	-8.1
الخدمات العامة	116.4	114.9	-1.5	-1.3
الخدمات الأخرى	3613.9	3485.9	-128.0	-3.5
المجموع	46884.7	47700.9	816.2	1.7

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تُشير اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال عام 2023، حيث تتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين. ويُستدل من البيانات على أن تلك الاتفاقيات قد انخفضت خلال عام 2023 بما قيمته 618.8 مليون دينار ونسبته 2.7% لتصل إلى نحو 22431.0 مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته 23049.7 مليوناً خلال عام 2022.

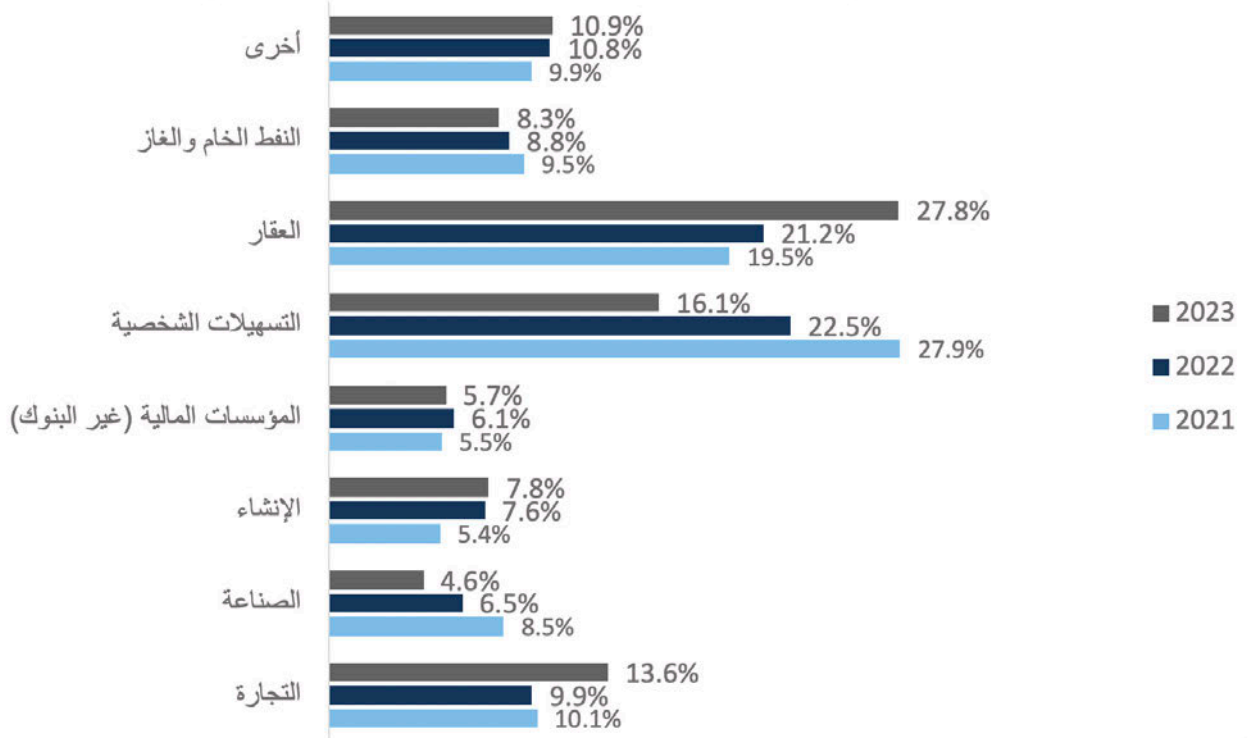
جدول (19)
تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين
(مليون دينار)

التغير (%)	التغير (قيمة)	2023	2022	القطاع
33.5	765.4	3048.9	2282.9	التجارة
-31.1	-466.5	1033.1	1499.6	الصناعة
0.8	14.1	1755.1	1741.0	الإنشاء
-23.3	-4.2	13.8	18.0	الزراعة وصيد الأسماك
-9.8	-138.5	1278.4	1416.9	المؤسسات المالية (غير البنوك)
-30.1	-1562.6	3621.7	5184.2	التسهيلات الشخصية:
-6.8	-67.2	915.6	982.8	- القروض الاستهلاكية
-35.6	-1495.4	2706.0	4201.4	- أخرى
-13.6	-178.5	1132.1	1310.7	أوراق مالية شراء
27.6	1348.0	6228.4	4880.4	العقار
-8.4	-169.1	1854.9	2024.0	النفط الخام والغاز
-89.8	-191.1	21.8	212.9	الخدمات العامة
-1.4	-35.6	2443.3	2478.9	الخدمات الأخرى
-2.7	-618.8	22431.0	23049.7	المجموع

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد انخفضت التسهيلات الائتمانية الجديدة لكافة القطاعات الاقتصادية باستثناء ثلاث قطاعات، حيث جاء الانخفاض المشار إليه محصلةً للانخفاض في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة لكل من قطاع التسهيلات الشخصية (بنحو 1562.6 مليون دينار، وبنسبة 30.1%)، وقطاع الخدمات العامة (بنحو 191.1 مليون دينار، وبنسبة 89.8%)، وقطاع الصناعة (بنحو 466.5 مليون دينار، وبنسبة 31.1%)، وقطاع شراء أوراق مالية (بنحو 178.5 مليون دينار، وبنسبة 13.6%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بنحو 169.1 مليون دينار، وبنسبة 8.4%)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بنحو 138.5 مليون دينار، وبنسبة 9.8%)، وقطاع الخدمات الأخرى (بنحو 35.6 مليون دينار، وبنسبة 1.4%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بنحو 4.2 ملايين دينار، وبنسبة 23.3%)، هذا من جانب. ومن جانب آخر، ارتفعت تلك التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة لكل من قطاع العقار (بنحو 1348.0 مليون دينار، وبنسبة 27.6%)، وقطاع التجارة (بنحو 765.4 مليون دينار، وبنسبة 33.5%)، وقطاع الإنشاء (بنحو 14.1 مليون دينار، وبنسبة 0.8%)، وذلك خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق.

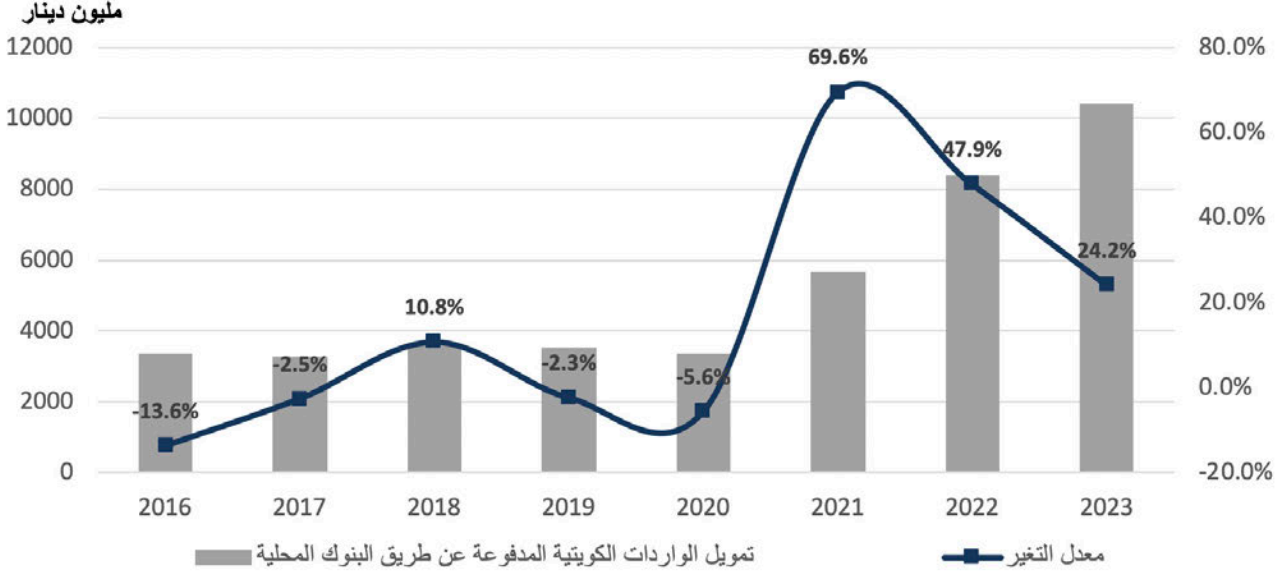
رسم بياني (2-5)
الهيكل النسبي لإجمالي اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين



المصدر: بنك الكويت المركزي

وعلى صعيد تمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد ارتفعت بنحو 2028.9 مليون دينار وبنسبة 24.2%، ليبلغ نحو 10420.8 مليون دينار خلال عام 2023 مقابل نحو 8391.9 مليون دينار خلال عام 2022. وقد جاء الارتفاع المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي 2023 و2022 بحسب نوع العملة مقومًا بالدينار الكويتي محصلةً لارتفاع قيمة التمويل بكل من العملات الأخرى (من نحو 522.9 مليون دينار إلى نحو 678.9 مليون دينار)، والدولار الأمريكي (من نحو 7059.8 مليون دينار إلى نحو 8849.8 مليون دينار)، والين الياباني (من نحو 40.0 مليون دينار إلى نحو 49.5 مليون دينار)، والجنيه الإسترليني (من نحو 42.9 مليون دينار إلى نحو 46.3 مليون دينار) هذا من جهة، وانخفاض قيمة ذلك التمويل للواردات بكل من الفرنك السويسري (من نحو 20.6 مليون دينار إلى نحو 10.2 ملايين دينار)، واليورو (من نحو 460.8 مليون دينار إلى نحو 456.6 مليون دينار) من جهةٍ أخرى فيما بين العامين المذكورين.

رسم بياني (2-6)
تمويل الواردات الكويتية المدفوعة عن طريق البنوك المحلية



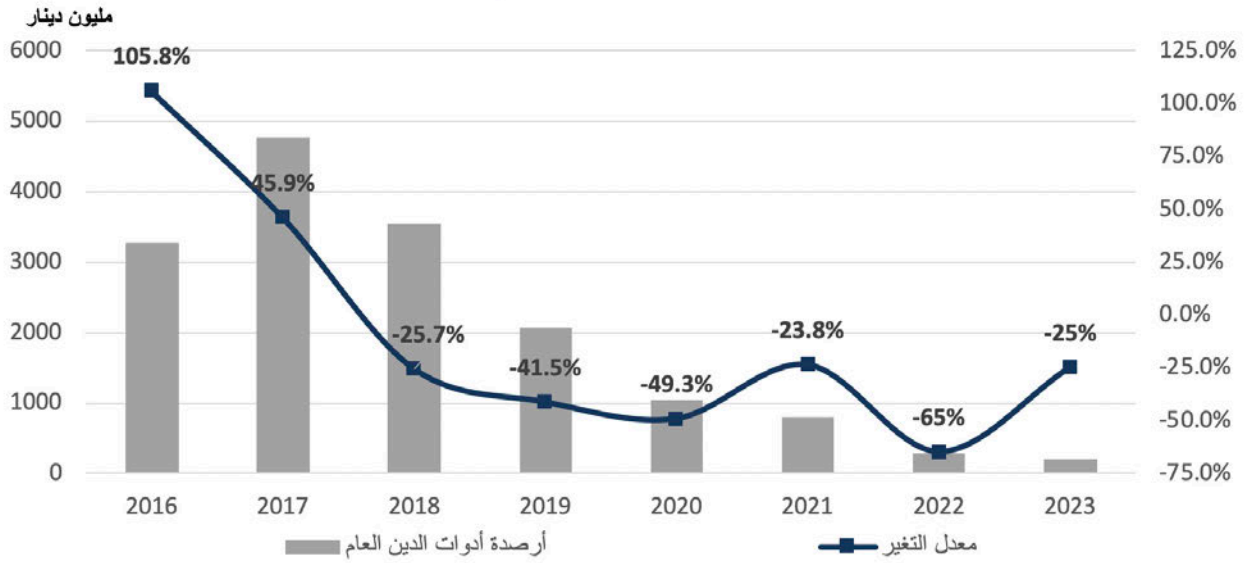
المصدر: بنك الكويت المركزي.

6. إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ- إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. هذا وفي ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام في شهر أكتوبر 2017 دون إصدار قانون للاقتراض العام، تراجعت أرصدة الدين العام حيث لم يطرح بنك الكويت المركزي أي إصدار خلال عام 2023، بينما استحق خلال العام ذاته إصداران من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الاسمية نحو 70 مليون دينار. وقد ترتب على ذلك انخفاض الرصيد القائم لأدوات الدين العام بنسبة 25% ليصل إلى نحو 210.0 ملايين دينار في نهاية عام 2023، وقد انعكس ذلك في انخفاض رصيد مقتنيات البنوك المحلية من هذه الأدوات وبذات القدر.

رسم بياني (2-7) أرصدة أدوات الدين العام



المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب - إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

انخفض الرصيد القائم لإصدارات بنك الكويت المركزي عن مستويات العام السابق، ففي إطار جهوده في مجال تنظيم مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار «سندات بنك الكويت المركزي» والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 بطرح 41 إصداراً من السندات والتورق المقابل بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو 8940.0 مليون دينار (منها 22 إصداراً استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4800.0 مليون دينار، و 17 إصداراً استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4010.0 مليون دينار). وفي الوقت ذاته، استحق 40 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات وبقيمة اسمية إجمالية بلغت نحو 9000.0 مليون دينار خلال عام 2023 (منها 21 إصداراً استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4560.0 مليون دينار، و 17 إصداراً استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4310.0 مليون دينار)، ونجم عن هذه التطورات انخفاض الرصيد القائم إلى نحو 3295.0 مليون دينار في نهاية عام 2023.

جدول (20)
تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
(مليون دينار)

2023	2022	2021	البيان
8940.0	8730.0	8440.0	الإصدارات:
4800.0	4470.0	4920.0	3 أشهر
4010.0	4130.0	3520.0	6 أشهر
130	130.0	-	12 شهراً
41	38	31	عدد الإصدارات:
22	19	19	3 أشهر
17	17	12	6 أشهر
2	2	-	12 شهراً
9000.0	8320.0	8440.0	الاستحقاقات:
4560.0	4560.0	5160.0	3 أشهر
4310.0	3760.0	3280.0	6 أشهر
130.0	0.0	-	12 شهراً
40	34	31	عدد الاستحقاقات:
21	19	20	3 أشهر
17	15	11	6 أشهر
2	0	-	12 شهراً
3295.0	3363.0	2958.0	الأرصدة بنهاية الفترة:
1320.0	1080.0	1170.0	3 أشهر
1830.0	2130.0	1760.0	6 أشهر
130.0	130.0	-	12 شهراً
15.0	23.0	28.0	التورق مع البنك المركزي (سنة فأكثر)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

7. نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفاً خلال عام 2023، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو 142420.4 مليون دينار مقابل نحو 15961.2 مليون دينار خلال عام 2022، بانخفاض قيمته 16540.8 مليون دينار ونسبته 10.4%. وقد جاء ذلك الانخفاض محصلة لانخفاض قيمة تلك المعاملات «لأجل ليلة واحدة» بنحو 2.4% (تُشكل نحو 65.2% لعام 2023 مقابل نحو 59.9% لعام 2022 من الإجمالي)، وقيمة المعاملات «لأكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع» بنحو 18.9% (تُشكل نحو 30.2% في عام 2023 مقابل 33.4% لعام 2022 من الإجمالي). هذا، وقد انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات «أكثر من أسبوع ولغاية شهر» إلى نحو 3.3%، وقيمة المعاملات «أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر بنحو 0.9%، وبلغت قيمة المعاملات «أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر» نحو 0.1%، هذا من جهة. في حين ارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات «أكثر من 6 شهور» إلى نحو 0.3% من جهة أخرى.

جدول (21)
توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية* بحسب فترات الاستحقاق
(بالمليون دينار)

2023		2022		فترة الاستحقاق
% للمجموع	القيمة	% للمجموع	القيمة	
65.2	92891.8	59.9	95176.6	ليلة واحدة
30.2	43028.5	33.4	53057.3	أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع
3.3	4737.4	5.4	8616.1	أكثر من أسبوع ولغاية شهر
0.9	1216.7	1.1	1704.1	أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر
0.1	165.1	0.1	214	أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر
0.3	381.0	0.1	193	أكثر من 6 أشهر
100.0	142420.4	100.0	158961.2	المجموع

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل عمليات البنك المركزي.

8. أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية، تُبرِز أرصدة الحسابات بين كل من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما، ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانب آخر، الأمر الذي يعكس إما إمداداً صافياً للسيولة بالدينار الكويتي من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصاً صافياً لفائض السيولة بالدينار الكويتي يقوم من خلاله البنك المركزي بسحب السيولة من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب.

وتشير البيانات المتوفرة في نهاية عام 2023 إلى ارتفاع صافي مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي في عام 2023 بما قيمته 214.6 مليون دينار ونسبته 3.0%، ليلغ نحو 7354.7 مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو 7140.1 مليون دينار في نهاية عام 2022. وجاء ذلك الارتفاع محصلةً للارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 310.2 ملايين دينار ونسبته 13.1% من جهة، والانخفاض في رصيد كل من مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بما قيمته 65.4 مليون دينار ونسبته 1.9%، ورصيد الودائع المحلية لأجل للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 30.1 مليون دينار ونسبته 2.2% من جهة أخرى. هذا، ولم تُسجَل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام 2023.

جدول (22)
اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

الفترة	مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي			
	المجموع	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	الخصم وإعادة الخصم	تبادل العملات لأجل	المجموع	ودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	ودائع تحت الطلب
2021	-7215.3	--	--	--	7215.3	2025.2	2964.1	2226.0
2022	-7140.1	--	--	--	7140.1	1380.4	3384.1	2375.6
2023	-7354.7	--	--	--	7354.7	1350.3	3318.6	2685.8

المصدر: بنك الكويت المركزي.

9. نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

شهد عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية والتي أُجريت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام 2023 ارتفاعاً بنحو 66.9 ألف عملية ونسبة 2.8%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو 2451.9 ألف عملية، بلغ إجمالي قيمها نحو 17151.5 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 2385.0 ألف عملية بلغ إجمالي قيمها نحو 18026.3 مليون دينار خلال عام 2022، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام 2023 انخفاضاً بنحو 874.8 مليون دينار ونسبة 4.9% عن مستوياته في عام 2022. وترتيباً على ذلك، انخفض متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو 563.1 دينار ونسبة 7.4% ليصل إلى نحو 6995.1 دينار لعام 2023 مقابل نحو 7558.2 دينار لعام 2022. كما شهدت قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) انخفاضاً بلغت قيمته 27.7 مليار دينار ونسبته 9.6% لتصل إلى نحو 260.0 مليار دينار خلال عام 2023 مقابل نحو 287.6 مليار دينار خلال عام 2022.

جدول (23)

عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية

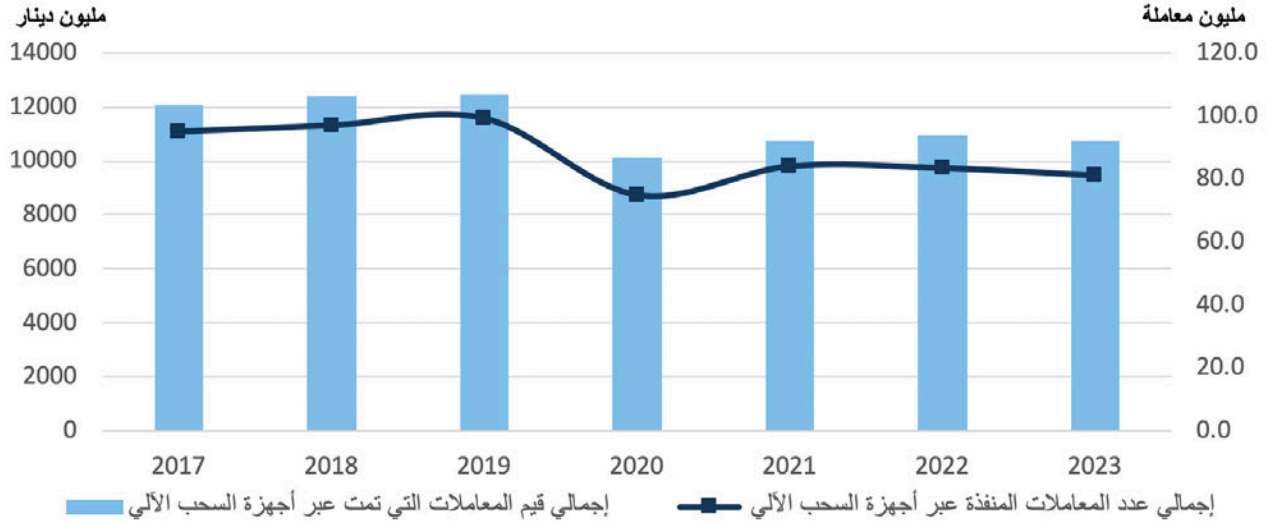
الفترة	الشيكات		
	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	متوسط العملية (دينار)
2021	17118.3	2386.6	7172.6
2022	18026.3	2385.0	7558.2
2023	17151.5	2451.9	6995.1

المصدر: بنك الكويت المركزي.

10. العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

سجلت العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية، التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محلياً، انخفاضاً في إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام 2023 بما نسبته 2.1% ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 10722.1 مليون دينار (موزعة على نحو 81 مليون معاملة) مقابل نحو 10957.1 مليون دينار (موزعة على نحو 83.4 مليون معاملة) خلال عام 2022. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام 2023 نحو 10427.2 مليون دينار (موزعة على نحو 78.2 مليون معاملة) مقابل نحو 10626.9 مليون دينار (موزعة على نحو 80.1 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبانخفاض في قيمة هذه المعاملات بنحو 1.9%، (انخفاض في عدد المعاملات نسبته 2.4%).

رسم بياني (2-8)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي

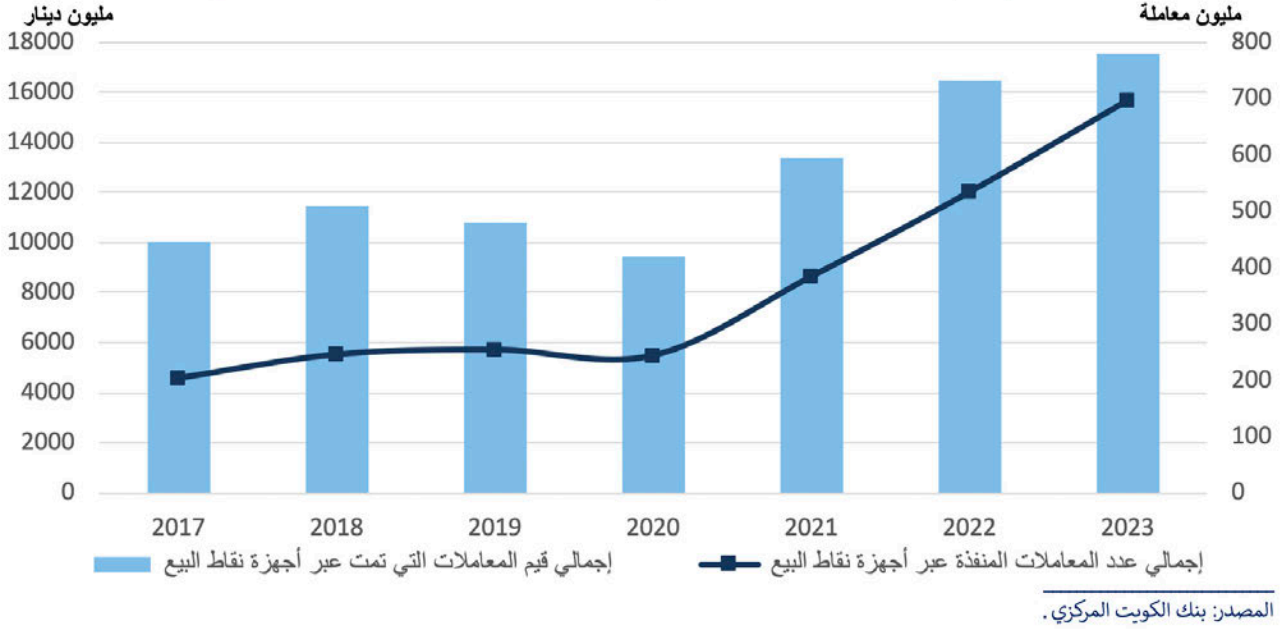


المصدر: بنك الكويت المركزي.

هذا، وقد ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 1052.5 مليون دينار وبنسبة 6.4% لتصل إلى نحو 17519.6 مليون دينار (موزعة على نحو 696.3 مليون معاملة) خلال عام 2023 مقابل نحو 16467.0 مليون دينار (موزعة على نحو 533.9 مليون معاملة) خلال العام السابق. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت خلال عام 2023 نحو 16238.1 مليون دينار (موزعة على نحو 649.2 مليون معاملة) مقابل نحو 15339.1 مليون دينار (موزعة على نحو 498.6 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 5.9%.

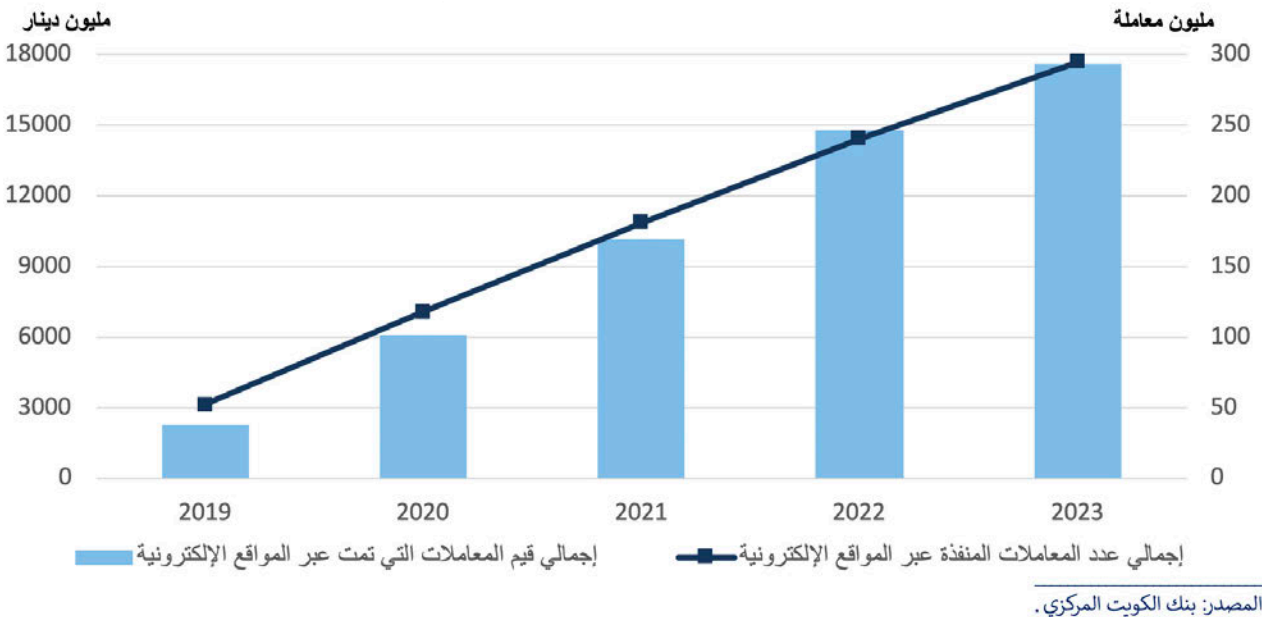
وتشير بيانات عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع ليصل إلى 97460 جهاز في نهاية عام 2023 مقابل 87578 جهاز في نهاية عام 2022 وبارتفاع نسبته 11.3%، كما ارتفع عدد أجهزة السحب الآلي في نهاية عام 2023 بما نسبته 4.1% ليصل إلى 2415 جهاز مقابل 2319 جهاز في نهاية العام السابق.

رسم بياني (2-9)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع



كما ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 2796.3 مليون دينار وبنسبة 18.9% لتصل إلى نحو 17554.0 مليون دينار (موزعة على نحو 294.4 مليون معاملة) خلال عام 2023 مقابل نحو 14757.8 مليون دينار (موزعة على نحو 240.2 مليون معاملة) خلال العام السابق. وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية داخل دولة الكويت خلال عام 2023 نحو 16353.8 مليون دينار (موزعة على نحو 245.3 مليون معاملة) مقابل نحو 13764.8 مليون دينار (موزعة على نحو 205.0 ملايين معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 18.8%.

رسم بياني (2-10)
إجمالي قيم وأعداد المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية



ثانياً: أهم التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية

1. الإشراف والرقابة:

- في مجال الرقابة على **شركات التمويل**، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/2/15 دليل التعليمات الخاصة بالرقابة على شركات التمويل والذي يتضمن تعليمات في شأن:
 - الحدود القصوى للتركز الائتماني.
 - الحد الأقصى لمقدار التزام العميل الواحد من قبل شركة التمويل الإسلامية.
 - ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية لدى شركات التمويل.
 - ترشيد وتنظيم السياسة التمويلية لدى شركات التمويل الإسلامية.
 - قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها، وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.
 - قواعد وأسس تصنيف عمليات التمويل المقدمة للعملاء وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، واحتساب مخصصاتها، وكيفية معالجة الإيرادات الناتجة عنها.
 - دليل الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية لدى شركات التمويل وتقارير مراقبي الحسابات المتعلقة بتقييم تلك الأنظمة.
 - التسهيلات الائتمانية التي تقدمها شركات التمويل لتمويل عمليات المتاجرة في الأسهم المدرجة في بورصة الكويت.
 - عمليات التمويل التي تقدمها شركات التمويل الإسلامية لعمليات المتاجرة في بورصة الكويت.
 - شروط تعيين واختصاصات هيئة الرقابة الشرعية ومدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في شركات التمويل الإسلامية.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/5/28 تعميماً بشأن إدخال **تعديلات على تعليمات قواعد وأسس منح القروض/عمليات التمويل الشخصي** للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية، حيث جاءت التعديلات على شروط التعاقد من العملاء المتقاعدين وذلك بمد أجل أو مدة القرض وذلك بهدف تخفيض قيمة القسط الشهري للعملاء المتقاعدين.
- في ضوء جهود بنك الكويت المركزي للاستفادة من ثورة التقنيات المالية الحديثة لتمكين القطاع المصرفي والمالي من تطوير أعماله وتنمية الابتكار، فقد تم دراسة ومراجعة أكثر من 315 طلب من القطاع المصرفي والمالي لتفعيل **خدماتهم ومنتجاتهم**، والتي من بينها الخدمات الإلكترونية وذلك بهدف تلبية احتياجات العملاء وتوقعاتهم وتحقيق قيمة مضافة لهم.

- انطلاقاً من استراتيجية التحول الرقمي لدى بنك الكويت المركزي، تم إطلاق تدريجي **للبنوك الرقمية الخاصة بتقديم المنتجات والخدمات** من قبل القطاع المصرفي والتي ستساهم في تقليل المعاملات الورقية وتسهيل استيفاء المتطلبات وتسريع الإجراءات مما سينتج عنه تعزيز القدرة على اتخاذ القرار.
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/12/7 تعميماً إلى جميع الجهات الخاضعة لرقابته بشأن الاعتماد **بالبطاقة المدنية الرقمية** الصادرة من خلال تطبيق «هويتي».
- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 2023/9/14 تعميماً إلى كافة البنوك الكويتية بشأن انتهاء التعامل عالمياً بسعر الفائدة المرجعي USD LIBOR والليبور المركب.

2. نظم المدفوعات والابتكار:

- وفي مجال دعم وتشجيع الابتكار، أنشأ بنك الكويت المركزي خلال العام 2023 **مركز الابتكار «وُلوج»** والذي يهدف إلى تحفيز أصحاب الأفكار المبتكرة على تقديم المقترحات والأفكار في جوانب الإبداع والابتكار والتطوير، وذلك للوصول إلى حلول مبتكرة في مجال الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية والتكنولوجيا الإشرافية والتنظيمية من خلال تقديم بيئة تفاعلية لتطوير واختبار المنتجات والخدمات المبتكرة.
- وفي مجال **المدفوعات الإلكترونية**، أصدر البنك المركزي بتاريخ 2023/5/14 تعليمات **تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال** والتي حددت المتطلبات الواجب استيفاؤها لممارسة نشاط أعمال الدفع الإلكتروني أو النقود الإلكترونية أو تشغيل نظم الدفع الإلكتروني وفقاً لخمس أنواع من التراخيص تتناسب مع حجم وطبيعة النشاط، كما تضمنت المتطلبات والضوابط الرقابية الواجب الالتزام بها، وذلك في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأمن السيبراني واستمرارية الأعمال وحماية العملاء، وذلك لتعزيز سلامة واستقرار نظم المدفوعات في دولة الكويت، كما أنها تفتح المجال لتقديم خدمات الدفع الآجل Buy Now Pay Later (BNPL) وذلك ضمن إطار رقابي وتنظيمي يحدد التدابير اللازمة لحماية حقوق العملاء.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/5/28 إلى جميع البنوك المحلية وشركات التمويل ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية الكبيرة بشأن ضوابط خدمة الدفع الآجل حول خطة عمل تتضمن تدابير حماية حقوق العملاء وآلية حل النزاع واسترجاع المشتريات وفقاً للتعليمات والضوابط الصادرة من البنك المركزي في هذا الشأن.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن تعليمات الحد الأدنى لمتطلبات الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال بشأن تطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بالأمن السيبراني وتطبيق التعليمات الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بخطة استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات والتعافي من الكوارث.

- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن قواعد وإجراءات ممارسة النشاط خارج دولة الكويت بشأن إصدار تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، والتي تنص في المادة (26) بأنه يحظر على مقدمي خدمات النشاط فتح فرع أو شركة تابعة خارج دولة الكويت أو الشروع باتخاذ أي إجراءات بهذا الخصوص قبل الحصول على الموافقة الكتابية المسبقة من البنك المركزي وفقاً للتعليمات التي يصدرها البنك بهذا الشأن.

3. مكافحة عمليات الاحتيال الإلكتروني:

- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/4/5 بشأن **روابط الدفع الإلكتروني للأفراد** التي تناولت أهمية تضمين بيانات كشف الحساب المصرفي وإيضاح الاسم الكامل لمنشئ الرابط والغرض من الدفع وصلاحيته الرابط (24 ساعة)، كما تم وضع سقف للحدود اليومية/الشهرية للعمليات تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالعملاء.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/9/18 بشأن **إجراءات حماية العملاء من الاحتيال الإلكتروني** والذي تضمن عديداً من الضوابط الأمنية وأنظمة لمكافحة عمليات الاحتيال.

4. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/5 إلى جميع مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنه يتعين على مقدمي خدمات النشاط الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تضمنتها متطلبات أحكام القانون رقم 106 لسنة 2013 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللائحة التنفيذية وكافة القرارات ذات الصلة، وما ورد من متطلبات تضمنتها المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF)، وأي تعليمات صادرة عن البنك المركزي أو جهات الرقابة ذات الصلة.
- وفي مجال **مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، فقد قام بنك الكويت المركزي بتحديث تعليمات متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك حرصاً وسعيًا لمواكبة متطلبات التوصيات والمعايير الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) وما تكشف عبر المتابعة التي قام بها بنك الكويت المركزي مكتبياً وميدانياً.
- تم تقديم ورشة عمل حول متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي إلى موظفي البنوك المحلية وشركات الصرافة بتاريخ 2023/3/21-20 بمقر بنك الكويت المركزي تتناول آخر المستجدات في هذا المجال، وللاستعداد لعملية التقييم على دولة الكويت.

- مشاركة بنك الكويت المركزي في الفرق الفنية التي تشكلها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بشأن كل من:
 - فريق التقييم الوطني للمخاطر: المشاركة في تحديث التقرير الوطني لتقييم المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تواجهها دولة الكويت، والاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت، وخطة العمل القائمة على المخاطر لدى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - الفريق الوطني للتحضير لعملية التقييم المتبادل: المشاركة في استيفاء المعلومات المتعلقة بالاستبيان المطلوب استعداداً لعملية تقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).
- تم إصدار تعميم بشأن الالتزام الفوري بتطبيق المتطلبات الواردة باللائحة التنفيذية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/7/17 بشأن الإجراءات المطلوبة حيال التعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية والذي تضمن الحظر المطلق لاستخدام الأصول الافتراضية كأداة أو وسيلة دفع أو وسيلة استثمار أو الاعتراف بها كعملة غير مركزية في دولة الكويت، كما أشار التعميم بعدم إصدار ترخيص لتقديم خدمات الأصول الافتراضية كعمل تجاري في دولة الكويت، كذلك تم الحظر المطلق لكافة أنشطة التعدين.

5. أخرى:

- تم تطوير «نظام الشيكات المرتجعة والحسابات المقفلة لعدم كفاية الرصيد» في شركة شبكة الكويت للمعلومات الائتمانية (Cinet) وتوجيه البنوك بتزويد البيانات لها.
- تم إصدار تعميم للبنوك بتاريخ 2023/4/3 بشأن توجيههم نحو تقديم خطط تدريبية لموظفي البنوك وبرامج وندوات وورش عمل حول تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن «قواعد ونظم الحوكمة» و«التمويل المستدام».
- تم إصدار تعميم بتاريخ 2023/8/3 بشأن تقديم خطة لتأهيل الموظفين الكويتيين والذين يمكن اعتبارهم صفاً ثانياً للقيام بمهام وظيفة المرشح لشغل أي منصب تنفيذي.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي ومصرف البحرين المركزي بتاريخ 2023/8/7 وذلك في إطار تعزيز التعاون والتنسيق بين الجانبين.
- تم توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر بتاريخ 2023/5/15 وذلك بهدف تحديد أطر التنسيق بين الجانبين.

3

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

ارتفاع إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية في نهاية عام 2023 **3.8%**

ارتفاع مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي

3.3%

انخفاض مطالب البنوك المحلية على الحكومة

16.4%

ارتفاع مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص

2.4%

جانب الموجودات

ارتفاع أرصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية

37.2%

ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية

1.2%

جانب المطلوبات

توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها

المحلية بقيمة **3.6** مليار دينار

استخدمت البنوك المحلية تلك الموارد في عملياتها

المحلية البالغة نحو **1.7** مليار دينار

أسفرت حركة الأموال في

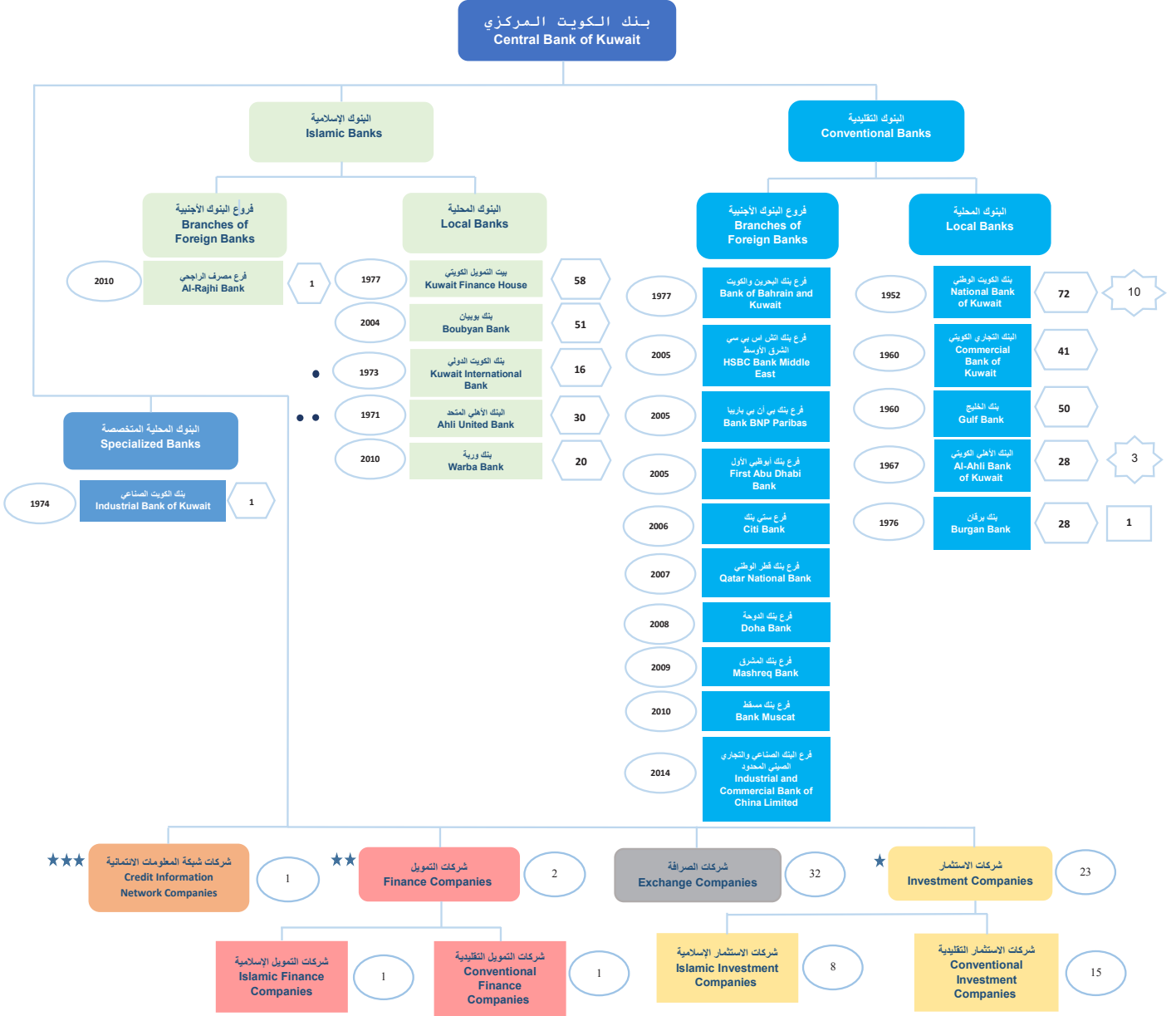
البنوك المحلية خلال

عام **2023** عن فائض

صافٍ بلغت قيمته نحو

1.9 مليار دينار حيث:

هيكل الجهاز المصرفي والمالي
Banking and Financial System Structure
ديسمبر 2023 ديسمبر



★ بدأت هيئة أسواق المال بنشر بيانات شركات الاستثمار المحلية ابتداء من يناير 2023.
The capital Market Authority has started publishing the local investment companies' data starting from January 2023.

★ ★ شركات التمويل (ابتداء من ديسمبر 2013)
Finance Companies (as of December 2013)

★ ★ ★ شركات شبكة المعلومات الائتمانية (ابتداء من يناير 2022)
Credit Information Network Companies (as of January 2022)

● البنك العقاري الكويتي تحول إلى بنك إسلامي في يوليو 2007 تحت مسمى بنك الكويت الدولي.
The Kuwait Real Estate Bank has transformed into an Islamic bank in July 2007 under the name of the Kuwait International Bank.

● ● بنك الكويت والشرق الأوسط تحول إلى بنك إسلامي في مارس 2010 تحت مسمى البنك الأهلي الممتد.
The Bank of Kuwait and the Middle East has transformed in March 2010 into an Islamic bank under the name of the Ahli United Bank.

عدد فروع البنوك المحلية العاملة داخل دولة الكويت (بإستثناء المراكز الرئيسية).
Number of operating local bank branches in the state of Kuwait (excluding head offices).

عدد الشركات العاملة المسجلة لدى بنك الكويت المركزي
Number of operating companies registered at the Central Bank of Kuwait

عدد مكاتب التمثيل في الخارج
Number of representative offices abroad

عدد فروع البنك في الخارج
Number of Branches abroad

سنة التأسيس للبنوك المحلية، وتاريخ القيد في سجلات البنوك المحلية لدى بنك الكويت المركزي لفروع البنوك الأجنبية.
Year of incorporation for the Local Banks and the date of entry in the local banks' records at the CBK for the Branches of Foreign Banks.

المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

مقدمة

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام 2023 بعض أبرز المؤشرات المالية المراجعة لولايات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، وإسلامية، ومتخصصه، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الولايات.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 77 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام 2023، وتشمل 22 بنكاً محلياً منها 5 بنوك تقليدية و 5 بنوك إسلامية، وبنكاً واحداً متخصصاً، و11 فرعاً لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و23 شركة استثمار (منها 8 شركات تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركتي تمويل (واحدة منها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و32 شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار باستثناء نشاط التمويل إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من 13 سبتمبر 2011.

أولاً: إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي

(نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

بلغ إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي في نهاية عام 2023 نحو 87666.8 مليون دينار، مقابل نحو 84486.2 مليوناً في نهاية العام السابق، محققاً بذلك نمواً بمعدل 3.8% وقيمة 3180.6 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنةً بنمو معدله 9.7% وقيمه 7457.0 مليوناً خلال عام 2022.

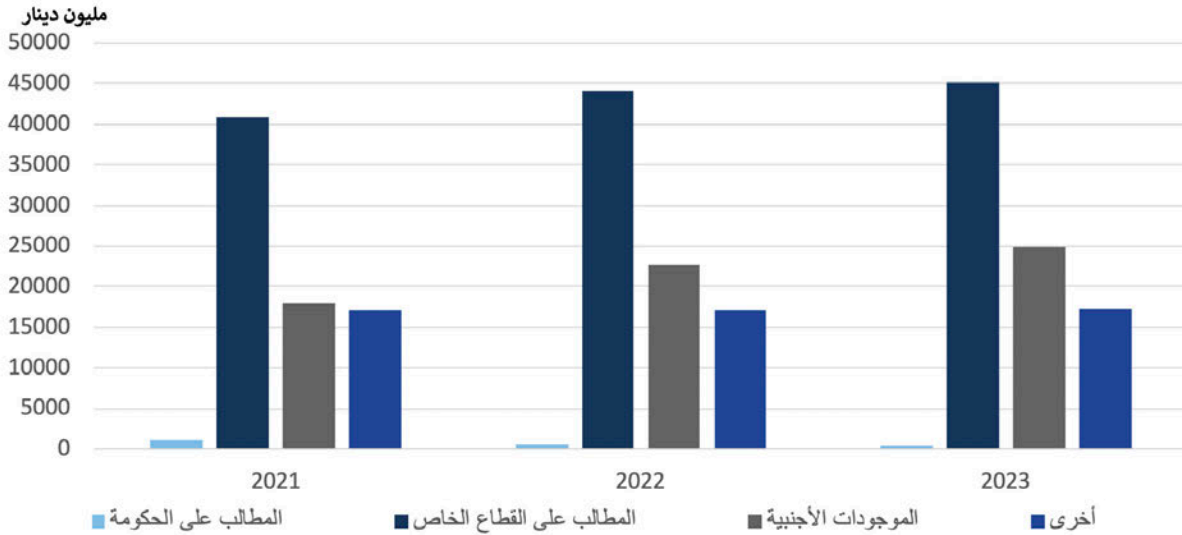
وللوقوف على أهم التغييرات التي طرأت على أبرز عناصر إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي كما في نهاية عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، يمكن الإشارة إلى العوامل والتطورات التالية:

الموجودات المحلية:

يمثل جانب الموجودات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مجال "استخدامات الأموال"، وتتركز في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي. ونتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي وذلك على النحو التالي:

1. المطالب على القطاع الخاص: ارتفعت أرصدة هذه المطالب بنحو 1061.2 مليون دينار وبنسبة 2.4% لتصل في نهاية عام 2023 إلى نحو 45170.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 44108.8 ملايين دينار في نهاية العام السابق. وجاءت تلك الزيادة نتيجة لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو 774.0 مليون دينار وبنسبة 1.8%، والارتفاع في الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 287.2 مليون دينار وبنسبة 14.4%.

رسم بياني (3-1)
موجودات البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي .

2. المطالب على الحكومة: تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، وقد شهد الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة انخفاضاً ليصل إلى نحو 436.7 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 522.4 مليوناً في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك انخفاضاً قيمته 85.7 مليون دينار ونسبته 16.4%، وجاء هذا الانخفاض مع توقف بنك الكويت المركزي عن طرح إصدارات أدوات الدين العام نيابة عن وزارة المالية، في ضوء انتهاء أجل المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 2009 بالإذن للحكومة بعقد قرض عام بتاريخ 2017/10/4، مع تسديد الإصدارات المستحقة وعدم تجديدها.

3. المطالب على بنك الكويت المركزي: تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، وقد ارتفع رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام 2023 بما قيمته نحو 244.1 مليون دينار ونسبته 3.3%، من نحو 7469.7 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 7713.8 مليوناً في نهاية عام 2023.

جدول (24)
إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الموجودات)*
(مليون دينار)

التغير (%)	القيمة	الأرصدة في نهاية العام		البنود
		2023	2022	
3.3	244.1	7713.8	7469.7	المطالب على بنك الكويت المركزي
2.2-	30.1-	1350.3	1380.4	ومنها: ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي
13.1	310.2	2685.8	2375.6	ودائع تحت الطلب
1.9-	65.4-	3318.6	3384.1	سندات بنك الكويت المركزي
8.5-	159.6-	1708.3	1867.9	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
16.4-	85.7-	436.7	522.4	المطالب على الحكومة:
16.4-	85.7-	436.7	522.4	سندات الخزنة
3.7	133.9	3729.7	3595.8	المطالب على المؤسسات العامة
2.4	1061.2	45170.0	44108.8	المطالب على القطاع الخاص:
1.8	774.0	42892.4	42118.4	تسهيلات ائتمانية للمقيمين
14.4	287.2	2277.6	1990.4	استثمارات محلية أخرى
7.8-	91.7-	1078.8	1170.4	قروض للبنوك
9.3	2111.4	24861.0	22749.6	الموجودات الأجنبية:
3.2	212.8	6826.8	6614.0	ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية
14.9	1357.7	10455.6	9097.9	استثمارات أجنبية
15.6-	19.7-	106.4	126.1	تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين
8.0	260.3	3527.7	3267.3	تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين
1.1-	33.0-	2968.6	3001.6	موجودات أخرى
3.8	3180.6	87666.8	84486.2	الموجودات
		22	22	عدد البنوك

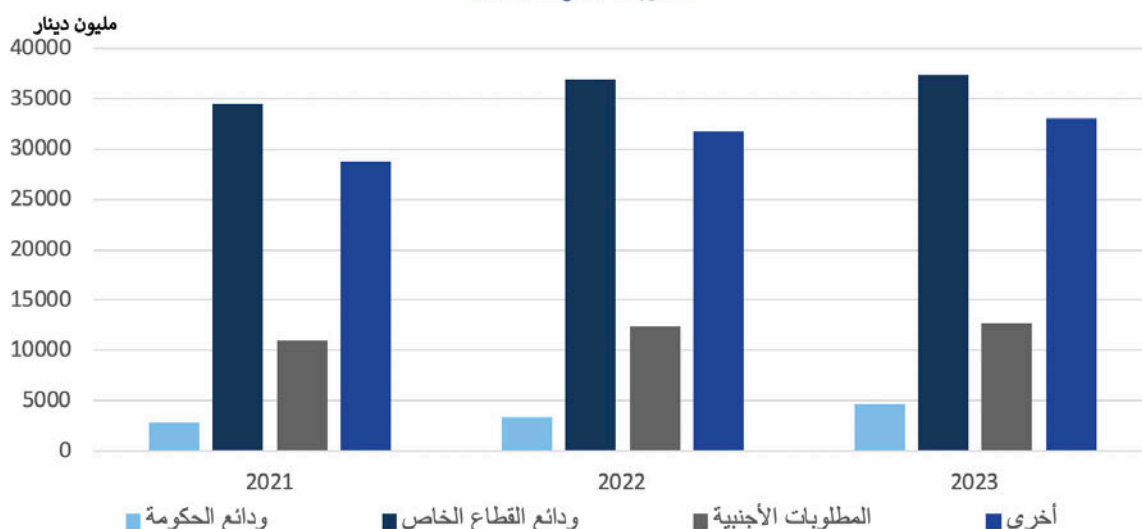
المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي مصادر التمويل الرئيسية التي تتأثت من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتعتبر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيم تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك، وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي خلال عامي 2022 و2023، وذلك على النحو التالي:

1. ودائع القطاع الخاص (المقيم): ارتفعت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2023 لتصل إلى نحو 37343.2 مليون دينار، مقابل نحو 36914.0 مليوناً في نهاية العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 429.2 مليون دينار ونسبته 1.2%. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أرصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 393.6 مليون دينار أو بنسبة 1.1%، وارتفاع أرصدة الودائع المحررة بالعملات الأجنبية بما يعادل 35.6 مليون دينار أو بنسبة 2.0%.

رسم بياني (2-3)
مطلوبات البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. ودائع الحكومة: ارتفعت أرصدة ودائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو 4631.2 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 3375.7 مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو 1255.5 مليون دينار ونسبته نحو 37.2%.

3. حقوق المساهمين: ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو 18.6 مليون دينار ونسبة 0.1%، وذلك من نحو 14374.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 14392.7 مليوناً في نهاية عام 2023.

جدول (25)

إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (المطلوبات)*
(مليون دينار)

التغير (%)	التغير (القيمة)	الأرصدة في نهاية عام 2023	الأرصدة في نهاية عام 2022	البند
1.2	429.2	37343.2	36914.0	ودائع القطاع الخاص:
1.1	393.6	35532.9	35139.3	الودائع بالدينار الكويتي
2.0	35.6	1810.3	1774.7	الودائع بالعملة الأجنبية
37.2	1255.5	4631.2	3375.7	ودائع الحكومة
11.5-	261.9-	2019.4	2281.3	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
0.1	18.6	14392.7	14374.2	حقوق المساهمين
2.00	132.6	6753.0	6620.4	ودائع مؤسسات عامة
30.19	165.1	711.8	546.8	قروض من البنوك
2.1	255.2	12650.6	12395.4	المطلوبات الأجنبية:
1.4	72.3	5114.0	5041.7	ومنها: ودائع من بنوك أجنبية
0.7-	29.3-	4279.4	4308.7	ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية
14.9	1186.3	9164.9	7978.6	مطلوبات أخرى
3.8	3180.6	87666.8	84486.2	المطلوبات
		22	22	عدد البنوك

المصدر: بنك الكويت المركزي.
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

صافي الموجودات الأجنبية على مستوى النشاط المحلي:

تتعامل البنوك المحلية مع العالم الخارجي عبر الكيانات المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين، وتدرج ضمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية في الخارج **(حيازة استثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)**، بالإضافة إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي **(الموارد المالية)** والتي تتمثل في الحصول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء مزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

1. الموجودات الأجنبية: ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام 2023 بما قيمته 2111.4 مليون دينار ونسبته 9.3% لتصل إلى نحو 24861.0 مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو 22749.6 مليوناً في نهاية عام 2022. وتُشكّل الموجودات الأجنبية نحو 28.4% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 26.9% في نهاية العام السابق.

2. المطلوبات الأجنبية: ارتفعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو 12650.6 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 12395.4 مليوناً في نهاية عام 2022، أي بارتفاع قيمته 255.2 مليوناً ونسبته نحو 2.1%. وتُشكّل المطلوبات الأجنبية نحو 14.4% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 14.7% في نهاية العام السابق.

3. صافي الموجودات الأجنبية: بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات الأجنبية المذكورة آنفاً، ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل 1856.2 مليون دينار وبنسبة 17.9% في نهاية عام 2023 مقارنةً مع نهاية العام السابق.

الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتسمى أحياناً بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات، وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها، ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحوّل، ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحوّل بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحوّلها.

وتتكون الحسابات النظامية أساساً من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. وقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية

عام 2023 نحو 31993.9 مليون دينار، مقابل نحو 35404.7 ملايين دينار في نهاية العام السابق، أي بانخفاض قيمته 3410.8 ملايين ونسبته 9.6%، وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي نحو 36.5% في نهاية عام 2023 مقابل 41.9% في نهاية عام 2022.

جدول (26)
إجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (الحسابات النظامية) *
(مليون دينار)

التغير (%)	التغير (القيمة)	الأرصدة في نهاية عام 2023	الأرصدة في نهاية عام 2022	البنود
-9.6	-3410.8	31993.9	35404.7	حسابات نظامية ومنها:
-3.3	-1033.6	30178.5	31212.1	كفالات مصرفية
-56.4	-1431.7	1108.1	2539.8	اعتمادات مستندية
-57.2	-945.5	707.3	1652.7	قبولات مصرفية
		22	22	عدد البنوك

المصدر: بنك الكويت المركزي
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

التدفقات المالية:

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية - سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج - معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام 2023، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

1. مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام 2023 توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو 3557.2 مليون دينار، مقارنةً بنحو 8161.7 مليوناً خلال العام السابق.

وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام 2023 (ما قيمته نحو 3187.3 مليون دينار ونسبته 89.6% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ 370.0 مليون دينار ونسبته 10.4% من مجموع الموارد المحلية) من خلال النقص في بعض عناصر الموجودات المحلية.

2. استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتين متتاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين، وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحققة من عملياتها المحلية خلال عام 2023 لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 1439.2 مليون دينار (84.6% من مجموع الاستخدامات المحلية)، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 261.9 مليون دينار (15.4% من مجموع الاستخدامات المحلية).

جدول (27)
خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2022 و2023
(مليون دينار)

النسبة للمجموع (%) 2023	قيمة التدفق 2023	النسبة للمجموع (%) 2022	قيمة التدفق 2022	البيان
				أولاً - العمليات المحلية:
100.0	3557.2	100.0	8161.7	1 - مجموع مصادر الأموال:
89.6	3187.3	88.3	7205.3	* من الزيادة في المطلوبات:
12.1	429.2	29.9	2443.7	ودائع القطاع الخاص
35.3	1255.5	6.7	548.5	ودائع الحكومة
3.7	132.6	-	-	ودائع مؤسسات عامة
0.5	18.6	40.5	3305.8	حقوق المساهمين
33.3	1186.3	8.9	727.0	مطلوبات أخرى
4.6	165.1	2.2	180.3	قروض من البنوك
10.4	370.0	11.7	956.3	* من النقص في الموجودات:
-	-	0.5	42.2	المطالب على بنك الكويت المركزي
4.5	159.6	2.6	211.8	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
2.4	85.7	7.5	615.1	المطالب على الحكومة:
0.9	33.0	-	-	موجودات أخرى
2.6	91.7	1.1	87.3	قروض للبنوك
100.0	1701.1	100.0	4687.4	2 - مجموع استخدامات الأموال:
15.4	261.9	24.4	1144.3	* في تخفيض المطلوبات:
15.4	261.9	10.7	500.1	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
0.0	0.0	13.7	644.2	ودائع مؤسسات عامة
84.6	1439.2	75.6	3543.1	* في زيادة الموجودات:
14.3	244.1	-	-	المطالب على بنك الكويت المركزي
7.9	133.9	1.8	84.4	المطالب على المؤسسات العامة
62.4	1061.2	69.3	3250.2	المطالب على القطاع الخاص
-	-	4.4	208.5	موجودات أخرى
-	1856.2	-	3474.3	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (27)
 خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2022 و2023
 (مليون دينار)

النسبة للمجموع (%) 2023	قيمة التدفق 2023	النسبة للمجموع (%) 2022	قيمة التدفق 2022	البيان
				ثانياً - العمليات الأجنبية:
<u>100.0</u>	<u>321.9</u>	<u>100.0</u>	<u>1489.0</u>	1 - مجموع مصادر الأموال:
<u>93.9</u>	<u>302.1</u>	<u>100.0</u>	<u>1489.0</u>	* من الزيادة في المطلوبات:
22.5	72.3	73.9	1100.7	ودائع غير المقيمين (البنوك)
-	-	-	-	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
-	-	-	-	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
71.4	229.8	26.1	388.2	قروض من البنوك الأجنبية
<u>6.1</u>	<u>19.7</u>	<u>0.0</u>	<u>0.0</u>	* من النقص في الموجودات:
-	-	-	-	ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية
-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
-	-	-	-	قروض للبنوك الأجنبية
6.1	19.7	-	-	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار
<u>100.0</u>	<u>2178.0</u>	<u>100.0</u>	<u>4963.3</u>	2 - مجموع استخدامات الأموال:
<u>2.2</u>	<u>46.9</u>	<u>1.9</u>	<u>93.0</u>	* في تخفيض المطلوبات:
1.4	29.3	1.5	75.9	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
-	-	-	-	ودائع غير المقيمين (البنوك)
0.8	17.6	0.3	17.1	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
<u>97.8</u>	<u>2131.1</u>	<u>98.1</u>	<u>4870.3</u>	* في زيادة الموجودات:
62.3	1357.7	74.9	3719.9	استثمارات أجنبية
9.8	212.8	0.6	31.0	ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية
12.0	260.3	6.4	316.9	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
-	-	0.7	33.3	تسهيلات لغير المقيمين بالدينار
3.5	77.2	9.4	466.3	قروض للبنوك الأجنبية
10.2	223.1	6.1	302.9	موجودات أجنبية أخرى
-	<u>-1856.2</u>	-	<u>-3474.3</u>	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام 2023 عن فائض صافٍ بلغت قيمته نحو 1856.2 مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموعها 3557.2 مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها 1701.1 مليون دينار، وقد تم استخدام هذا الفائض لتغطية العجز في الموارد المالية الناتجة من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثمة تدفقاً مالياً صافياً قد جرى من الداخل إلى الخارج بذات قيمة الفائض (1856.2 مليون دينار).

4. التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام 2023 بلغت قيمتها ما يعادل 321.9 مليون دينار، وجاءت معظم الموارد المحققة عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (والبالغ نحو 302.1 مليون دينار ونسبته 93.9% من مجموع الموارد المالية الأجنبية)، أما الباقي من تلك الموارد فقد جاء من خلال خفض في بعض عناصر الموجودات الأجنبية (والبالغ نحو 19.7 مليون دينار أو 6.1% من مجموع الموارد الأجنبية). وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياتها الأجنبية خلال عام 2023 ما يُعادل 2178.0 مليون دينار، استُخدمت في زيادة عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو 2131.1 مليون دينار أو 97.8% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، ونتج عن ذلك عجز صافٍ بلغت قيمته ما يعادل 1856.2 مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تمت تغطية هذا العجز من الفائض في الموارد المالية المشار إليه آنفاً والناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (1856.2 مليون دينار).

ثانياً: الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (32 شركة) في نهاية عام 2023 إلى أن إجمالي الميزانية المجمعّة لتلك الشركات قد بلغ نحو 298.1 مليون دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته 14.8 مليون دينار ونسبته 5.2% عن مستواه البالغ 283.3 مليوناً في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

الموجودات:

1. ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو 7.4 آلاف دينار لتصل إلى نحو 9.8 ملايين دينار في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 2.4 مليوناً في نهاية عام 2022.
2. ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو 9.8 ملايين دينار ونسبة 26.8% (من نحو 36.5 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 46.3 مليوناً في نهاية عام 2023).
3. ارتفعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو 6.8 ملايين دينار ونسبة 7.6% لتصل إلى نحو 95.9 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 89.1 مليوناً في نهاية العام السابق.
4. انخفضت أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو 20.1 مليون دينار ونسبة 23.9% لتصل إلى نحو 64.1 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقارنةً بنحو 84.3 مليوناً في نهاية عام 2022.

المطلوبات:

1. ارتفعت مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو 1.7 مليون دينار ونسبة 17.5% (من نحو 10.0 ملايين دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 11.7 مليوناً في نهاية عام 2023).
2. ارتفع رصيد حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو 13.2 مليون دينار ونسبة 8.5% (من نحو 156.0 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 169.0 مليوناً في نهاية عام 2023).
3. انخفض المطلوبات الأخرى بنحو 9.7 ملايين دينار ونسبة 8.7% (من نحو 110.9 ملايين دينار في عام 2022 إلى نحو 101.2 مليوناً في نهاية عام 2023).

جدول (28)
الميزانية المجمع لشركات الصرافة المحلية
(مليون دينار)

التغير (%)	التغير (القيمة)	الأرصدة في نهاية عام 2023	الأرصدة في نهاية عام 2022	البنود
الموجودات				
26.8	9.8	46.3	36.5	نقد وموجودات نقدية
7.6	6.8	95.9	89.1	مطالب على مؤسسات مالية
45.3	1.7	5.3	3.7	إجمالي الذمم المدينة
313.8	7.4	9.8	2.4	استثمارات مالية وعقارية
17.4	5.2	35.1	29.9	موجودات ثابتة
23.9-	20.1-	64.1	84.3	موجودات أجنبية
10.9	4.1	41.5	37.4	الموجودات الأخرى
5.2	14.8	298.1	283.3	الموجودات = المطلوبات
المطلوبات				
8.5	13.2	169.2	156.0	حقوق الشركاء ونتائج الفترة
17.5	1.7	11.7	10.0	مطلوبات لمؤسسات مالية
145.1	8.5	14.3	5.8	أجمالي الذمم الدائنة
180.0	1.1	1.8	0.6	مطلوبات أجنبية
8.7-	9.7-	101.2	110.9	مطلوبات أخرى
1.7-	0.0	0.9	0.9	حسابات نظامية
41.3-	17.8-	25.3	43.1	نتائج الفترة (صافي الربح)
	0	32	32	عدد الشركات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

نسب السيولة والربحية والملاءمة:

يُستدل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو 79.2 مليون دينار في نهاية عام 2022 إلى نحو 84.2 مليوناً في نهاية عام 2023 (مسجلاً ارتفاعاً نسبته 6.3%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية. وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام 2023، تتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو 192.9 مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (بنحو 46.3 مليون دينار ونسبتها 24.0%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (بنحو 146.6 مليون دينار ونسبتها 76.0%)، وشهدت أغلب نسب الربحية لشركات الصرافة المحلية انخفاضاً، وذلك نتيجةً لانخفاض صافي الربح بنحو 17.8 مليون دينار ونسبة 41.3% ليصل إلى نحو 25.3 مليون دينار في عام 2023 مقابل نحو 43.1 مليوناً في عام 2022، وانخفضت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو 14.9% في عام 2023 مقابل نحو 27.6% في عام 2022، وانخفضت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو 8.5% في عام 2023 مقابل نحو 15.2% في العام السابق. في حين ارتفعت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو 55.1% في نهاية عام 2022 إلى نحو 56.7% في نهاية عام 2023. كما ارتفعت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو 54.9% في نهاية عام 2022 إلى نحو 56.6% في نهاية عام 2023.





المالية العامة

المالية العامة

الحساب الختامي 2023/22

المصروفات الجارية

20.8

مليار دينار

+

المصروفات الرأسمالية

1.5

مليار دينار

=

الإيرادات النفطية

26.7

مليار دينار

+

الإيرادات غير النفطية

2.1

مليار دينار

=

فائض الموازنة العامة
للسنة المالية 2023/22

6.4 =

مليار دينار

المصروفات العامة

22.4

مليار دينار

-

الإيرادات العامة

28.8

مليار دينار

الموازنة العامة المقدرة للسنة المالية 2024/23

عجز الموازنة العامة

6.8 =

مليار دينار

اعتمادات المصروفات العامة

26.3

مليار دينار

-

تقديرات الإيرادات العامة

19.5

مليار دينار

المالية العامة

مقدمة

أكدت حكومة دولة الكويت التزامها بتطبيق الإصلاحات المالية واستكمال مشاريع البنية التحتية المرتبطة برؤية «كويت جديدة 2035»، حيث كشفت في يوليو 2023 عن تفاصيل خطة عمل طموحة مدتها 4 سنوات، وتتضمن الخطة ست ركائز رئيسية وأكثر من مئة مشروع، وتركز على الإصلاحات المالية والتنمية الاقتصادية والتنويع وإعادة هيكلة الوزارات الحكومية وتحقيق الرفاهية المستدامة. وتهدف الإصلاحات المالية إلى تعزيز الإدارة المالية الحصيفة والحفاظ على درجة أكبر من السيطرة على الإنفاق العام. وتشمل المقترحات زيادة الإيرادات العامة عن طريق مجموعة من الإصلاحات المالية كفرض الضرائب على الشركات، ومراجعة قيمة الرسوم والغرامات، وتعزيز نظام تحصيل الإيرادات العامة.

وفي هذا السياق، أصدرت وزارة المالية تعليمات للجهات الحكومية المختلفة فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية وضبط النفقات لكبح جماح المصروفات الحكومية المفرطة، وتحسين الرقابة عليها وحل مشكلة الحسابات المؤجلة بصفة متكررة. وتشمل الإجراءات الجديدة ضرورة الحصول على موافقات مسبقة على كافة اللوائح المتعلقة بالإنفاق العام، وتفعيل شبكة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحصيل الرسوم والغرامات من مواطني دول المجلس، ووضع حد أقصى للدفعة المقدمة من العقود بنسبة 20% ووضع سقف بقيمة 75 ألف دينار على كافة التعاقدات ما لم تكن قد حصلت على موافقة مسبقة من إدارة الفتوى والتشريع. كما تم اقتراح إطار مالي متوسط الأجل (Medium-term Fiscal Framework) كجزء من خطة العمل سالف الذكر بهدف تعزيز إدارة المالية العامة. وقد تشمل الفوائد الناجمة عن ذلك تحسين كفاءة الإنفاق العام، والقدرة على التنبؤ بتدفق الموارد، وزيادة الوعي بها، وتعزيز السبل التي تركز على المخرجات أو النتائج.

وكشفت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 عن تسجيل دولة الكويت فائضاً مالياً للمرة الأولى منذ تسع سنوات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في إعادة تعبئة احتياطات الدولة. إلا أنه من المتوقع أن تحقق الموازنة العامة في السنة المالية 2024/23 عجزاً مالياً أكبر نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى جانب تزايد النفقات الجارية ووصولها لمستويات قياسية. وعلى الرغم من تعهد الحكومة بتنفيذ العديد من الإصلاحات المالية ومشاريع التنمية في خطة العمل الجديدة التي تمتد على مدار أربعة أعوام، إلا أن التنفيذ ما يزال يشكل تحدياً، في ظل استمرار المخاطر التي تهدد الاستدامة المالية.

وأدى الارتفاع الحاد الذي شهدته أسعار النفط خلال عام 2022 إلى تزايد إيرادات النفط بشكل ملحوظ، مما ساهم في تسجيل السنة المالية 2023/22 لفائض استثنائي بلغ نحو 6.4 مليار دينار (11.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022) - وهو أول فائض تسجله ميزانية دولة الكويت منذ عام 2014 - مقارنة بالعجز المُعاد تقديره بقيمة 4.3 مليار دينار في السنة المالية 2022/21 (يُشكّل نحو 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021) وبلغت قيمة متوسط سعر نفط خام الكويت التصديري 97.1 دولارًا للبرميل، والذي يُعد أعلى بكثير من سعر التعادل المالي المدرج في الموازنة العامة بقيمة 80 دولار للبرميل، في حين ارتفع إنتاج النفط إلى 2.7 مليون برميل يوميًا مقابل 2.5 مليون برميل يوميًا في العام السابق.

وفي ذات الوقت، انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 12.9% إلى نحو 2.1 مليار دينار ويعزى جانب منها إلى توقف تعويضات حرب الخليج التي تسدها الحكومة العراقية لدولة الكويت تحت إشراف لجنة الأمم المتحدة، مع استكمال تسديد الدفعة النهائية البالغة 600 مليون دينار في أوائل عام 2022. وقد ساهم ذلك في التخفيف من أثر الإجراءات الحكومية المتعلقة برفع الضرائب والرسوم غير النفطية (بما في ذلك ارتفاع الرسوم الجمركية) خلال العام بنسبة 27.8% على أساس سنوي، وذلك بعد أن قامت الحكومة بزيادة رسوم الخدمات العامة في إطار جهودها المستمرة لزيادة الإيرادات غير النفطية. وعلى جانب المصروفات العامة، وصل إجمالي الإنفاق الحكومي إلى نحو 22.4 مليار دينار (بزيادة نسبتها 2.6%)، وذلك في ظل انخفاض الإنفاق على الأجور والنفقات الرأسمالية والمزايا الاجتماعية التي تشمل الدعم الحكومية).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن إجمالي النفقات المسجلة في الحساب الختامي للسنة المالية السابقة أي السنة المالية (2022/21) قد تم تعديلها وزيادتها بمقدار 1.3 مليار دينار وفقاً للقانون 47 لسنة 2022 الذي يسمح بنقل بعض البنود إلى حسابات السنة المالية التالية. وقد يكون ذلك مرتبطاً بالإنفاق الإضافي المتعلق بصرف مكافآت الصفوف الأمامية في مواجهة الجائحة والنفقات الطبية المتراكمة سابقاً. إضافة لذلك، يعزى انخفاض فاتورة الدعم الحكومية إلى تقليص البنود الأخرى المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، وأبرزها نفقات العلاج في الخارج، على الرغم من ارتفاع دعم الطاقة والوقود إلى 1.97 مليار دينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلا أنه من المستبعد استمرار هذا الاتجاه نظراً لأن تقديرات الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 تتضمن زيادة في الدعم الحكومية، كما تجدر الإشارة أيضاً إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنسبة 20%، وذلك بسبب التأخير المستمر في تنفيذ المشاريع التنموية.

ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة لدولة الكويت من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي لموازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023/22، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/23.

الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22

1. الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 28802.0 مليون دينار مقارنةً بنحو 18614.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً قيمته نحو 10187.5 مليون دينار ونسبته 54.7%. كما تشير البيانات إلى أن نسبة إجمالي الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2023/22 بلغت نحو 51.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، في حين سجلت نسبة إجمالي الإيرادات العامة خلال السنة المالية 2022/21 نحو 43.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.

وجاء الارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة الفعلية محصلة للارتفاع في الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو 10496.0 مليون دينار ونسبته 64.7% لتصل إلى نحو 26713.0 مليوناً في السنة المالية 2023/22 مقارنةً بنحو 16217.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وانخفاض الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 308.5 ملايين دينار ونسبته 12.9% لتصل إلى نحو 2089.0 مليون دينار مقابل نحو 2397.5 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة من جهة أخرى.

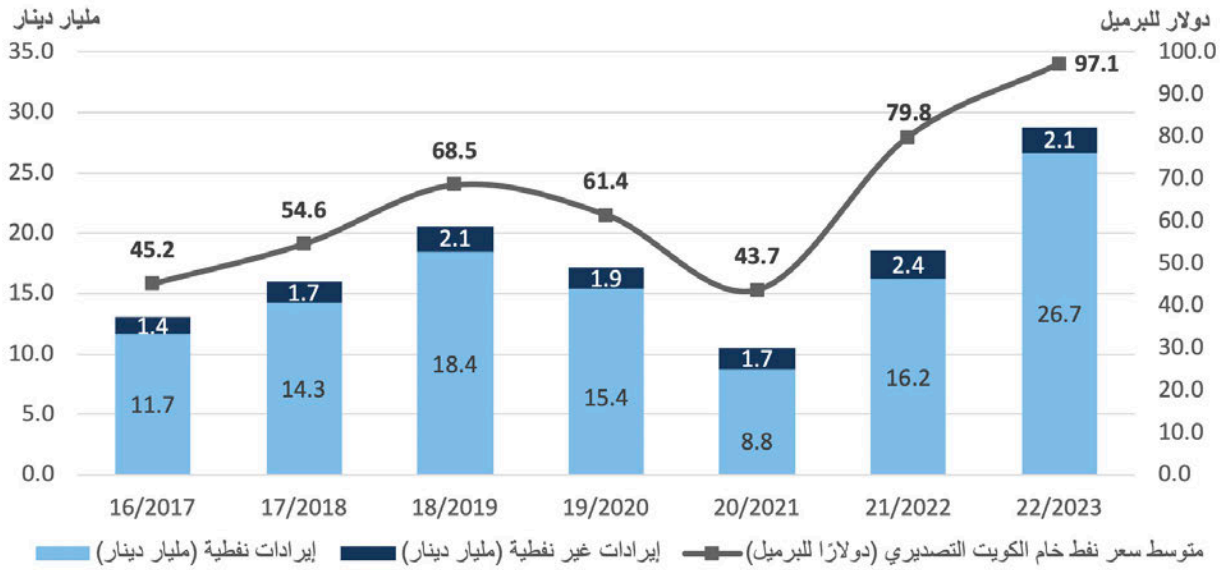
جدول (29)
الإيرادات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

التغير	2023/22		2022/21		البيان
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	
54.7	10187.5	100.0	28802.0	100.0	إجمالي الإيرادات الفعلية:
64.7	10496.0	92.7	26713.0	87.1	الإيرادات النفطية
12.9-	308.5-	7.3	2089.0	12.9	الإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية.

وقد جاء ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجةً لارتفاع متوسط سعر برميل نפט خام الكويت التصديري خلال السنة المالية 2023/22 بنحو 17.29 دولاراً وبنسبة 21.7% ليصل إلى نحو 97.13 دولاراً للبرميل مقابل نحو 79.84 دولاراً للبرميل للسنة المالية السابقة، وكذلك ارتفاع متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال السنة المالية 2023/22 بنحو 207 آلاف برميل يومياً وبنسبة 8.3% ليبلغ في المتوسط نحو 2.693 مليون برميل يومياً خلال السنة المالية المذكورة.

رسم بياني (4-1)
تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية وسعر النفط



المصدر: وزارة المالية.

في حين جاء الانخفاض المشار إليه في إجمالي الإيرادات غير النفطية المحصلة خلال السنة المالية 2023/22 أساساً محصلة للانخفاض في الإيرادات الفعلية المحصلة ضمن الباب الخامس (إيرادات أخرى) بنحو 446.8 مليون دينار وبنسبة 24.5%، وذلك بسبب تراجع بند **تعويضات عن أضرار الممتلكات** ضمن الباب الخامس بنحو 594.6 مليون دينار وبنسبة 86.2% فيما بين فترتي المقارنة.

جدول (30)
الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

التغير	2023/22		2022/21		البيان
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	
12.9-	308.5-	100	2089	100	الإيرادات غير النفطية:
25.8	119.1	27.8	581.5	19.3	- الضرائب والرسوم، ومنها:
25.6	33.6	7.9	164.9	5.5	الضرائب على الدخل والارباح والمكاسب الرأسمالية
11.6-	2.8-	1.0	21.4	1.0	الضرائب على الملكية
28.8	88.3	18.9	395.2	12.8	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
7.5	7.5	5.2	107.7	4.2	- المساهمات الاجتماعية
24.5-	446.8-	65.9	1377.6	76.1	- إيرادات أخرى، ومنها:
9.4	6.5	3.6	75.3	2.9	دخل ملكية
6.3	43.9	35.4	739.9	29.0	مبيعات السلع والخدمات
43.1	54.4	8.7	180.7	5.3	الغرامات والجزاءات والمصادرات
59.1-	551.6-	18.3	381.7	38.9	إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر
109.4	11.6	1.1	22.2	0.4	- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

المصدر: وزارة المالية.

2- المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 انخفاض المصروفات العامة الفعلية بنحو 585.9 مليون دينار وبنسبة 2.6% لتصل إلى نحو 22369.2 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 22955.1 مليون دينار للسنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية 2023/22 شكّلت ما نسبته 95.1% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 23523.0 مليون دينار. كما تشير البيانات إلى أن نسبة إجمالي المصروفات العامة خلال السنة المالية 2023/22 إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بلغت نحو 40.0%، في حين سجلت نسبة إجمالي المصروفات العامة خلال السنة المالية 2022/21 نحو 53.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021.

جدول (31)

المصروفات الفعلية للموازنة العامة

(مليون دينار)

التغير	2023/22		2022/21		البيان
	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	
2.6-	585.9-	100.0	22369.2	100.0	المصروفات العامة:
1.2-	103.0-	38.0	8502.4	37.5	- تعويضات العاملين
19.4	623.7	17.1	3831.7	14.0	- السلع والخدمات
28.6	177.6	3.6	797.9	2.7	- الإعانات
1.4	76.5	25.2	5627.4	24.2	- المنح
61.0-	1063.1-	3.0	681.1	7.6	- المنافع الاجتماعية
2.6	35.6	6.2	1388.9	5.9	- مصروفات وتحويلات أخرى
17.8-	333.2-	6.9	1539.8	8.2	- شراء الأصول غير المتداولة

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الانخفاض في المصروفات العامة الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2023/22 من جهة انخفاض المصروفات الفعلية ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 103.0 ملايين دينار وبنسبة 1.2%، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 1063.1 مليون دينار وبنسبة 61.0%، وباب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 333.2 مليون دينار وبنسبة 17.8%، ومن جهة أخرى الارتفاع ضمن كل من الباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 623.7 مليون دينار وبنسبة 19.4%، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 177.6 مليون دينار وبنسبة 28.6%، والباب السادس (المنح) بنحو 76.5 مليون دينار وبنسبة 1.4%، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو 35.6 مليون دينار وبنسبة 2.6%.

والجدير بالذكر أن الباب الأول (تعويضات العاملين؛ ويشمل الأجور والرواتب، مساهمات اجتماعية، وتعويضات عاملين) من المصروفات العامة يستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي المصروفات العامة تصل إلى نحو 38.0%، في حين أن الباب السابع (المنافع الاجتماعية؛ وتشمل منافع الضمان الاجتماعي ومنافع المساعدات الاجتماعية) يستحوذ على أقل نسبة من إجمالي المصروفات العامة بنحو 3.0% وذلك خلال السنة المالية 2023/22.

من جهةٍ أخرى، وفيما يتعلق بتصنيف الاقتصاديين للمصروفات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22 إلى انخفاض المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 20829.5 مليون دينار مقابل نحو 21082.1 مليوناً للسنة المالية 2022/21 وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو 252.6 مليون دينار ونسبته 1.2%. والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكّلت ما نسبته 93.1% من جملة المصروفات العامة الفعلية، في حين شكّلت تلك المصروفات الجارية ما نسبته 98.2% من اعتمادات المصروفات الجارية للسنة المالية 2023/22 والبالغة نحو 21216.7 مليون دينار.

جدول (32)
التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية
(مليون دينار)

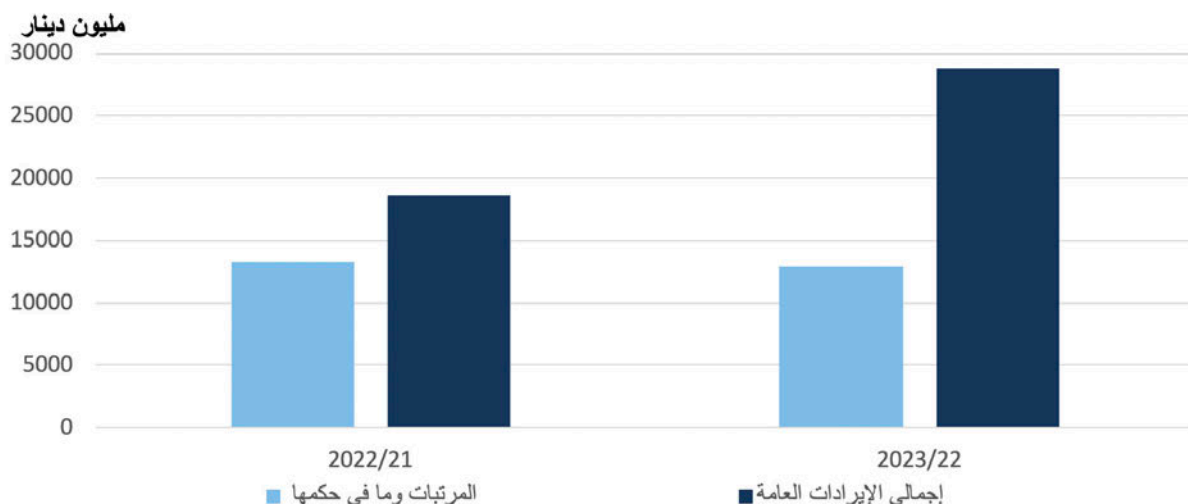
التغير	2023/22 الحساب الختامي		2022/21 الحساب الختامي		البيان	
	%	القيمة	% للإجمالي	القيمة		
1.2-	252.6-	93.1	20829.5	91.8	21082.1	المصروفات الجارية:
1.2-	103.0-	38.0	8502.4	37.5	8605.4	- تعويضات العاملين، ومنها:
1.1-	89.9-	35.4	7912.8	34.9	8002.7	* المرتبات والأجور
1.3-	7.1-	2.5	558.2	2.5	565.3	* مساهمات اجتماعية
19.4	623.7	17.1	3831.7	14.0	3208.0	- السلع والخدمات
28.6	177.6	3.6	797.9	2.7	620.3	- الإعانات
1.4	76.5	25.2	5627.4	24.2	5550.9	- المنح، ومنها:
173.7	104.4	0.7	164.5	0.3	60.1	* المنح لحكومات أجنبية
0.5-	26.9-	24.4	5462.9	23.9	5489.8	* المنح لوحدة أخرى تابعة للحكومة العامة
61.0-	1063.1-	3.0	681.1	7.6	1744.2	- المنافع الاجتماعية
2.6	35.6	6.2	1388.9	5.9	1353.3	- مصروفات وتحويلات أخرى
17.8-	333.2-	6.9	1539.8	8.2	1873.0	المصروفات الرأسمالية:
17.8-	333.2-	6.9	1539.8	8.2	1873.0	- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:
40.2-	238.8-	1.6	355.3	2.6	594.1	* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة
7.4-	94.5-	5.3	1184.4	5.6	1278.9	* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية
2.6-	585.9-	100.0	22369.2	100.0	22955.1	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد انخفضت خلال السنة المالية 2023/22 بما قيمته نحو 333.2 مليون دينار ونسبته 17.8% لتصل إلى نحو 1539.8 مليون دينار مقابل 1873.0 مليوناً خلال السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، شكّلت المصروفات الرأسمالية خلال السنة المالية 2023/22 ما نسبته 66.8% من جملة اعتمادات المصروفات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو 2306.3 ملايين دينار.

ويعكس ذلك الانخفاض في المصروفات الرأسمالية الفعلية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2023/22 انخفاض مصروفات كل من مجموعة شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة بنحو 238.8 مليون دينار ونسبة 40.2% (من 594.1 مليون دينار إلى 355.3 مليون دينار)، ومجموعة مشاريع إنشائية وصيانة جذرية بنحو 94.5 مليون دينار ونسبة 7.4% (من 1278.9 مليون دينار إلى 1184.4 مليون دينار).

رسم بياني (4-2)
المرتبات وما في حكمها وإجمالي الإيرادات العامة



المصدر: وزارة المالية.

من جانب آخر، تشكل المرتبات وما في حكمها نحو 45.1% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، وما نسبته 48.6% من إجمالي الإيرادات النفطية خلال السنة المالية 2023/22. وبإضافة الدعم إلى المرتبات وما في حكمها تصل النسبة إلى نحو 60.3% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية، ونحو 65.0% من إجمالي الإيرادات النفطية. وتشير البيانات إلى تراجع المرتبات وما في حكمها بنسبة 2.0% لتصل خلال السنة المالية 2023/22 إلى نحو 12977.0 مليار دينار مقابل نحو 13241.0 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن المرتبات وما في حكمها تتصف بالجمود ولا يمكن المساس بها باستثناء أوقات الأزمات، حيث تراجعت المرتبات في السنة المالية 1991/90 بنسبة 24% مقارنة بالسنة المالية التي تسبقها (أزمة الغزو العراقي الفاشم)، وتراجعت أيضاً في السنة المالية 2021/20 (أزمة كورونا) مقارنة بالسنة المالية 2020/19 بنسبة 1.8%.

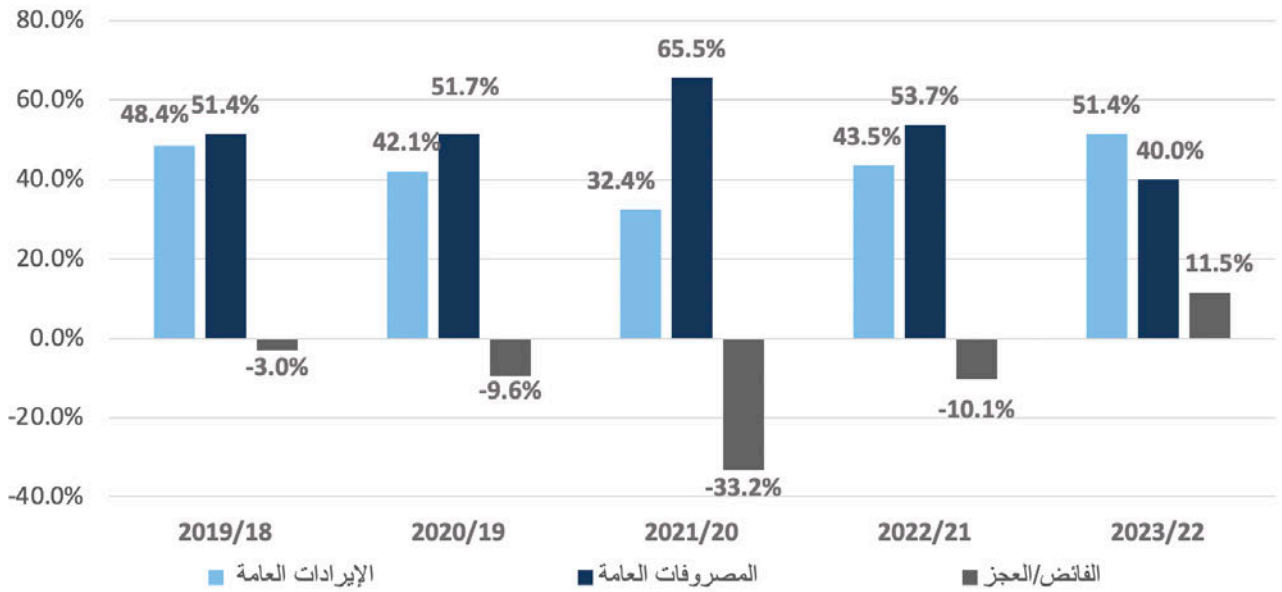
جدول (33)
موجز الحساب الختامي للموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	2022/21	% إلى الناتج المحلي الإجمالي	2023/22	% إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإيرادات العامة الفعلية	18614.5	43.5	28802.0	51.4
المصروفات العامة الفعلية	22955.1	53.7	22369.2	40.0
الفائض أو (العجز)	4340.6-	10.1-	6368.3	11.5

المصدر: وزارة المالية، الإدارة المركزية للإحصاء.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفاً على صعيد كلٍّ من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2023/22، فقد سجلت الميزانية العامة خلال السنة المالية المذكورة **فائضاً فعلياً لأول مرة منذ 9 سنوات** بلغت قيمته نحو 6368.3 مليون دينار (11.5% من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك بعد **استقطاع مبلغ 64.3 مليون دينار لصندوق احتياطي الأجيال القادمة**، مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4340.6 مليوناً للسنة المالية السابقة 2022/21. وتجدر الإشارة إلى أن المادة الأولى من القانون رقم (18) لسنة 2020 تنص على أنه «في حال زيادة الإيرادات السنوية عن المصروفات تقتطع سنوياً نسبة من الفائض الفعلي من نتائج الحساب الختامي للدولة، تحدد بناءً على اقتراح وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء، وذلك اعتباراً من نتائج السنة المالية 2019/2018».

رسم بياني (4-3)
بيانات المالية العامة (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية.

الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23

حرصت وزارة المالية قبل صدور الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 على توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بدراسة وإعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيح الإنفاق العام وخفض وضبط المصروفات العامة، وإلغاء غير الضرورية منها، وتلك المصروفات الثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية، وصدر المرسوم بقانون رقم (72) لسنة 2023 بتاريخ 14 أغسطس 2023 يربط الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2024/23. وتضمنت

تلك الموازنة العامة انخفاضاً في تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة، فبلغت قيمة الانخفاض نحو 3932.5 مليون دينار ونسبته 16.8% لتصل جملة الإيرادات العامة المقدرة إلى نحو 19466.6 مليون دينار مقارنةً بنحو 23399.1 مليون دينار للسنة المالية السابقة 2023/22. ويأتي ذلك الانخفاض محصلةً لانخفاض تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته نحو 4152.7 مليون دينار ونسبته 19.5% لتصل إلى نحو 17168.8 مليوناً في السنة المالية 2024/23 مقارنةً بنحو 21321.5 مليون دينار للسنة المالية السابقة من جهة، وارتفاع تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته 220.2 مليون دينار ونسبته 10.6% لتصل إلى نحو 2297.8 مليون دينار مقابل نحو 2077.6 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة 2023/22 من جهة أخرى.

ويعكس الانخفاض في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 أساساً انخفاض السعر الاسترشادي لبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ متوسط السعر نحو 70.0 دولاراً للبرميل، ما يمثل انخفاضاً قيمته 10.0 دولارات ونسبته 12.5% عن السعر الاسترشادي المستخدم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2023/22 البالغ 80.0 دولاراً للبرميل. في حين انخفضت كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 بما قيمته 54 ألف برميل يومياً ونسبة 2.0% لتصل إلى نحو 2.676 مليون برميل يومياً مقارنةً بنحو 2.730 مليون برميل يومياً للسنة المالية السابقة.

جدول (34)
تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة
(مليون دينار)

التغير	موازنة معتمدة				البيان	
	2024/23		2023/22			
%	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	
16.8-	3932.5-	100.0	19466.6	100.0	23399.1	الإيرادات العامة
19.5-	4152.7-	88.2	17168.8	91.1	21321.5	الإيرادات النفطية
10.6	220.2	11.8	2297.8	8.9	2077.6	الإيرادات غير النفطية:
8.2-	46.1-	2.7	518.6	2.4	564.7	- الضرائب والرسوم
4.8	5.0	0.6	110.0	0.4	105.0	- المساهمات الاجتماعية
13.0	180.5	8.1	1574.2	6.0	1393.7	- إيرادات أخرى
569.3	80.8	0.5	95.0	0.1	14.2	- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

المصدر: وزارة المالية.

أما فيما يتعلق باعتمادات مصروفات الموازنة العامة، فقد أظهرت بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 ارتفاع اعتمادات مصروفات الموازنة العامة بنحو 2755.5 مليون دينار ونسبة 11.7% لتصل إلى نحو 26278.5 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 23523.0 مليون دينار للسنة المالية السابقة.

جدول (35)
اعتمادات مصروفات الموازنة العامة
(مليون دينار)

البيان	موازنة معتمدة		التغير %
	2024/23	2023/22	
المصروفات العامة:	26278.5	23523.0	11.7
- تعويضات العاملين	9815.2	8537.6	15.0
- السلع والخدمات	4902.9	4081.7	20.1
- الإعانات	1296.8	797.9	62.5
- المنح	6156.3	5629.1	9.4
- المنافع الاجتماعية	757.5	736.2	2.9
- مصروفات وتحويلات أخرى	1524.3	1434.2	6.3
- شراء الأصول غير المتداولة	1825.5	2306.3	20.8-

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الارتفاع في اعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 ارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن كل من الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 1277.6 مليون دينار ونسبة 15.0%، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 821.2 مليون دينار ونسبة 20.1%، والباب الخامس (الإعانات) بنحو 498.9 مليون دينار ونسبة 62.5%، والباب السادس (المنح) بنحو 527.2 مليون دينار ونسبة 9.4%، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 21.3 مليون دينار ونسبة 2.9%، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو 90.1 مليون دينار ونسبة 6.3%، هذا من جهة، وانخفاض اعتمادات المصروفات ضمن باب شراء الأصول غير المتداولة (ضمن المصروفات الرأسمالية) بنحو 480.8 مليون دينار ونسبة 20.8% من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن بند العلاوات والبدلات يشكل ما نسبته 61.3% من اعتمادات مصروفات الباب الأول (تعويضات العاملين)، حيث ارتفع البند بنحو 890.5 مليون دينار ونسبة 17.4% ليصل إلى نحو 6016.9 مليون دينار خلال السنة المالية 2024/23. ومن جانب آخر، شكل بند وقود تشغيل المحطات ما نسبته 48% من اعتمادات مصروفات الباب الثاني (السلع والخدمات)، حيث ارتفع البند بنحو 732.5 مليون دينار ونسبة 37.5% ليصل إلى نحو 2696 مليون دينار خلال السنة المالية 2024/23. إلى جانب ذلك، ارتفع بند دعم منتجات مكررة وغاز مسال مسوق محلياً بنحو 399 مليون دينار ونسبة 99% ليصل إلى نحو 800 مليون دينار خلال السنة المالية 2024/23 وقد شكل البند نحو 50% من اعتمادات مصروفات الباب الخامس (الإعانات). والجدير بالذكر، أن خطة وزارة الكهرباء تستهدف تشغيل عدة محطات للضغط المرتفع خلال عام 2023 لغرض إيصال التيار الكهربائي لمدينة المطلاع السكنية.

وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي لاعتمادات مصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23، فتشير البيانات إلى ارتفاع اعتمادات المصروفات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 24453.0 مليون دينار مقابل نحو 21216.7 مليوناً للسنة المالية 2023/22 وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 3236.3 مليون دينار ونسبته 15.3%. والجدير بالذكر أن المصروفات الجارية شكلت ما نسبته 93.2% من جملة المصروفات العامة.

أما على صعيد اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23، فقد تراجعت بما قيمته 480.8 مليون دينار ونسبته 20.8% لتصل إلى نحو 1825.5 مليون دينار مقابل 2306.3 ملايين دينار خلال السنة المالية السابقة 2023/22.

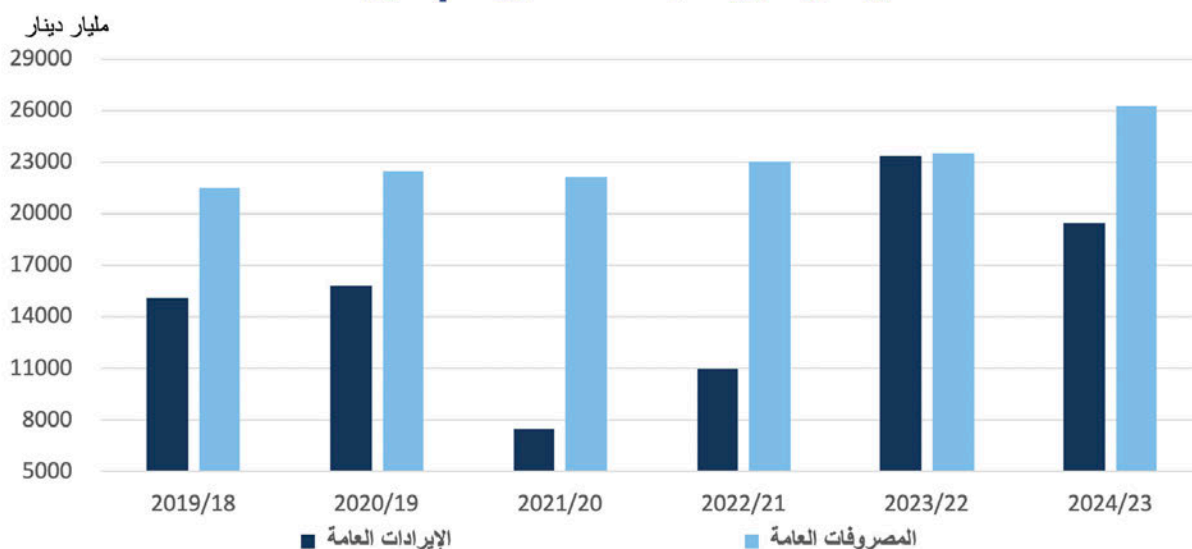
جدول (36)
التصنيف الاقتصادي لاعتمادات المصروفات العامة
(مليون دينار)

التغير	موازنة معتمدة				البيان	
	2024/23		2023/22			
%	القيمة	% للإجمالي	القيمة	% للإجمالي	القيمة	
15.3	3236.3	93.2	24453.0	90.2	21216.7	المصروفات الجارية:
15.0	1277.6	37.4	9815.2	36.3	8537.6	- تعويضات العاملين، ومنها:
12.9	1030.6	34.3	9010.9	33.9	7980.3	* المرتبات والأجور
15.6	84.4	2.4	624.2	2.3	539.8	* مساهمات اجتماعية
20.1	821.2	18.7	4902.9	17.4	4081.7	- السلع والخدمات
62.5	498.9	4.9	1296.8	3.4	797.9	- الإعانات
9.4	527.2	23.5	6156.3	23.9	5629.1	- المنح، ومنها:
33.4-	55.2-	0.4	110.3	0.7	165.5	* المنح لحكومات أجنبية
10.7	582.4	23.0	6045.0	23.2	5462.6	* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة
2.9	21.3	2.9	757.5	3.1	736.2	- المنافع الاجتماعية
6.3	90.1	5.8	1524.3	6.1	1434.2	- مصروفات وتحويلات أخرى
20.8-	480.8-	7.0	1825.5	9.8	2306.3	المصروفات الرأسمالية:
20.8-	480.8-	7.0	1825.5	9.8	2306.3	- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:
18.4-	94.5-	1.6	419.2	2.2	513.7	* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة
21.6-	386.3-	5.4	1406.3	7.6	1792.6	* مشاريع إنشائية وصيانة جذرية
11.6	2725.5	100.0	26248.5	100	23523.0	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

ويعكس ذلك الانخفاض في اعتمادات المصروفات الرأسمالية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23 انخفاض اعتمادات مصروفات مجموعة شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة بنحو 94.5 مليون دينار ونسبة 18.4%، وانخفاض اعتمادات مصروفات مجموعة مشاريع إنشائية وصيانة جذرية بنحو 386.3 مليون دينار ونسبة 21.6%.

رسم بياني (4-4)
تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة



المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفاً على صعيد كلٍّ من الإيرادات واعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2024/23، فمن المقدر أن تسجل الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزاً تقديرياً تبلغ قيمته نحو 6811.9 مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو 123.8 مليوناً للسنة المالية السابقة 2023/22، مرتفعاً بنحو 6688.1 مليون دينار.

جدول (37)
ملخص الفائض أو العجز
(مليون دينار)

2024/23	2023/22	البيان
19466.6	23399.1	تقديرات الإيرادات العامة، ومنها:
17168.8	21321.5	الإيرادات النفطية
26278.5	23523.0	اعتمادات المصروفات العامة
6811.9-	123.8-	الفائض أو (العجز)

المصدر: وزارة المالية.



5

القطاع الخارجي

القطاع الخارجي

خلال عام 2023 حقق الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضاً بنحو **15.8** مليار دينار كويتي

جاء فائض الحساب الجاري محصلةً لكل من:

عجز حساب الخدمات

5.8 مليار دينار

فائض الميزان السلعي

15.7 مليار دينار

عجز حساب الدخل الثانوي

4.0 مليار دينار

فائض حساب الدخل الأساسي

9.9 مليار دينار

بلغت نسبة الواردات السلعية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية **16.2%**

من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت

● سجل الحساب الرأسمالي عجزاً في عام 2023 بلغ نحو 37.1 مليون دينار

● سجل الحساب المالي تدفقاً صافياً إلى الخارج بقيمة 15.5 مليار دينار خلال عام 2023

● حقق الميزان الكلي خلال عام 2023 عجزاً بنحو 150 مليون دينار

القطاع الخارجي

مقدمة

تكتسب المؤشرات التي أعدها صندوق النقد الدولي لقياس أداء القطاع الخارجي في الدول الأعضاء بالصندوق أهمية خاصة في تحليل أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة التي تُعدُّ عنها تلك المؤشرات مقارنةً بالفترات الأخرى، وتشمل تلك المؤشرات الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي، والدين الخارجي، والأصول الاحتياطية الرسمية. وقد وضع صندوق النقد الدولي المبادئ والمعايير التي تُعدُّ على أساسها إحصاءات القطاع الخارجي منذ نشأته عام 1945، ويقوم بمراجعتها وتحديثها من فترة لأخرى، وذلك من خلال إصدار الطبقات المتتالية لدليل ميزان المدفوعات. وعلى هذا الأساس يقوم بنك الكويت المركزي بتجميع وإعداد إحصاءات ميزان المدفوعات وفقاً للطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام 2009-BPM6).

ويقوم بنك الكويت المركزي بالتطوير الدائم من أجل تحسين جودة إحصاءات ميزان المدفوعات، ومن ضمن المهام التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال عام 2023 هي تطبيق منهجية صندوق النقد الدولي الخاصة باستخلاص بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات السنوية (عن عام 2023) وذلك من خلال تجميع البيانات الفصلية للعام المذكور وذلك بهدف إدخال التناسق (Consistency) فيما بين الإحصاءات السنوية والإحصاءات الربعية لميزان مدفوعات دولة الكويت. وفيما يلي عرضاً لأهم تطورات إحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق.

ميزان المدفوعات:

يُشير مفهوم ميزان المدفوعات إلى أنه بيان يلخص كافة المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ويمكن تعريف مفهوم الإقامة وفقاً لدليل ميزان المدفوعات على أنه يعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في الإقليم الاقتصادي الذي ترتبط به أكثر من غيره، أي الإقليم الذي يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها. وتقيم كل وحدة اقتصادية في إقليم اقتصادي واحد فقط يمثل مركز المصلحة الاقتصادية الأغلب لها. ويُعد ميزان المدفوعات واحداً من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها قياس ومقارنة

أداء الاقتصاد المحلي بالعالم الخارجي، وتحديد القدرة التنافسية للدولة مقارنة بالدول الأخرى. وبشكل عام، ترتبط نتائج معاملات ميزان المدفوعات بالسلع والخدمات على جانبي الصادرات والواردات، والدخل الأساسي على جانبي المتحصلات والمدفوعات، وكذلك التحويلات الجارية من وإلى الخارج، والتي تدرج ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من وإلى الخارج ضمن الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، إلى جانب التدفقات المالية المرتبطة بالاستثمارات الخارجية (الموجودات) والاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المحلي (المطلوبات) ضمن الحساب المالي لميزان المدفوعات.

ويتناول التقرير في هذا الجزء تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارها الخارجية خلال عام 2023 مقارنةً بذات الفترة بالعام السابق، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في كل من الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكل من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وعلى النحو التالي:

هيكل ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2023 (مليون دينار)

ميزان المدفوعات						
السهم والخطأ 211.6-	الحساب المالي 15542.6-	الحساب الرأسمالي 37.1-	الحساب الجاري 15791.2			
			الميزان السلعي 15711.6	الخدمات 5866.3-	الدخل الأساسي 9915.6	الدخل الثانوي 3969.8-

* بيانات أولية

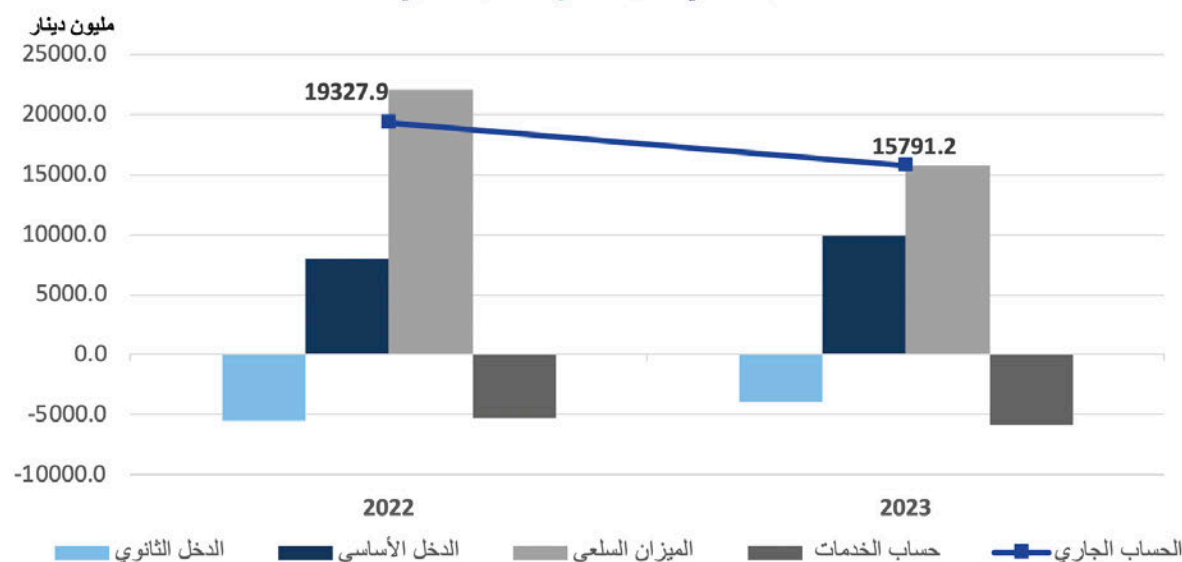
- الأرقام السالبة الموضحة لقيم عناصر ميزان المدفوعات تعني تدفقاً مالياً صافياً نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

أولاً - الحساب الجاري:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعرّف رصيد هذه الحسابات بأنه رصيد الحساب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات على السواء، بينما يشير الدخل إلى الدخل الأساسي والدخل الثانوي).

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري سجل فائضاً بلغت قيمته نحو 15791.2 مليون دينار في عام 2023، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 19327.9 مليون دينار في العام السابق، بانخفاض قيمته 3536.7 مليون دينار ونسبته 18.3%. ويأتي انخفاض قيمة فائض الحساب الجاري في عام 2023 كنتيجة للتطورات في البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري، ومن أبرزها تطورات حساب الميزان السلعي وحساب الدخل الأساسي.

رسم بياني (1-5)
الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت



المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (38)
الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت
(مليون دينار)

البيان	التغير		2023	2022
	قيمة	(%)		
أولاً: الحساب الجاري: (1+2+3+4)	3536.7-	18.3-	15791.2	19327.9
1. الميزان السلعي: (أ-ب)	6322.6-	28.7-	15711.6	22034.2
أ- الصادرات السلعية (فوب) ومنها:	4863.7-	15.8-	25856.9	30720.6
الصادرات النفطية	4812.3-	16.7-	23978.3	28790.6
ب- ناقصاً الواردات السلعية (فوب)	1458.9-	16.8-	10145.3-	8686.4-
2. الخدمات	679.3-	13.1-	5866.3-	5187.0-
3. الدخل الأساسي	1953.6	24.5	9915.6	7962.0
4. الدخل الثانوي، ومنه:	1511.5	25.6	3969.8-	5481.3-
تحويلات العاملين	1539.5	28.5	3866.8-	5406.3-

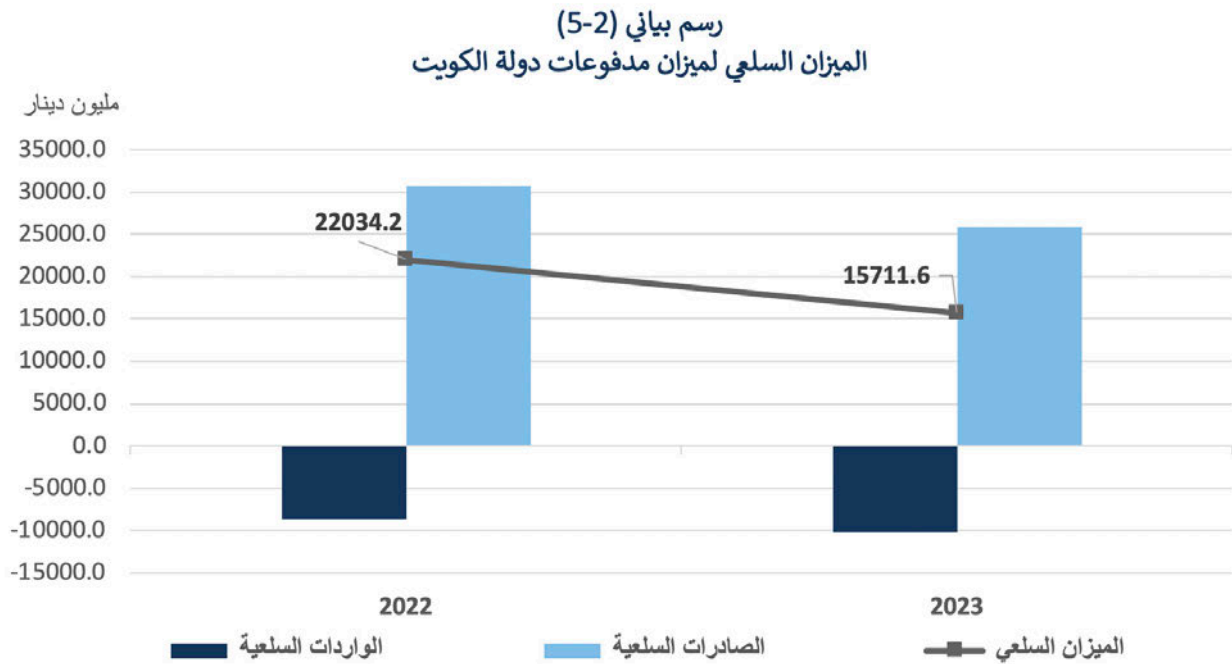
المصدر: بنك الكويت المركزي.

- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة العام تعني تدفقاً مالياً صافياً نحو الخارج، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

وفيما يلي عرض لأهم تطورات البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

1. الميزان السلعي¹:

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة إلى انخفاض قيمة الفائض المحقق في الميزان السلعي (المعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة الصادرات والواردات السلعية على أساس «فوب») خلال عام 2023 لتبلغ نحو 15711.6 مليون دينار مقارنةً بنحو 22034.2 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو 6322.6 مليون دينار ونسبته 28.7%. ونتناول تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام 2023 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:



المصدر: بنك الكويت المركزي.

¹ يختلف مفهوم «الميزان السلعي» ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم «الميزان التجاري» ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجةً لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين، بالإضافة إلى إعداد بيانات الواردات السلعية ضمن إحصاءات بنك الكويت المركزي على أساس القيمة (فوب) والتي تشير إلى تسليم البضاعة على ظهر الباخرة «Free on Board, FOB»، بينما يتم إعداد بيانات الواردات السلعية ضمن إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء على أساس القيمة (سيف) والتي تشير إلى قيمة التكاليف والتأمين والشحن «Cost, Insurance, and Freight, CIF»، أما على جانب الصادرات السلعية فيتم إعداد كلا الميزانين على أساس القيمة (فوب).

أ- الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس «فوب») خلال عام 2023 نحو 25856.9 مليون دينار مقارنةً بنحو 30720.6 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو 4863.7 مليون دينار ونسبته 15.8%. وجاء ذلك الانخفاض ليعكس أساساً انخفاض قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2023 لتبلغ نحو 23978.3 مليون دينار مقابل نحو 28790.6 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته 4812.3 مليون دينار ونسبته 16.7%. وفي مقابل ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس «فوب») لتصل خلال عام 2023 إلى نحو 1819.1 مليون دينار، مقابل نحو 1771.8 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 47.4 مليون دينار ونسبته نحو 2.7%.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو 1521.6 مليون دينار خلال عام 2023، وبما يمثل نحو 83.6% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 1408.5 ملايين دينار وبما يمثل نحو 79.5% من الإجمالي خلال العام السابق. وقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين أسواق الصادرات غير النفطية لدولة الكويت بنسبة 22.0% من الإجمالي في عام 2023 (17.1% للعام السابق)، ثم جاءت الهند في المرتبة الثانية بنسبة 18.0% (15.3% للعام السابق)، وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة 11.9% (14.6% للعام السابق).

جدول (39)
التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

2023		2022		الدول
%	القيمة	%	القيمة	
22.0%	399.4	17.1%	302.5	الإمارات العربية المتحدة
18.0%	326.6	15.3%	271.7	الهند
11.9%	216.7	14.6%	258.4	المملكة العربية السعودية
10.0%	181.5	9.5%	167.8	الصين الشعبية
6.5%	118.5	4.0%	71.5	العراق
5.8%	104.9	8.1%	143.1	باكستان
4.1%	74.1	4.9%	86.6	قطر
2.0%	36.9	1.5%	27.3	مصر
1.8%	33.3	2.2%	39.2	الأردن
1.7%	30.2	2.3%	40.5	سلطنة عمان
83.6%	1521.6	79.5%	1408.5	المجموع
100%	1819.1	100%	1771.8	إجمالي قيمة الصادرات

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ب - الواردات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية (على أساس «سيف») لدولة الكويت في عام 2023 نحو 11515.9 مليون دينار مقابل نحو 11005.3 ملايين دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً بلغت قيمته 510.6 ملايين دينار ونسبته 4.6%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو 7890.3 مليون دينار لعام 2023، وبما يمثل نحو 68.5% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت، وذلك مقابل نحو 7441.1 مليون دينار وبما يمثل نحو 67.6% من الإجمالي في العام السابق.

وخلال عام 2023، جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت وبقية بلغت نحو 2281.9 مليون دينار وبما يمثل نحو 19.8% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من العالم، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو 1045.1 مليون دينار وبما يمثل نحو 9.1% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 1039.8 مليون دينار وبما يمثل نحو 9.0% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه.

جدول (40)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول
(القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

2023		2022		الدول
%	القيمة	%	القيمة	
19.8%	2281.9	18.8%	2066.3	الصين الشعبية
9.1%	1045.1	8.6%	946.7	الولايات المتحدة الأمريكية
9.0%	1039.8	12.0%	1315.2	الإمارات العربية المتحدة
6.1%	706.5	5.2%	575.5	اليابان
5.5%	633.3	5.5%	599.9	الهند
5.2%	597.5	5.2%	577.7	المملكة العربية السعودية
4.4%	505.9	3.9%	434.1	المانيا
3.9%	449.0	3.9%	425.9	إيطاليا
2.8%	326.2	2.3%	252.1	سويسرا
2.6%	305.0	2.3%	247.7	فرنسا
68.5%	7890.3	67.6%	7441.1	المجموع
100.0%	11515.9	100.0%	11005.3	إجمالي قيمة الواردات

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ج - التجارة البينية لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تُشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تراجع قيمة تلك التجارة بنحو 218.9 مليون دينار وبنسبة 7.7% لتصل خلال عام 2023 إلى نحو 2615 مليون دينار مقابل نحو 3833.8 مليون دينار خلال العام السابق. وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 746.4 مليون دينار في عام 2023، مسجلة ارتفاعاً بقيمة 35.2 مليون دينار وبنسبة 4.9% مقارنةً بالعام السابق.

ومن جانب آخر، انخفضت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبلغ نحو 1868.6 مليون دينار في عام 2023 مقابل نحو 2122.6 مليون دينار في العام السابق، وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو 254.0 مليون دينار ونسبته 12.0%. وقد شكّلت قيمة تلك الواردات نحو 16.2% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2023، وساهمت الواردات السلعية من كلٍ من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو 87.6% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2023. ومحصلة لتلك التطورات، سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزاً بقيمة 1122.2 مليون دينار خلال عام 2023 مقابل عجزاً بقيمة 1411.3 مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (41)

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية* (مليون دينار)

2023			2022			البيان
ميزان تجاري	واردات	صادرات	ميزان تجاري	واردات	صادرات	
640.4-	1039.8	399.4	1012.7-	1315.2	302.5	الإمارات العربية المتحدة
380.8-	597.5	216.7	319.3-	577.7	258.4	المملكة العربية السعودية
75.7-	101.6	26.0	59.6-	82.8	23.2	مملكة البحرين
63.7-	93.8	30.2	22.2-	62.8	40.5	سلطنة عُمان
38.3	35.8	74.1	2.5	84.1	86.6	دولة قطر
1122.2-	1868.6	746.4	1411.3-	2122.6	711.2	المجموع

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
*البيانات تشمل الصادرات غير النفطية فقط.

2. حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات صافي قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، ويشمل خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، والخدمات الأخرى، إضافةً إلى الخدمات والسلع الحكومية. وقد سجل حساب الخدمات خلال عام 2023 عجزاً بلغت قيمته نحو 5866.3 مليون دينار، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 5187.0 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً في قيمة ذلك العجز بنحو 679.3 مليون دينار ونسبة 13.1%.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة في الجانب المدين لحساب الخدمات) في عام 2023 قد بلغ نحو 8555.8 مليون دينار، مقارنةً بنحو 8002 مليون دينار في العام السابق، مسجلاً ارتفاعاً نسبته نحو 6.9% مقارنةً بالعام السابق. وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات) في عام 2023 نحو 3301.6 مليون دينار، مقابل نحو 3080.2 مليون دينار في العام السابق، بارتفاع نسبته نحو 7.2%.

3. الدخل الأساسي:

يتمثل الدخل الأساسي في العائد الذي يُستحق للوحدات المؤسسية نظير مساهمتها في عملية الإنتاج أو مقابل توفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى. ويشمل الدخل الأساسي صافي قيمة تعويضات العاملين، وصافي قيمة دخل الاستثمار، وقد حقق حساب الدخل الأساسي فائضاً بلغ نحو 9915.6 مليون دينار في عام 2023، مقابل فائض بلغ نحو 7962 مليون دينار خلال العام السابق، مسجلاً ارتفاعاً في قيمة ذلك الفائض بنحو 1953.6 مليون دينار ونسبة 24.5%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام 2023 قد بلغ نحو 9935.9 مليون دينار، مقابل نحو 7979.6 مليون دينار عام 2022، أي بارتفاع نسبته نحو 24.5%.

4. الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات قيمة التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين، وتشمل التحويلات الشخصية (تحويلات العمالة الوافدة للخارج) والتحويلات الجارية الأخرى (ومنها التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي "ما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين"، والمساهمات الاجتماعية، والضرائب الجارية على الدخل والثروة، إلخ). وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزاً بلغت قيمته نحو 3969.8 مليون دينار خلال عام 2023، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 5481.3 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض في قيمة ذلك العجز قدره 1511.5 مليون دينار ونسبته 25.6%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الانخفاض في قيمة تحويلات العاملين الوافدين لتبلغ نحو 3866.8 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل نحو 5406.3 ملايين دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 1539.5 مليون دينار ونسبته 28.5%.

ثانياً- الحساب الرأسمالي:

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للأصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين. وسجل الحساب الرأسمالي عجزاً (تدفقاً صافياً للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو 37.1 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل فائضاً بلغت قيمته نحو 163.4 مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (42)
الحساب الرأسمالي
(مليون دينار)

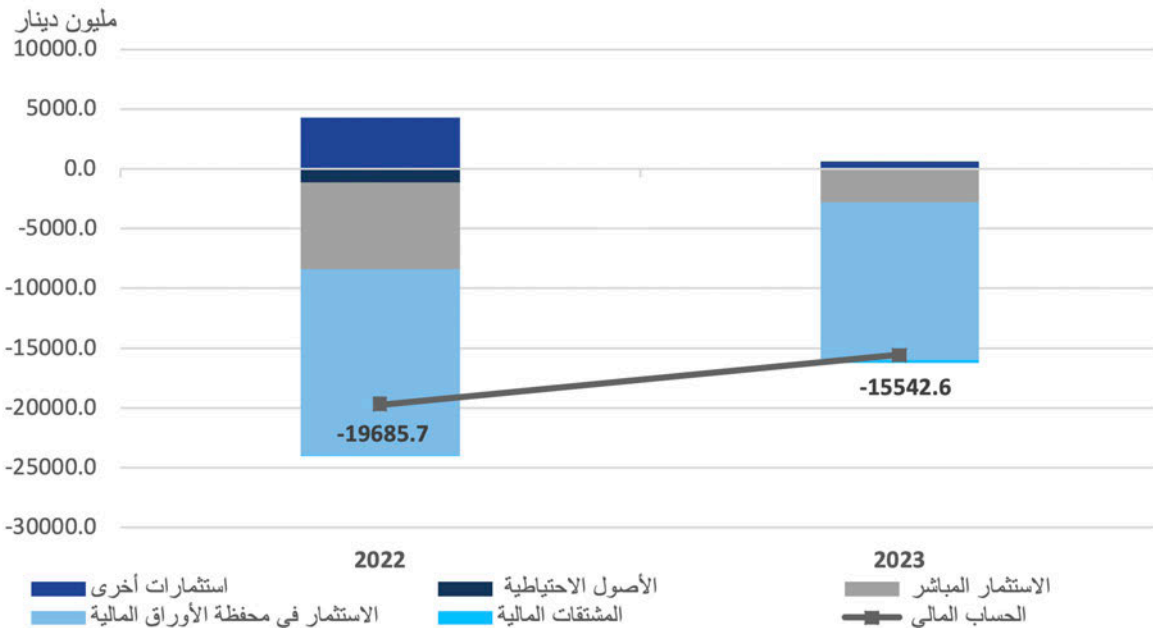
البيان	2023	2022	التغير	
			قيمة	%
ثانياً: الحساب الرأسمالي:	37.1-	163.4	200.5-	122.7-
التحويلات الرأسمالية، ومنها:	33.9-	163.4	197.3-	120.7-
الحكومة العامة	33.9-	163.4	197.3-	120.7-
ثالثاً: الحساب الجاري والرأسمالي	15754.2	19491.3	3737.1-	19.2-

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة العجز أو انخفاض الفائض، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

ثالثاً- الحساب المالي:

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقاً صافياً إلى الخارج -زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي- بلغ نحو 15542.6 مليون دينار خلال عام 2023، مقابل تدفقٍ صافٍ إلى الخارج بنحو 19685.7 مليون دينار خلال العام السابق.

رسم بياني (5-3)
الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت



جدول (43)
الحساب المالي
(مليون دينار)

التغير	البيان	2023	2022	التغير	
				القيمة	(%)
	رابعاً- الحساب المالي:				
21.0	1. الاستثمار المباشر (صافي):	15542.6-	19685.7-	4143.1	61.8
54.4	- الاستثمار المباشر في الخارج	3437.2-	7537.7-	4100.5	54.4
179.7	- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت	649	232	417	179.7
15.1	2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):	13189.8-	15537.6-	2347.8	15.1
7.6	- الموجودات	13146.2-	14221.2-	1075	7.6
96.7	- المطلوبات	43.7-	1316.4-	1272.7	96.7
-	3. المشتقات المالية	201.8-	3.6-	198.2-	-
88.6-	4. الاستثمارات الأخرى (صافي):	487.1	4287.9	3800.8-	88.6-
65.0-	- الموجودات	491.3	1402.9	911.6-	65.0-
100.1-	- المطلوبات	4.3-	2884.9	2889.2-	100.1-
113.3	5. إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	150.2	1126.7-	1276.9	113.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقاً نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
- الأرقام السالبة الموضحة لقيمة التغير ومعدل التغير تعني زيادة التدفقات في الموجودات الخارجية أو انخفاض المطلوبات، والعكس عندما تكون الأرقام موجبة.

رابعاً - السهو والخطأ (صافي):

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، وفقاً لمبدأ القيد المزدوج، إلا أنه من الناحية العملية تنشأ الاختلالات وعدم التوازن نتيجة قصور البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات، ويطلق على هذا الاختلال صافي السهو والخطأ، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات. وبهذا المفهوم، يعكس بند «السهو والخطأ (صافي)» قيمة المعاملات التي لم تُسجَّل سهواً أو تم تسجيلها بطريقة خاطئة لأي من عناصر ميزان المدفوعات، ويُشتق صافي السهو والخطأ كقيمة باقية «متمم حسابي» على أساس قيمة صافي الإقراض / صافي الاقتراض، ويمكن أن يُشتق من الحساب المالي مطروحاً منه قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. وتُشير البيانات إلى أن قيمة صافي السهو والخطأ ضمن عناصر ميزان المدفوعات تُقدَّر بنحو 211.6 مليون دينار (الجانب المدين) في عام 2023، مقارنةً بنحو 194.4 مليون دينار (الجانب الدائن) في العام السابق.

خامساً - الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، عجزاً كلياً خلال عام 2023 بلغت قيمته نحو 150.2 مليون دينار مقابل فائضٍ بلغت قيمته نحو 1126.7 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس العجز الكلي في ميزان المدفوعات التراجع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية الرسمية لدى بنك الكويت المركزي بذات القيمة.

جدول (44)
ميزان مدفوعات دولة الكويت
(مليون دينار)

البيان	2023	2022	التغير	
			القيمة	%
الحساب الجاري	15791.2	19327.9	-3536.7	-18.3
الحساب الرأسمالي	37.1	163.4	-200.5	-122.7
الحساب الجاري والرأسمالي	15754.2	19491.3	-3737.1	-19.2
الحساب المالي	15542.6	19685.7	-4143.1	-21.0
صافي السهو والخطأ	211.6	194.4	-406	-208.8
الميزان الكلي (فائض / عجز)	150.2	1126.7	-1276.9	-113.3
إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)	150.2	1126.7	-1276.9	-113.3

المصدر: بنك الكويت المركزي.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقاً نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
- تعكس الأرقام السالبة في بيانات صافي السهو والخطأ أن القيمة المتممة في (الجانب المدين) من الميزان، والأرقام الموجبة كقيمة متممة في (الجانب الدائن).

وضع الاستثمار الدولي:

يتناول التقرير في هذا الجزء تطورات إحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت خلال عام 2023 مقارنةً بعام 2022. ويعرف وضع الاستثمار الدولي (IIP) حسب الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه بيان إحصائي يوضح عند نقطة زمنية معينة قيمة الأصول المالية للمقيمين في اقتصاد ما وتمثل مطالبات مستحقة على غير المقيمين أو تتخذ شكل سبائك ذهب محتفظ بها كأصول احتياطية، وقيمة الخصوم المستحقة على المقيمين في اقتصاد ما لغير المقيمين. والفرق بين الأصول والخصوم هو صافي وضع الاستثمار الدولي ويمثل مطالبات صافية مستحقة على العالم الخارجي أو خصوصاً صافية مستحقة له.

ويرتبط وضع الاستثمار الدولي بعلاقة وثيقة مع ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الحساب المالي ضمن عناصر ميزان المدفوعات، فبينما يسجل الحساب المالي التدفقات الناشئة عن المعاملات مع غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، نجد أن قيم وضع الاستثمار الدولي في نهاية الفترة هي نتاج تلك المعاملات الخاصة بالحساب المالي والتغيرات الأخرى في الأصول والخصوم المالية (التغيرات الأخرى في الحجم وإعادة التقييم) في الفترتين الحالية والسابقة. ويتم تقسيم الأصول والخصوم في وضع الاستثمار الدولي إلى استثمار مباشر 10% أو أكثر من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، واستثمارات المحفظة أقل من 10% من رأسمال مؤسسة غير مقيمة، والمشتقات المالية، والاستثمارات الأخرى كأرصدة الائتمان التجاري، والقروض، والعملية والودائع، وأخرى، إضافة إلى الأصول الاحتياطية الرسمية.

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت إلى أن إجمالي الأرصدة للموجودات الخارجية لكافة القطاعات عدا الحكومة العامة (متضمنة فقط ضمن بيانات الائتمان التجاري وقروض الصندوق الكويتي للتنمية ضمن عناصر الاستثمارات الأخرى)، قد بلغت قيمتها نحو 65.0 مليار دينار في عام 2023، مقابل نحو 60.8 مليار دينار في العام السابق، بارتفاع قيمته نحو 4.2 مليارات دينار ونسبته

6.9%، أما فيما يتعلق بإجمالي أرصدة المطلوبات الخارجية لكافة القطاعات فقد بلغت قيمتها نحو 30.1 مليار دينار في 2023، مقابل نحو 28.5 مليار دينار في العام السابق، بارتفاع قدره 1.5 مليار دينار ونسبته 5.3%، ليصل صافي وضع الاستثمار الدولي (إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات) إلى نحو 34.9 مليار دينار في عام 2023 مقارنة بنحو 32.2 مليار دينار في العام السابق، أي بارتفاع يُقدَّر بنحو 2.7 مليار دينار ونسبته 8.4%.

جدول (45)
وضع الاستثمار الدولي لدولة الكويت
(مليون دينار)

التغير		2023	2022	البيان
%	القيمة			
أولاً: الموجودات				
10.2	1425.5	15448.2	14022.7	1. الاستثمار المباشر في الخارج
22.8	1459.7	7860.9	6401.2	2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية
64.5	1037.7	2647.5	1609.8	3. المشتقات المالية
1.9	451.6	24415.3	23963.7	4. استثمارات أخرى
1.1-	158.4-	14620.4	14778.8	5. الأصول الاحتياطية (CBK)
6.9	4216.1	64992.3	60776.2	إجمالي الموجودات: (5+4+3+2+1)
ثانياً: المطلوبات				
10.8	499.9	5118.5	4618.6	1. الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت
1.5-	58.7-	3918.5	3977.2	2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية
62.1	999.3	2607.6	1608.3	3. المشتقات المالية
0.4	73.1	18427.1	18354	4. استثمارات أخرى
5.3	1513.7	30071.8	28558.1	إجمالي المطلوبات: (4+3+2+1)
8.4	2702.4	34920.5	32218.1	ثالثاً: وضع الاستثمار الدولي (إجمالي الموجودات مطروحاً منه إجمالي المطلوبات)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

الدين الخارجي:

تتضمن بيانات أرصدة الدين الخارجي كلاً من أرصدة الحكومة العامة، وأرصدة القطاع الخاص. وتشمل **بيانات الدين الخارجي للحكومة العامة تشمل:** أرصدة نهاية الفترة للقروض، والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمطلوبات الخارجية لبنك الكويت المركزي، ومخصصات حقوق السحب الخاصة كما وردت في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي (الطبعة السادسة). **أما فيما يتعلق ببيانات الدين الخارجي للقطاع الخاص فتشمل:** بيانات البنوك المحلية، وشركات الاستثمار، وشركات الصرافة، وشركات التأمين، والشركات الخاصة غير المالية. وتشير البيانات الأولية إلى أن إجمالي الدين الخارجي لدولة الكويت يُقدَّر بحوالي 19821.1 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 19746.0 مليون دينار في نهاية العام السابق.

الأصول الاحتياطية الرسمية:

هي الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة. وتتكون الأصول الاحتياطية من الذهب النقدي، وضع الاحتياطي لدى الصندوق، حقوق السحب الخاصة، إجمالي العملة والودائع، الأوراق المالية في الخارج. ويُشار إلى أن الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت لا تشمل الأصول الخارجية للهيئة العامة للاستثمار.

تشير الإحصاءات إلى انخفاض إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية لتبلغ نحو 14620.4 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل 14778.8 مليون دينار في نهاية العام السابق، بتراجع قيمته 158.4 مليون دينار ونسبته 1.1%. ويعزى هذا الانخفاض بصفة أساسية لتراجع مجموع العملة والودائع (تتكون العملة من النقود الورقية والمعدنية المتداولة من العملات الأجنبية والمستخدمه عمومًا لأداء مدفوعات، وتستثنى النقود المعدنية التذكارية، أما بالنسبة للودائع المتضمنة في الأصول الاحتياطية هي الودائع لدى البنوك المركزية الأجنبية، وبنك التسويات الدولية، وبنوك أخرى. والمقصود بالودائع هنا هو الودائع المتاحة عند الطلب)، حيث بلغت قيمة مجموع العملة والودائع نحو 12982.9 مليون دينار في نهاية عام 2023، مقابل نحو 13126.9 مليون دينار في نهاية العام السابق.

جدول (46)
الأصول الاحتياطية الرسمية لدولة الكويت
(مليون دينار)

التغير	البيان	2023	2022		
				القيمة	%
0.0	1. الذهب النقدي	31.7	31.7	0	
1.6-	2. وضع الاحتياطي لدى الصندوق	228.7	232.4	3.7-	
1.1-	3. حقوق السحب الخاصة	1325.5	1340.3	14.8-	
1.1-	4. مجموع العملة والودائع	12982.9	13126.9	144-	
8.6	5. الأوراق المالية في الخارج	51.5	47.4	4.1	
1.1-	الأصول الاحتياطية الرسمية (1+2+3+4+5)	14620.4	14778.8	158.4-	

المصدر: بنك الكويت المركزي.

6

بورصة الكويت

بورصة الكويت

تراجع أداء مؤشرات التداول ومستويات الأسعار
في بورصة الكويت خلال عام 2023، حيث

انخفض مؤشر
السوق الأول
%7.9

انخفض
المؤشر
العام
%6.5

انخفض مؤشر
السوق الرئيسي
(50)
%4.0

انخفض مؤشر
السوق الرئيسي
%0.5

● انخفاض القيمة السوقية
الرأسمالية للشركات
المدرجة

%13.8

● ارتفاع صافي أرباح الشركات
المدرجة في البورصة

%20.7

● شكلت أسهم قطاع
البنوك نحو

%46.0

من إجمالي قيمة الأسهم
المتداولة في البورصة

● تراجع لكمية الأسهم
المتداولة

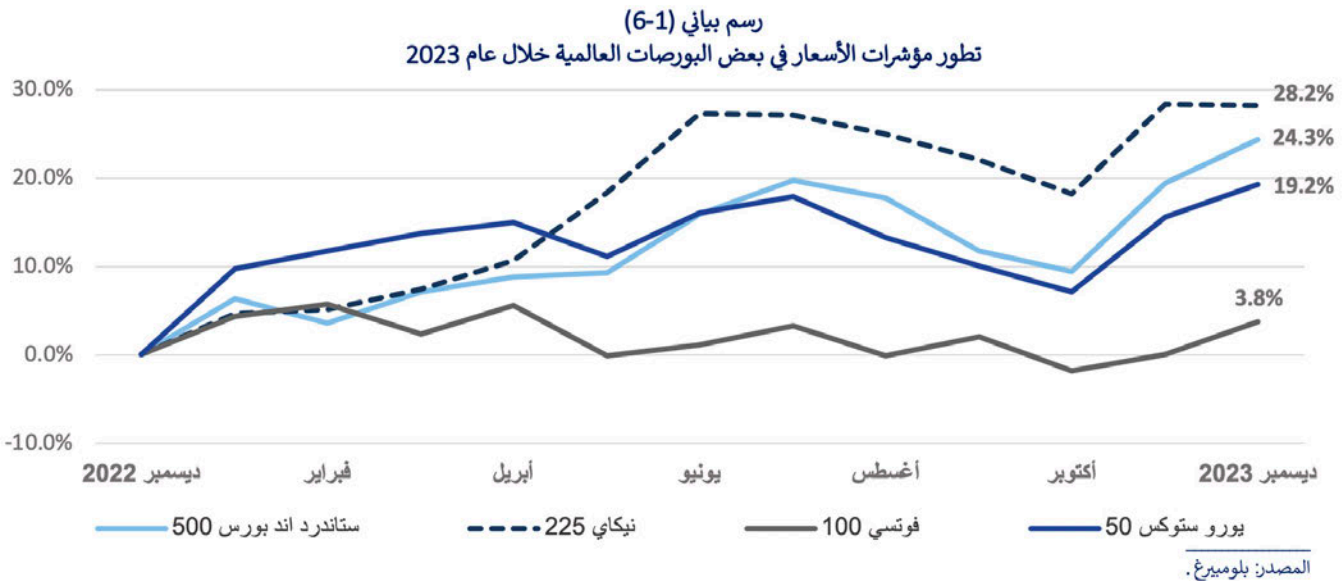
%29.4

بورصة الكويت

أولاً: نظرة على أداء البورصات العالمية

سجل أداء معظم أسواق الأسهم العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2023، وذلك بعد تراجع أدائها في عام 2022، ويعزى ذلك إلى مرونة أداء الاقتصادات الرئيسية، وتباطؤ معدلات التضخم، وشعور المستثمرين بالتفاؤل مع التوقعات بإنهاء دورة تشديد السياسة النقدية العالمية، والتي بدأت بقيادة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ مارس 2022. ويأتي شعور المستثمرين بالتفاؤل على الرغم من توتر الأوضاع الجيوسياسية وتجدد المخاوف بشأن إمكانية تعطل سلاسل الإمدادات العالمية وعودة الضغوط التضخمية.

وفي نهاية تعاملات عام 2023، تصدر مؤشر نيكاي (NIKKEI 225) في اليابان مؤشرات كافة البورصات في الاقتصادات المتقدمة مرتفعاً بنسبة 28.2%. وفي نفس التوتيرة، سجل كل من مؤشر ستاندرد آند بورز (S&P 500) لأكبر 500 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً بنسبة 24.3%، بعد تسجيل أول أداء سلبي في عام 2022 منذ عام 2018، ومؤشر الأسهم الأوروبية يورو ستوكس 50 (EURO STOXX 50) الذي ارتفع بنحو 19.2% ومؤشر فوتسي (FTSE 100) لأكبر 100 شركة عاملة في المملكة المتحدة الذي ارتفع بنحو 3.8% خلال العام المذكور.



ثانياً: مقارنة أداء بورصة الكويت مع البورصات الخليجية

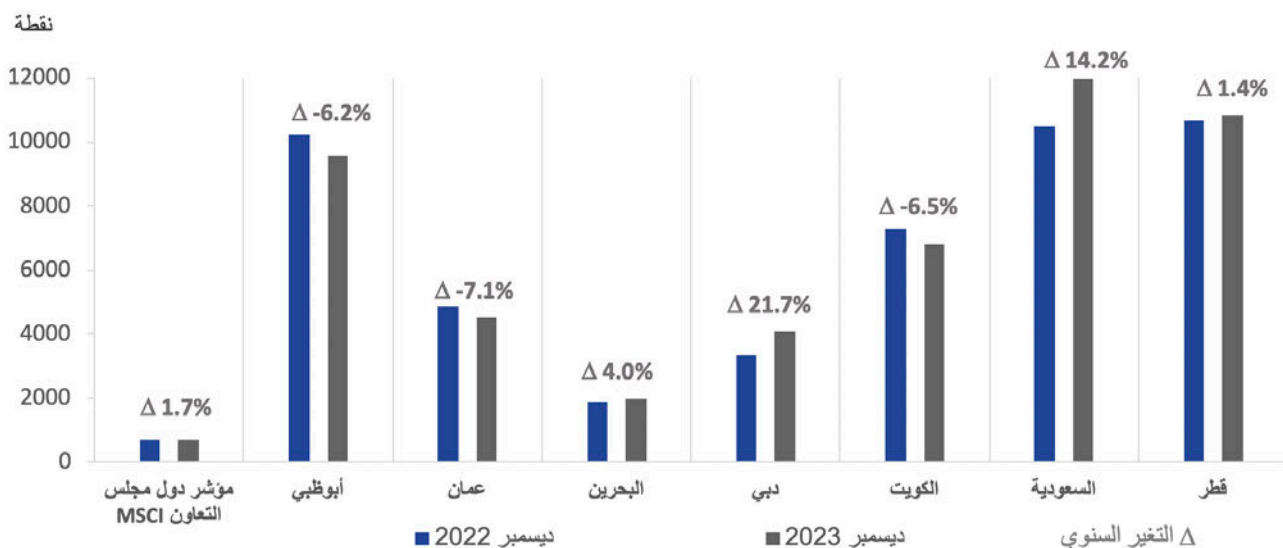
شهد عدد من مؤشرات أسواق الأوراق المالية في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ارتفاعاً خلال عام 2023 ولكن بنسب أقل من الأسواق العالمية، حيث سجل مؤشر مورغان ستانلي للبورصات الخليجية ارتفاعاً محدوداً بلغت نسبته 1.7%. ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها انخفاض أسعار النفط العالمية رغم استمرار توتر الأوضاع الجيوسياسية. حيث انخفض سعر برميل نفط خام برنت بنحو 7.0% في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، وانخفض سعر برميل النفط الخام الكويتي بنحو 5.6% خلال نفس العام. ومن جانب آخر، تأثرت الأسواق الخليجية باستمرار البنوك المركزية فيها بتشديد السياسات النقدية. وتصدر سوق دبي المالي والسوق المالي السعودي أداء البورصات الخليجية، إثر نمو النشاط الاقتصادي في القطاعات غير النفطية والاستمرار في تبني الإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال وتنمية القطاع الخاص، والتي تضمنت حملات خصخصة وعدد غير مسبوق من الاكتتابات العامة الأولية، وذلك على النحو التالي:

- **سوق دبي المالي (DFM):** سجل مؤشر سوق دبي المالي العام (DFM General Index) أفضل أداء بين أسواق الخليج للسنة الثانية ومرتفعاً بنحو 737.7 نقطة وبما نسبته 21.7% ليصل إلى 4059.8 نقطة في نهاية عام 2023. فقد شهد مؤشر سوق دبي المالي مكاسب متتالية في أول تسعة أشهر من عام 2023 قبل أن يتراجع بشكل حاد خلال شهر أكتوبر، ثم ارتفع مرة أخرى في آخر شهرين من العام. وكان ذلك نتيجة إقبال المستثمرين على الإصدارات الأولية وزيادة تغطية مستويات الاكتتاب مدفوعة جزئياً بتدفق رؤوس الأموال في المنطقة، وكان أحدث الأمثلة البارزة في هذا الصدد هو الاكتتاب العام لشركة «تاكسي دبي» بقيمة 315 مليون دولار، والذي جمع طلبات تزيد عن 41 مليار دولار.

- **السوق المالي السعودي «تداول» (The Saudi Stock Exchange-Tadawul):** شهد السوق المالي السعودي ارتفاعاً بنحو 7.1% مسجلاً ثاني أفضل أداء خليجي في نهاية عام 2023، ويأتي ذلك انعكاساً لنمو القطاعات غير النفطية إثر الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت بتحفيز النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الخارجية. وشهد المؤشر العام للسوق المالي السعودي «تاسي» (TASI Index) ارتفاعاً بنحو 1488.9 نقطة أي بما نسبته 14.2% ليصل إلى نحو 11967.4 نقطة في نهاية عام 2023، مقابل 10478.5 نقطة في نهاية عام 2022.

- **بورصة عمان (MSX30):** سجل مؤشر بورصة عمان (Muscat Stock Exchange MSX 30 Index) أعلى نسبة انخفاض على مستوى بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما مقداره 343.3 نقطة ونسبته 7.1% ليصل إلى 4514.07 نقطة في نهاية عام 2023، مسجلاً أداءً سلبياً بعد ارتفاع بلغ نحو 17.6% في العام الماضي. وجاء ذلك التراجع بسبب الانخفاض الحاد في مؤشرات قطاع الصناعة وقطاع الخدمات المالية وقطاع الخدمات، رغم تسجيل أعلى مستوى للقيمة المتداولة منذ سنة 2015 بنسبة 20.4%.

رسم بياني (6-2)
تطور مؤشرات أسعار إغلاق بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2022 و2023



المصدر: بورصات الخليج وموقع مورغان ستانلي.

جدول (47)
تطور مؤشرات أسعار إغلاق بورصات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عامي 2022 و2023

التغير (%)	نقطة	سعر الإغلاق		الأسواق
		2023	2022	
1.7	11.9	705.35	693.5	مؤشر دول مجلس التعاون (MSCI)
6.2-	633.3-	9577.85	10211.1	مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية
7.1-	343.3-	4514.07	4857.4	مؤشر سوق مسقط للأوراق المالية
4.0	76.2	1971.49	1895.3	مؤشر بورصة البحرين العام
21.7	723.7	4059.8	3336.1	مؤشر سوق دبي المالي
6.5-	474.8-	6817.29	7292.1	المؤشر العام لبورصة الكويت
14.2	1488.9	11967.39	10478.5	مؤشر السوق المالية السعودية "تاسي"
1.4	149.5	10830.63	10681.1	مؤشر بورصة قطر

المصدر: بورصات الخليج وموقع مورغان ستانلي.

ثالثاً: تحليل أداء بورصة الكويت

1. العوامل المؤثرة في أداء البورصة:

شهدت بورصة الكويت خلال عام 2023 تراجعاً في جميع مؤشرات الرئيسية مدفوعاً **بعدة عوامل**، أهمها المخاطر الجيوسياسية المستمرة في المنطقة، لا سيما خلال الربع الأخير من عام 2023، وحالة عدم اليقين في ظل المخاوف من توسع دائرة الحرب في المنطقة، إضافة إلى استمرار دورة التشديد النقدي للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة. وقد ألفت تلك الأوضاع بظلالها على قطاعات متعددة، مما أدى إلى آثار مضاعفة مثل ارتفاع أسعار النفط، وتكاليف الشحن، وتعطيل سلاسل التوريد.

كما يرجع الأداء السلبي لبورصة الكويت إلى عوامل أخرى ترتبط بصغر حجم السوق، وغياب النمو في جميع القطاعات الاقتصادية المحلية، والضغط من الأسهم القيادية؛ بسبب بعض عمليات التخارج الأجنبية، وعمليات تبادل المراكز بين المحافظ المحلية، والمضاربة على الأسهم الصغيرة والمتوسطة. ومن جانب آخر، تأثرت البورصة أيضاً بغياب المحفزات الجدية المتمثلة في الأدوات والمنتجات الاستثمارية والإدراجات النوعية. كما شهدت البورصة ارتفاع أعداد الشركات المنسحبة اختياريًا (7 شركات) من بورصة الكويت خلال عام 2023. وجاء ذلك الانسحاب لضعف معدل دوران أسهم تلك الشركات خلال العام المذكور، بالإضافة إلى عدم قدرة تلك الشركات على سداد تكاليف الرسوم السنوية للبورصة.

أما **العوامل الإيجابية** التي أدت إلى تحسن أداء بورصة الكويت فتمثلت في تحقيق قطاع البنوك المحلية أرباحاً قياسية خلال عام 2023، مستفيداً من دورة التشديد النقدي لبنك الكويت المركزي، حيث يشكل قطاع البنوك نحو 46.0% من إجمالي قيمة التداول، و60.4% من إجمالي القيمة السوقية في بورصة الكويت. كذلك ارتفع صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت بما نسبته 20.7%، ليصل إلى نحو 2596.9 مليون دينار لعام 2023 مقابل نحو 2152.3 مليون دينار لعام 2022.

2. المؤشرات الرئيسية:

تراجع أداء مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت خلال عام 2023، حيث أقل مؤشر السوق العام في نهاية عام 2023 منخفضاً بنسبة 6.5% مقارنةً بإقفال عام 2022، وكذلك مؤشر السوق الأول منخفضاً بنحو 7.9%. كذلك سجل كل من مؤشر السوق الرئيسي (50) ومؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً بما نسبته 4.0%، و0.5% على الترتيب مقارنةً بإقفال عام 2022. كما سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) أداءً متبايناً مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2022.

وفي هذا السياق، انخفضت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة بشكل ملموس وبما نسبته 13.8% في نهاية عام 2023 عن نهاية عام 2022 لتصل إلى نحو 40259.67 مليون دينار، وذلك بعد ارتفاع نسبته 12.9% في العام السابق. ويعزى ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط بالرغم من خفض الإنتاج

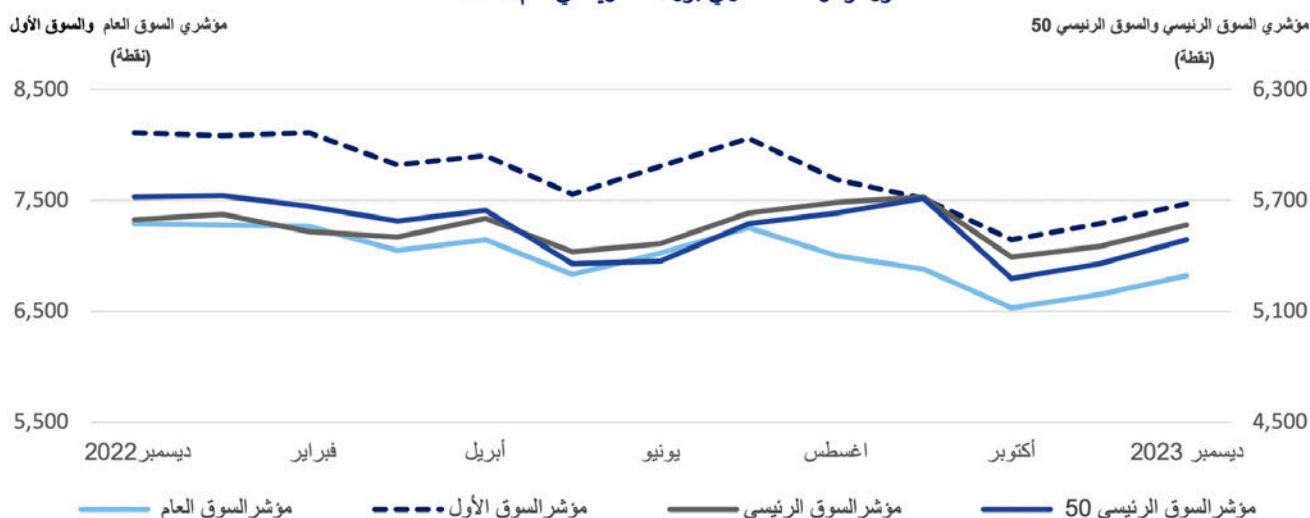
النفطي لدعم الأسعار، ونتيجة لارتفاع وتيرة الأحداث الجيوسياسية. ومن جانب آخر، ساهم أداء القطاع المصرفي السلبي في انخفاض مؤشر أسعار السوق الأول في بورصة الكويت، رغم الارتفاع الملحوظ في صافي أرباح البنوك المحلية.

جدول (48)
تطور مؤشرات أسعار بورصة الكويت خلال عام 2023

المؤشرات	2022	2023	التغير (%)
العام	7292.12	6817.29	-6.5
السوق الأول	8115.68	7477.04	-7.9
السوق الرئيسي	5596.79	5569.71	-0.5
السوق الرئيسي (50)	5719.01	5487.40	-4.0

المصدر: بورصة الكويت.

رسم بياني (3-6)
تطور مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت في عام 2023



المصدر: بورصة الكويت.

جدول (49)
تطور مؤشرات قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2023

القطاع	2022	2023	التغير (%)
الطاقة	1138.52	949.01	-16.6
المواد الأساسية	865.11	745.93	-13.8
الصناعة	1078.88	907.9	-15.8
السلع الاستهلاكية	479.95	658.58	37.2
الرعاية الصحية	461.85	482.15	4.4
الخدمات الاستهلاكية	1486.83	1603.91	7.9
الاتصالات	1181.46	1105.14	-6.5
المنافع	494.74	455.26	-8.0
البنوك	1793.91	1,647.47	-8.2
التأمين	1550.82	2,292.80	47.8
العقار	1208.71	1212.91	0.3
الخدمات المالية	1257.24	1212.22	-3.6
التكنولوجيا	696.22	578.36	-16.9

المصدر: بورصة الكويت.

أما بالنسبة لأداء القطاعات خلال عام 2023 فقد جاء انعكاساً بالدرجة الأولى للقيمة السوقية المنخفضة، وأداء الأسهم الخاسرة إلى حد كبير، حيث انخفض مؤشر قطاع التكنولوجيا في نهاية عام 2023 مقارنة بإقبال نهاية عام 2022 بما نسبته 16.9% (يتكون من شركة واحدة فقط)، كذلك انخفض مؤشر قطاع الطاقة بما نسبته 16.6% (يتكون من 6 شركات)، وانخفض مؤشر قطاع الصناعة (يتكون من 22 شركة) بنحو 15.8%. وفي مقابل ذلك، سجل مؤشر قطاع التأمين ارتفاعاً سنوياً بنسبة 47.8% عند إقبال نهاية عام 2023 مقارنة بإقبال نهاية العام الماضي، ثم مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية الذي ارتفع بما نسبته 37.2%، في حين كان ثالث أعلى ارتفاع من نصيب مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية بنحو 7.9% لذات الفترة.

3. المؤشرات الرئيسية للتداول:

شهد أداء المؤشرات الرئيسية للتداول في بورصة الكويت تراجعاً خلال عام 2023 مقارنةً مع مستوياتها خلال عام 2022. فقد بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (سيولة البورصة) خلال عام 2023 نحو 10.38 مليار دينار (بمعدل يومي بلغ 42.71 مليون دينار) مقابل نحو 14.72 مليار دينار (وبمعدل يومي بلغ 60.34 مليون دينار) خلال عام 2022، ما يمثل انخفاضاً قيمته 4.34 مليار دينار ونسبته 29.5% (وانخفاضاً قيمته 17.63 مليون دينار ونسبته 29.2% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة).

جدول (50)

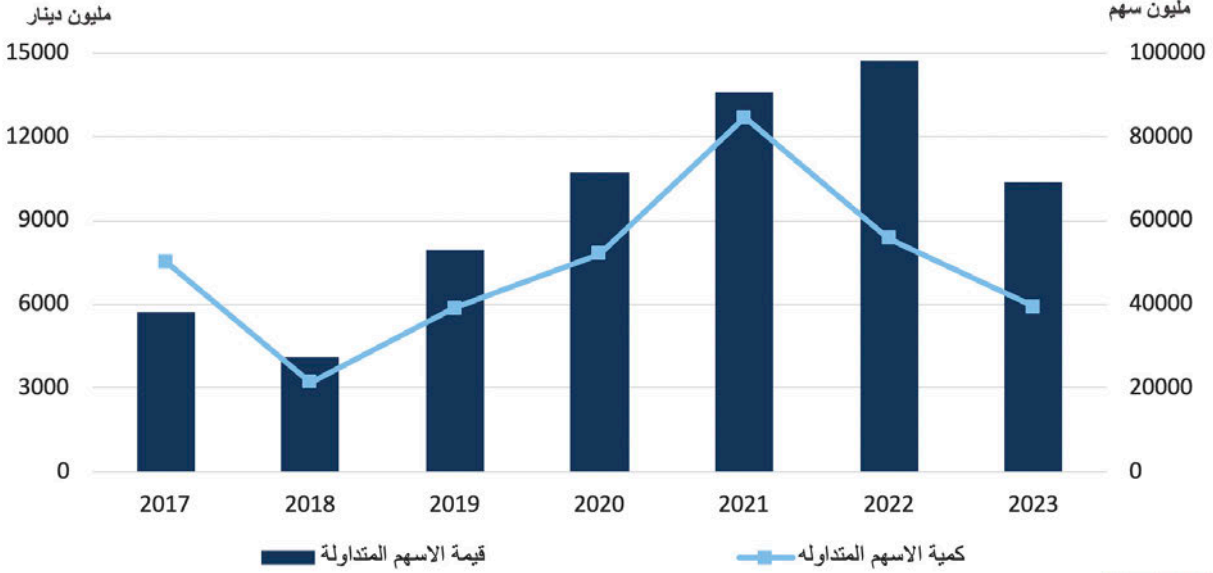
المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت (مؤشر السوق العام)

عدد الصفقات (ألف صفقة)	الكمية (مليون سهم)	القيمة (مليون دينار)	الفترة
2316.6	52048.9	10743.7	عام 2020
3056.6	84564.6	13612.2	عام 2021
2888.0	55811.7	14722.7	عام 2022
2384.6	39429.6	10377.9	عام 2023
544.2	8,517	2639.0	الربع الأول
526.9	8490.4	2396.8	الربع الثاني
648.8	11462.2	2472.5	الربع الثالث
664.8	10959.6	2869.7	الربع الرابع
17.4-	29.4-	29.5-	التغير السنوي لعام 2023 (%)

المصدر: بورصة الكويت.

وفي ذات الاتجاه، تراجعت كمية الأسهم المتداولة خلال عام 2023 لتبلغ نحو 39.43 مليار سهم (بمعدل يومي بلغ 162.26 مليون سهم) مقارنةً بنحو 55.81 مليار سهم خلال عام 2022 (بمعدل يومي بلغ 228.74 مليون سهم)، ما يمثل تراجعاً ملحوظاً بنحو 16.38 مليار سهم وبما نسبته 29.4% (وتراجعاً بنحو 66.47 مليون سهم بما نسبته 29.06% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

رسم بياني (6-4)
تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة



المصدر: بورصة الكويت.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم 10 بنوك، تشكل نحو 6.71% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بالبورصة، ونحو 60.4% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام 2023) أعلى قيمة للأسهم المتداولة في البورصة بين القطاعات الأخرى. حيث بلغت القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام 2023، نحو 4769.25 مليار دينار، تشكل ما نسبته 46.0% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة للعام المذكور. ويليه قطاع الخدمات المالية بنسبة بلغت (21.07%)، ثم قطاع الصناعة (11.6%)، ثم قطاع العقار (8.3%) وقطاع الاتصالات (6.2%).

جدول (51)
تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2023
(القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية من الإجمالي (%)

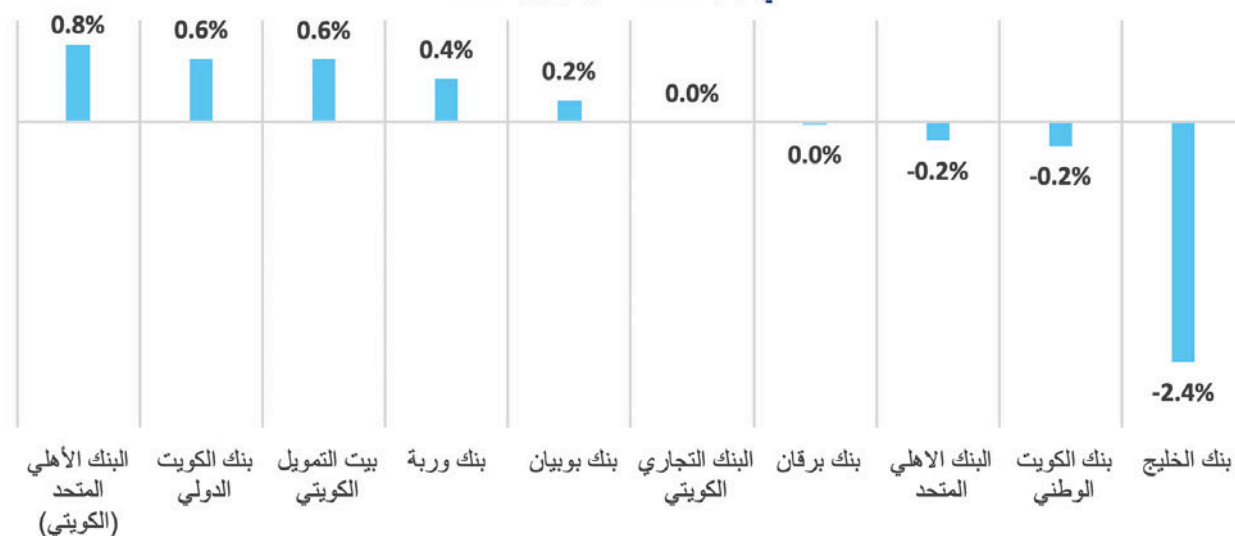
القطاع	عدد الشركات المسجلة	2022		2023	
		%	القيمة	%	القيمة
الإتصالات	5	5.68	836.71	6.15	637.93
البنوك	11	45.62	6716.59	45.96	4769.25
التأمين	8	0.19	27.86	0.28	29.16
التكنولوجيا	1	0.01	1.20	0.01	0.53
الخدمات الاستهلاكية	13	3.50	515.45	4.49	465.68
الخدمات المالية	44	22.98	3382.85	21.07	2186.33
الرعاية الصحية	3	0.02	2.97	0.03	3.17
السلع الاستهلاكية	2	0.63	93.29	0.79	82.17
الطاقة (النفط سابقًا)	6	0.27	39.59	0.10	10.65
العقار	34	6.86	1,010.71	8.31	862.56
الصناعية	24	12.59	1854.10	11.60	1203.55
المنافع	1	0.33	48.25	0.23	23.66
المواد الأساسية	3	1.31	193.16	1.00	103.30
المجموع	155	100	14722.72	100	10377.93

المصدر: بورصة الكويت.

4. حجم ملكية المستثمرين غير الكويتيين في قطاع البنوك في بورصة الكويت:

شهدت ملكية المستثمرين غير الكويتيين في أسهم القطاع المصرفي في نهاية عام 2023 في بورصة الكويت انخفاضاً مقارنةً بنهاية عام 2022، ويعزى ذلك إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المجاورة مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية (بلومبرغ)، بالإضافة إلى انخفاض سيولة البورصة بنحو 29.5% وانخفاض مؤشر السوق العام بنحو 6.5% في عام 2023. وقد نتج عن ذلك انخفاض نسبة ملكية المستثمرين غير الكويتيين لدى بنك الخليج من 17.24% في عام 2022 إلى 14.88% في عام 2023 (أي بانخفاض قدره 2.36%)، وكذلك انخفضت نسبة ملكية المستثمرين غير الكويتيين لدى البنك الأهلي المتحد من 1.25% في عام 2022 إلى 0.19% (أي بانخفاض قدره 1.06%)، وبنك الكويت الوطني من 24.72% إلى 24.49% (أي بانخفاض قدره 0.23%)، وبنك برقان من 17.68% إلى 17.66% (أي بانخفاض قدره 0.02%) في عام 2023، في حين حافظ البنك التجاري الكويتي على نسبة 0.06% وقد ارتفعت تلك النسبة خلال عام 2023 لدى كل من بنك بوبيان وبنك وربة وبيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الدولي والبنك الأهلي المتحد الكويتي بنسب 0.22% و0.43% و0.62% و0.63% و1.65% على الترتيب.

رسم بياني (5-6)
التغير في نسبة ملكية المساهمين غير الكويتيين في قطاع البنوك في بورصة الكويت
كما في نهاية 2023 مقارنة بنهاية 2022



المصدر: بورصة الكويت.

جدول (52)
تطور نسبة ملكيات المستثمرين غير الكويتيين لدى البنوك الكويتية

اسم البنك	2022 (%)	2023 (%)	التغير (%)
البنك الأهلي المتحد (الكويتي)	1.25	2.02	0.8
بنك الكويت الدولي	4.53	5.16	0.6
بيت التمويل الكويتي	12.30	12.92	0.6
بنك وربة	5.08	5.51	0.4
بنك بوبيان	5.91	6.13	0.2
البنك التجاري الكويتي	0.06	0.06	0.0
بنك برقان	17.68	17.66	0.02-
البنك الاهلي المتحد	0.37	0.19	0.2-
بنك الكويت الوطني	24.72	24.49	0.2-
بنك الخليج	17.24	14.88	2.4-

المصدر: بورصة الكويت.

5. أرباح الشركات المدرجة في البورصة:

سجّل مجموع صافي أرباح (وخسائر) 143 شركة من أصل 149 مدرجة في بورصة الكويت عن أعمالها لعام 2023 ارتفاعاً ليصل إلى نحو 2596.9 مليون دينار مقابل نحو 2152.3 مليوناً لذات الشركات عن أعمالها خلال عام 2022، وبارتفاع مقداره 444.6 مليون دينار ونسبته 20.7%، حيث سجلت 117 شركة أرباحاً خلال عام 2023 مقابل 119 شركة خلال عام 2022، فيما سجلت 26 شركة خسائر خلال عام 2023 مقابل 28 شركة سجلت خسائر خلال عام 2022. وتركزت الشركات التي سجلت خسائر خلال عام 2023 في قطاعي الخدمات المالية والعقار، حيث سجلت 16 شركة مدرجة في القطاعين خسائر بما نسبته 72% من إجمالي الشركات التي أعلنت عن خسائر.

جدول (53)
أداء الشركات المدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت
خلال عامي 2022 و2023
(مليون دينار)

القطاع	عدد الشركات المدرجة في القطاع	عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	صافي الأرباح أو الخسائر		التغير (%)
			2023	2022	
الطاقة	6	5	11.68	4.73	674.7
المواد الأساسية ⁽¹⁾	3	3	31.84	46.05	-30.9
الصناعة ⁽¹⁾	22	21	175.08	188.49	134.7
السلع الاستهلاكية	2	2	11.58	-6.31	283.6
الرعاية الصحية ⁽¹⁾	3	1	5.03	15.70	-68.0
الخدمات الاستهلاكية	13	13	47.02	3.54	-30.0
الاتصالات	4	3	320.97	267.06	20.2
المنافع	1	1	12.60	14.46	-12.9
البنوك	10	10	1577.95	1213.69	30.0
التأمين	8	8	75.23	112.88	-32.8
العقار ⁽¹⁾	32	31	109.15	174.99	-20.0
الخدمات المالية ⁽¹⁾	44	44	218.72	117.30	2.2
التكنولوجيا	1	1	--	-0.33	--
إجمالي البورصة	149	143	2596.85	2152.25	20.7

المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى بورصة الكويت.
⁽¹⁾ هناك 9 شركات لم تعلن عن أرباحها لعام 2023 وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع الاتصالات، وشركة واحدة ضمن قطاع التكنولوجيا وشركة واحدة ضمن قطاع الخدمات المالية، وشركة واحدة ضمن قطاع الطاقة، وشركة واحدة ضمن قطاع المواد الأساسية، وشركتان ضمن قطاع الرعاية الصحية وثلاثة شركات ضمن قطاع العقار.

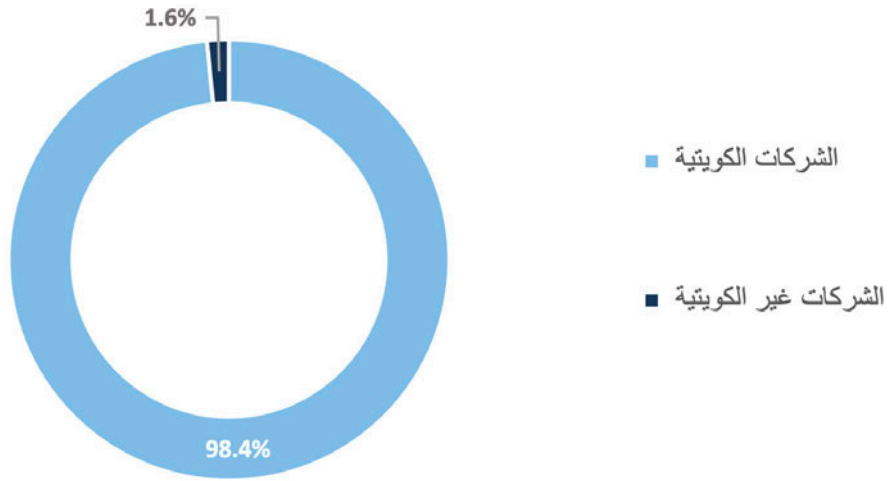
أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمس الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر للقطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام 2023، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته 60.8% من إجمالي أرباح الشركات لعام 2023، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة 12.4%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة بنسبة 8.4%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة 6.7%، ثم قطاع العقار في المرتبة الخامسة بنسبة 4.2%.

6. تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

أ- القيمة السوقية الرأسمالية:

انخفضت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت (149 شركة) بما مقداره 6462.23 مليون دينار ونسبته 13.8%، لتصل إلى نحو 40258.99 مليون دينار في نهاية عام 2023 مقابل نحو 46721.87 مليون دينار في نهاية عام 2022 (155 شركة). أما القيمة السوقية للشركات الكويتية المدرجة (144 شركة) خلال عام 2023، فقد انخفضت بنحو 2854.21 مليون دينار (بنسبة 6.7%)، حيث بلغت نحو 39622.03 مليون دينار مقابل نحو 42476.24 مليون دينار خلال عام 2022 (148 شركة). وتشكل القيمة السوقية للشركات الكويتية ما نسبته 98.4% من إجمالي عدد الشركات المدرجة مقابل 1.6% للشركات غير الكويتية.

رسم بياني (6-6)
نسبة القيمة السوقية للشركات الكويتية وللشركات غير الكويتية
في بورصة الكويت كما في نهاية 2023



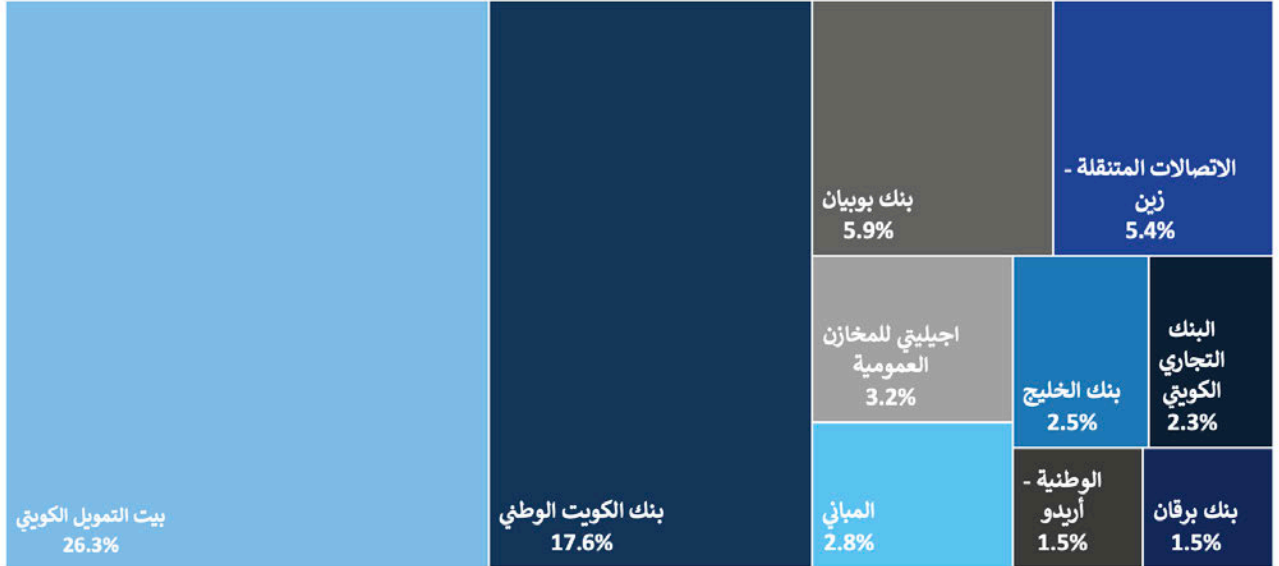
المصدر: بورصة الكويت.

وشهدت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال السنوات الخمس السابقة أداءً مختلطاً، حيث شهدت انخفاضاً طفيفاً حتى نهاية عام 2020 ثم سجلت ارتفاعاً ملموساً في نهاية عامي 2021 و2022، ثم عاودت الانخفاض حتى نهاية سنة 2023.

تتمثل جنسيات الشركات غير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت في ثلاث بورصات عربية وهي بورصة جمهورية مصر العربية (شركة واحدة) في قطاع الخدمات المالية، وبورصة دولة الإمارات العربية المتحدة (شركة واحدة) في قطاع الخدمات المالية، وأخيراً بورصة مملكة البحرين (3 شركات) شركتان مدرجتان في قطاع الخدمات المالية وشركة واحدة مدرجة في قطاع التأمين. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة السوقية الرأسمالية، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك أعلى نسبة من حيث القيمة السوقية الرأسمالية في بورصة الكويت خلال عام 2023، حيث بلغت نحو 24334.87 مليون دينار وما نسبته 60.4% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة. كما سجل قطاع التكنولوجيا أدنى نسبة مساهمة خلال عام 2023 بلغت نحو 0.02% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة.

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأكثر عشر شركات مدرجة في البورصة نحو 27794.64 مليون دينار ما يعادل نحو 69.0% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية البالغة نحو 40258.99 مليون دينار، واستحوذت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي، والتي بلغت نحو 10572.56 مليون دينار على ما نسبته 38.0% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل 26.3% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة خلال عام 2023، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني التي بلغت نحو 7089.37 مليون دينار ونسبتها 25.1% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام 2023.

رسم بياني (6-7)
التوزيع القطاعي لأكبر عشر شركات من حيث القيمة السوقية الرأسمالية خلال عام 2023



المصدر: بورصة الكويت.

وخلال عام 2023، لم تُدرج أي شركة جديدة في السوق، في حين تم إلغاء إدراج 6 شركات بقيمة سوقية بلغت نحو 352.01 مليون دينار، وانسحبت شركة واحدة بقيمة سوقية تبلغ نحو 2.86 مليون دينار. ونتيجةً لذلك، بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات (الجديدة والمنسحبة اختياريًا والمُلغية) في البورصة نحو 354.87 مليون دينار، وبما يشكل نحو 0.9% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة.

ب- قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المصدرة للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2023 انخفاضاً بنحو 10095 مليون سهم وبما نسبته 8.6%، لتصل إلى نحو 107828 مليون سهم (منها 102447 مليون سهم لعدد 143 شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو 117924 مليون سهم (منها 100844 مليون سهم لعدد 148 شركة كويتية) في نهاية عام 2022. كما أن عدد أسهم الشركات المدرجة المنسحبة اختياريًا والمُلغية (7 شركات) قد بلغ نحو 12.33 مليون سهم خلال عام 2023.

جدول (54)
أعداد وأسماء الشركات المدرجة والملغاة والمنسحبة والشركات التي غيرت أسماءها في بورصة الكويت خلال عام 2023

القطاع / اسم الشركة	بيان
<p><u>البنوك:</u> البنك الأهلي المتحد - البحرين.</p> <p><u>الصناعة:</u> المجموعة التعليمية القابضة.</p> <p><u>الاتصالات:</u> شركة آن ديجيتال سيرفيسس القابضة.</p> <p><u>العقار:</u> شركة لاند المتحدة العقارية. شركة زمال الكويت العقارية.</p>	شركات تم إلغاء إدراجها (5 شركات)
<p><u>الطاقة:</u> شركة رأس الخيمة لصناعة الأسمت الأبيض والمواد الانشائية.</p>	شركات قررت أن تنسحب اختياريًا (شركة واحدة)

المصدر: بورصة الكويت.

جدول (55)
عدد الشركات المدرجة في مؤشرات السوق الأول والسوق الرئيسي لبورصة الكويت
حسب التوزيع القطاعي في عام 2023

عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الرئيسي	عدد الشركات المدرجة في مؤشر السوق الأول	عدد الشركات	البيان
6	-	6	قطاع الطاقة
2	1	3	قطاع المواد الأساسية
16	6	22	قطاع الصناعة
1	1	2	قطاع السلع الاستهلاكية
3	-	3	قطاع الرعاية الصحية
11	2	13	قطاع الخدمات الاستهلاكية
3	1	4	قطاع الاتصالات
-	1	1	قطاع المنافع
3	7	10	قطاع البنوك
8	-	8	قطاع التأمين
29	3	32	قطاع العقار
35	9	44	قطاع الخدمات المالية
1	-	1	قطاع التكنولوجيا
118	31	149	المجموع

المصدر: بورصة الكويت - التقرير السنوي 2023.





TRUST
FARM

BANK OF

